

كتب قومية

مسابقة مصلحة الاستعلامات

قصة العدوان الثلاثي على مصر

facebook.com/musabaqat.wamaarifa

بقلم
سمير صادق
المستشار بحل مجلس الدولة



أبو عبدو البغل

الناشر
الدار القومية للطباعة والنشر

من
فرشا ١٥

قصة العدوان السلمي على مصر

بقلم
حمير صادق
النائب بـ المجلس الدولة

تاريخنا مع الاستعمار

ان قصة العدوان على مصر لا تبدأ بمهاجمة قوات الجيش الاسرائيلى
للاراضى المصرية فى ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٦ .

ولا تبدأ بالانذار الذى وجهته بريطانيا باسمها واسم فرنسا
الى الحكومة المصرية فى ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٥٦ تطلبان فيه :

١ - إيقاف جميع الاعمال الشبيهة بالحربية فى البر والبحر
والجو .

٢ - سحب جميع القوات العسكرية الى مسافة ١٠ أميال من
قناة السويس .

٣ - أن تقبل مصر احتلال الاراضى المصرية بواسطة القوات
البريطانية والفرنسية للمواقع الرئيسية فى بور سعيد والاسماعيليه
والسويس .

٤ - يطلب الانذار الاجابة عليه فى الساعة السادسة والنصف
من صباح الاربعاء ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٥٦ بتوقيت القاهرة . واذا
لم تتسلم بريطانيا وفرنسا اجابة فى الوقت المحدد فانهما تتدخلان
بالقدر الذى تريانه ضروريا لضمان اجابة مطالبهما .

وقد رفضت الحكومة المصرية هذا الانذار .

ان قصة العدوان على ارض الوطن لم تبدأ من هذا التاريخ .
انها قصة قديمة تبدأ مع بداية تاريخنا الطويل مع الاستعمار
وكفاحنا المير ضد الاستعمار وأعوان الاستعمار ، فمنذ بداية انهيار
الامبراطورية العثمانية وظهور بريطانيا كقوة بحرية تجوب أساطيلها

حوض البحر الابيض المتوسط وبالاخص شرقى هذا الحوض وهو
الجسر الذى كانت التجارة تسلك طريقه الى الخليج الفارسى .

كانت بريطانيا تتصارع مع القوى الدولية الكبرى فى ذلك
الوقت ، وهى قوة روسيا البحرية وقوة فرنسا التى امرعت الى
احتلال مصر بجيوش نابليون . فنازلتها بريطانيا التى ارادت البقاء
فى اراضيها بعد طرد الفرنسيين ولكنها شجعت باول هزيمة لها على
ايدىنا فى عام ١٨٠٧ .

غير ان هذا الصراع الدولى انتهى باحتلال الانجليز لاراضيها
فى عام ١٨٨٢ بحجة حماية الحديدو توفيق ضد ثورة الجيش المصرى
بقيادة الزعيم احمد عرابى . وكانت الاموال الفرنسية قد ظفرت قبل
ذلك بامتياز شق قناة السويس وفتحت هذه القناة فعلا للملاحة
فى عام ١٨٦٩ .

وظل الصراع الدولى مستمرا مع ذلك فاشترت بريطانيا اصهم
مصر فى قناة السويس واقامت اول قاعدة عسكرية لها فى الاسكندرية
ثم صاومت فرنسا حتى اعترفت لها بوضعها فى مصر .

لقد داحمت اقدام المستعمر ارض الوطن الطامسة منذ بدأ
عام ١٨٨٢ وقد قاومنا منذ اليوم الاول . فضربنا المستعمر فى كفر
الوار وهزمهم عرابى شر هزيمة الا انهم واجهونا بالغدر والخيانة
واتبعوا معنا سياسة فرق تسد وافتوا منومهم وتعاليمهم فى هذا
الشعب المنال .

وكان هذا الشعب دائما يقاوم الاستعمار فقامت ثورة ١٩١٩
وتزعم الحركة الوطنية سعد زغلول .

وكانت العلاقة بين مصر وبريطانيا علاقة غزو واحتلال وظلت
كذلك حتى عام ١٩٢٢ حين اعلنت بريطانيا استقلال مصر . بل

واستمرت حتى بعد معاهدة «الشرف» والاستقلال عام ١٩٣٦ حين
تغير لقب «المنسوب السامي» الى لقب دبلوماسي وهو لقب «السفير»
ومع ذلك ظلت موسيقى جيش الاحتلال في ثكنات قصر النيل
تخرج صباح كل يوم مارة بوزارة الخارجية المصرية الى دار السفارة
البريطانية لتوقظ السفير البريطاني من نومه .

وظل صفيير بريطانيا هو الحاكم غير المتوج الذي تنفذ ارادته
الدبابات وتخضع لاشارته اعناق الرجال . وليس حادث ٤ من فبراير
سنة ١٩٤٢ ، ببيد حين وجه السفير البريطاني انذارا الى ملك مصر
وقتشه بتكليف شخصية معينة لتشكيل وزارة تتولى مقاليد الحكم في
البلاد ، والا فان ملك مصر يتحمل مسئولية مايقع من احداث .
وأحاطت الدبابات البريطانية بالقصر الملكي . وكان أن اذعن الملك
للانذار .

وكم اسقطت وزارات وتولت وزارات مقاليد الحكم تبعاً للسياسة
التي كان يرسمها السفير البريطاني ووفقاً للرغبات التي يبديها
وكان مصر ضيعة من ضياعهم ، وليست دولة مستقلة ذات سيادة
كما ينص على ذلك دستورها . وكما تعترف بذلك معاهدة الشرف
بالاستقلال !

ولم يلبث الشعب الابي ان احس بأن معاهدة سنة ١٩٣٦ ليست
الا قيوداً جديداً على حريته واستقلاله فطالب بالفائها حتى الفيت
في اكتوبر سنة ١٩٥١ .

ومع ذلك استمرت بريطانيا معتمدة على دبلوماسية القوة حتى
قيام ثورة ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ وهنا انبثق فجر جديد ، وعهد
جديد ، وتولى الحكم في البلاد رجال احرار من المصريين كلهم وطنية
وعزة وكرامة .

وقد قامت هذه الثورة وكأنها على موعد مع الشعب ، وصدى لما يختلج في نفسه من رغبات وأحاسيس ؛ وكانت النفوس كلها تغلي تريد أن تحطم الاستعمار وأعوان الاستعمار ، وتحرر من نير وذل الاقطاع .

وحينما قامت ثورة ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ كانت ثورة سياسية وثورة اجتماعية: ثورة سياسية تهدف الى تحقيق الاستقلال والتخلص من الاستعمار والاحتلال والنفوذ الاجنبي واعوان الاستعمار ، القضاء على الصهيونية . وكانت ثورة اجتماعية تهدف الى التخلص من الاقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال والحزبية والرجعية والطائفية ، ثم تهدف الى العمل البناء والتنمية والانتاج والى عدالة في توزيع الانتاج بين جميع ابناء الشعب حتى لا يكون هناك عبادة وعبيد ، بل تكون فرصا متكافئة لرفع مستوى المعيشة ومضاعفة الدخل القومي .

الجملاء

وابتدأت حكومة الثورة منذ قيامها في تنفيذ أهدافها نحو تحقيق الاستقلال والتخلص من الاستعمار . وانتهت مفاوضاتها مع بريطانيا الى توقيع اتفاقية الجلاء في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ التي نص فيها على أن يتم انسحاب القوات البريطانية من مصر خلال عشرين شهراً ودون قيد أو شرط .

وهكذا توج كفاح الشعب بطرد المستعمر من ارض الوطن العزيز وتم لمصر استقلالها على ايدي ابطال نورثا الذين قادوا الجيش والشعب في ثورة الحرية وكان طبيعياً والمستعمر يرى امامه ابطلا يدافعون عن حقوق الوطن ، وعقدوا العزم على طرد المستعمر من الارض الطاهرة ان تنفذ اتفاقية الجلاء بحذافيرها .

وانه ليسعد كل مصري أن يذكر ذلك اليوم الاغر من تاريخنا المجيد يوم خرج آخر جندي بريطاني من أرض مصر . ففي صباح يوم ١٣ من يونيه عام ١٩٥٦ تسللت السفينة التي تحمل جنود بريطانيا مع خيوط الفجر الاولى بعيداً عن أرض الوطن ، وقدمت القيادة البريطانية موعد الجلاء ثلاث ساعات كاملة خوفا من المظاهرات . فقد كان مقررا ان يتم الجلاء في الساعة التاسعة والنصف ، ولكن الباخرة البريطانية خرجت في الساعة السادسة والنصف صباحا .

لقد بدأت عملية الجلاء في الساعة السادسة والنصف مساء يوم ١٢ من يونيه سنة ١٩٥٦ حين بدأت القوة الصغيرة التي كانت

تحتل مبنى البحرية في وضع جميع مهماتها فوق السفينة «ايفان جيب» وفي الساعة السابعة انزل آخر علم بريطاني من فوق أرض مصر باحتفال صغير حضره عشرون جنديا فقط .

وفي الساعة السادسة من صباح يوم ١٣ من يونيو سنة ١٩٥٦، وقع محضر تسليم مبنى البحرية البريطانية . ودخل ممثلو القيادة المصرية المبنى وعلى رأسهم البريجادير «ليس» قائد الفصوة البريطانية في القناة وبيده محضر التسليم . وكان القائد الانجليزي متجهم الوجه رغم الابتسامة التي حاول بقوة ان يطبعها على شفثيه وصانح القائد البريطاني اعضاء لجنة الاصلاح المصرية . وبسرعة وبلا مقدمات تبادل الجانب المصرى والبريطاني التوقيع على محضر التسليم ثم اخرج القائد البريطاني مفتاح بوابة المبنى وسلمه لممثل القيادة المصرية ؛ وركب اللش الى الباخرة ليلحق بجنوده .

ومن طريف ما يذكر انه عندما بدأت الباخرة « ايفان جيب » تشق المياه في طريقها بعيدا عن أرض مصر . واحاطت اللشعات المصرية بالباخرة أسرع احد قائدى اللشعات يخرج قلة ويكسرهما على مؤخر الباخرة « ايفان جيب » . . . !

واحتفل برفع العلم المصرى على مبنى البحرية في القنال في الساعة الثامنة صباح يوم ١٣ من يونيو سنة ١٩٥٦ لأول مرة منذ ٧٤ عاما . واقيم مهرجان بحرى في ميناء بورسعيد . وكان الشعب المصرى فى كل مكان يهنيء بعضه بعضا ، ويهتف ويصرخ من شدة الفرح . وتماثل ألهتافات بحياة الرئيس جمال عبد الناصر بطل الجلاء وقاهر الاستعمار .

غير ان دبلوماسية القوة التي اعتادتها بريطانيا ظهرت من جديد وبلغت ذروتها في الاعتداء الثلاثى الذى تزعمته بريطانيا ؛ وهى تأمل من ورائه ان تستعيد مكانتها وتسيطرتها فى الشرق الاوسط

ولكن كان الاثر المباشر للعدوان الثلاثي هو القضاء على البقية الباقية من مركز بريطانيا القديم في الشرق الاوسط وان «الحكمة السياسية» التي كانت بريطانيا تزعمها لنفسها قد تلقت ضربة قاصمة نتيجة هذا الاعتداء .. أو نتيجة للاستمرار في دبلوماسية القوة .

كان الاستعمار ينبغي من وراء العدوان أن يستعيد مكانته ونفوذه وسيطرته وأن يجعل مصر عبرة للأمم الصغيرة ، فيحطم كبرياءها ويكسر شوكتها حتى يغطي درسا قاسيا للشعوب المتحررة التي تكافح الاستعمار في كل مكان لتدافع عن حريتها وعزتها وكرامتها ، وتحافظ على كيائها ومكانتها تحت الشمس .. ولكن الله عز وجلالة أراد لارض الكنانة أن تسلم لاهلها وأن يخرج شعبها من المحنة ظافرا منتصرا أبيا ؛ اصلب عودا مما كان قبل الاعتداء ؛ وراشد ايمانا بعبادته ومثله ؛ وأعل مكانة وشأنا بين الأمم .

ان دماء الابرار الطاهرة التي سفكت في ارض بورصين في معركة التحرير ، قد غسلت ذل الاحتلال الذي ظل عالقا بالنفوس اربعا وخمسين عاما لقد انتظمتنا بعد خمسين عاما من حادثة دنشواي أن نكيل للمستعمر اللطيمات والصفعات . وإراد الله أن تكون الارض الطاهرة التي داستها أقدام المستعمر والقوات المعتدية قبراً لهم يضم رفاتهم ، ويطوى في تراب بور سعيد كرامتهم . وبعد أن ذلت أعناقهم ؛ ومن عاد منهم الى وطنه عاد يجر أذيال المسار والحبيسة والفشل .

لقد انتصرنا في معركة بورصين بقوة ايماننا لا بقوة السلاح ولا المنطق وبداننا صفحة بيضاء ناصعة البياض في تاريخنا الحديث كدولة حرة مستقلة ذات سيادة ، قادرة على أن تحافظ على حريتها واستقلالها وكرامتها مهما بذلت في سبيل ذلك ؛ وانها لم تل استعداد لان تضحي دائما باخر قطرة من دماء ابنائها الاحرار حتى تصون حريتها واستقلالها .

مشروع المد العالي

ولنبدا القصة كما تبدأ القصص عادة .. كانت أرضنا المحضرة تنحني تحت اقدمام المستعمر الفاصب، ليست انحناء الذل والانكسار وانما كانت تميد الارض تحت اقدمهم لتحفر لهم قبرا بضم رفاتهم . وكانت الشمس الساطعة تلسع المستعمر وتصيب راسه بضربة شمس حتى لا يخرج من أرض الوطن الا ميتا فيكفر عما صنع اسلافة في دنشواي ، طوال عهد الاحتلال البغيض أو يخرج من أرض الوطن مطاطية الرأس في ذلة الحزى والعار والانكسار ١٠

ولقد حققت اتفاقية الجلاء التي وقعت في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ ، وتم تنفيذها في صباح يوم ١٣ من يونيو سنة ١٩٥٦ كل ما كانت تصبو اليه مصر من حرية واستقلال وعزة وكرامة في ظل لورتنا المباركة وعلى يدى قائد نهضتها الرئيس جمال عبد الناصر بطل الجلاء وقاهر الاستعمار .

وبعد أن تخلصت مصر من المستعمر الفاصب وحقت الاستقلال السياسى والاستقلال العسكرى . اتجهت حكومة الثورة لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية حتى تضمن تحقيق الديمقراطية السياسية واقامة عدالة اجتماعية .

فكان من لمائل مشروعاتها القضاء على الاقطاع فاصدرت قانون اصلاح الزراعى وحددت الملكية الفردية بمائتى فدان ، واشتوى اصلاح الزراعى على الملكيات التى تزيد عن هذا الحد وتولت حكومة الثورة توزيع هذه الاراضى على الفلاحين الذين كانوا يزرعون الارض

بسواعدهم وبعرق جبينهم فتنتج الارض ذهباً يدخل جيب صاحب
الاقطاعية ولا ينال الفلاح سوى قروش لا تكاد تكفيه قوت
يومه ولا يجده مكاناً ينام فيه غير ارض يفتريشها الى جوار مواشيه .
هؤلاء الفلاحون الذين كانوا عبيداً للارض أصبحوا ملاكاً لها ومن لم
يكن له نصيب فى الحصول على قطعة ارض فقد حدد القانون حداً
ادنى لاجور الفلاحين يضمن له حياة كريمة ويرفع مستوى معيشتة .
وقررت حكومة الثورة إلغاء الاحزاب لان الحكومة تعمل لصالح
الشعب كله على اختلاف طبقاته وطوائفه فلم يعد بنا حاجة الى الاحزاب
التي كانت الخلافات بينها ثغرة نفذ منها المستعمر ليفرض سيطرته
ونفوذه ، كما ان الاستعمار اختار ذوى النفوس الضعيفة ليكونوا
اعواناً له ضد مصلحة الوطن واتبع سياسة فرق تسد بين افراد
الشعب .

كما عملت حكومة الثورة الى تطهير الاداة الحكومية من الفساد
والرشوة انثى كانت متفشية فى العهود الماضية قبل قيام الثورة .
ولما كان من اهداف الثورة اقامة عدالة اجتماعية لذلك فقد
عملت حكومة الثورة على تخطيط اقتصاد وطنى للشعب كله لا لفئة
قليلة حتى تقضى على الاحتكار والاستغلال بكل أنواعه .

ان الحرية الاقتصادية التي ورثناها من عهد الاستعمار كانت
حرية الاستعمار فى استغلال بلادنا . اما الحرية الاقتصادية التي
ناذرت بها حكومة الثورة فهي أن تحرر الاقتصاد وتقيم بيننا ديموقراطية
وطناً للاقتصاد الوطنى والاقتصاد القومى بدل الاقتصاد الاستغلالى
او الاقتصاد الاجنبى .

ان من اهداف الثورة فى المجال الاقتصادى اقامة المصانع وان
نتج لانفسنا ما نريد ، وكان الاستعمار والانتهازيون واعواناً يستعمار
يجدون فى هذه الدعوة لبناء اقتصاد وطنى فى قضاء على المنافع .

وقضاه على أسواقه التي يصرف فيها بضائمه ، وقضاه على أسواقه التي يستغلها ، والتي يحتكرها ؛ فإن إقامة المصانع إنما تعني أن الدول التي كانت تصدر لنا وتجمع لنا سوقا لها ترى أن هذه الأسواق قد عادت إلى أبنائها وإلى عمالها ، لأن الصناعة الوطنية حينما تعمل محل الصناعة الأجنبية إنما يستفيد منها العامل الوطني ويتأثر الاستغلال الاستعماري .

ولعل أكبر مشروع تبنته ثورتنا المباركة ، بل أضخم مشروع اجتذب انظار العالم بروعته الفنية ومزاياه الاقتصادية ، وما اتصل به من نوع حيادية ، وهو مشروع بناء السد العالي ، ذلك المشروع الذي تعلق به آمال أمتنا في تدعيم نهضتنا الحاضرة وفي توفير الرغد والرخاء لأجيالها المقبلة .

ومن مزايا هذا المشروع أنه يوزع الخير العميم على البلاد . . . ماء يسقى الزرع ويحیی الارض من الجوت ، وكهرباء تقيم الصناعة الجبارة وتنتشر أسباب العمران .

ومشروع السد العالي يهدف إلى حجز ٣٢ مليون متر مكعب من المياه ، سنويا عن طريق إنشاء خزان هائل يستد مسافة ٧٣٩ ميلا مربعا ليتمكن مصر من أن تضيف إلى أراضيها المروية زهاء مليوني فدان ؛ ومن أن تزيد من دوراتها الزراعية ، فتستغني نهائيا عن نظام ري الحياض كما أن وفرة المياه تساعد على استصلاح الأراضي البور وزراعتها وبالتالي تزيد من محصولاتنا الزراعية . هذا فضلا عن أنه يبنى على توفر المياه زيادة الأراضي المنزرعة أرزا فيصبح الارز في المرتبة الثانية بعد القطن في محصولاتنا التي تصدر إلى الخارج بعد كفاية الاستهلاك المحلي . وهذا معناه زيادة النشاط التجاري وزيادة صادراتنا ما يجعل الميزان الحسابي للصادرات والواردات في صالحنا .

كما ان اقامة السد العالي تفيد في توليد الطاقة الكهربائية التي تساعد على السير قداما في طريق التصنيع فضلا عن استغلالها في اضاءة المدن بالكهرباء ولا شك ان هذا سيكون وسيلة قوية للتطور السريع للامكانيات الاقتصادية للبلاد لرفع مستوى معيشة الشعب . ومشروع السد العالي بهذه المثابة يمثل مستقبل مصر ومستقبل الثورة التحريرية المصرية .

ولما كانت تكاليف بناء السد العالي اكبر من أن تتحملها ميزانيتنا لذلك فقد طلبنا من البنك الدولي قرضا لتمويل المشروع ، وقد زار مستر بلاك مدير البنك الدولي القاهرة في آخر يونيو سنة ١٩٥٦ وقابل الرئيس جمال عبد الناصر ووزير المالية ، واعترف في هذه الاجتماعات بقدرة مصر على سداد القروض التي تحتاج إليها لتمويل مشروع السد العالي .

وفي ٩ من يوليو سنة ١٩٥٦ تلقى الدكتور القيسوني وزير المالية خطابا من الدكتور بلاك مدير البنك الدولي يؤكد فيه عزم البنك على تمويل مشروع السد العالي واتخاذ الخطوات النهائية لتنفيذه .

غير انه بعد ذلك بعشرة ايام فقط أي في ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٦ ، استدعى المستر جون فوستر دلاى وزير الخارجية الامريكية الى مكتبه في الوزارة السيد/ احمد حسين منفيذ مصر في واشنطن وحمله كتابا تعلن فيه الحكومة الامريكية أنها سحبت عرضها بالمساهمة بمبلغ ٥٦ مليون جنيه لتمويل مشروع السد العالي . وكان السبب الذى تذرعت به امريكا فى احجامها عن تنفيذ وعدها بتمويل المشروع ان مصر لم توافق على التعديلات المقترحة ادخالها على المشروع وعلى شكوك امريكا فى قدرة مصر على توفير مبلغ السبع مائة مليون دولار الذى كان بمثابة حصة مصر فى تكاليف المشروع . كما تعللت

الحكومة الأمريكية بأن هناك تطورات اقتصادية حدثت في مصر خلال السبعة أشهر الأخيرة دفعتها الى سحب العرض .

وفي الواقع كان هذا مغالطة من أمريكا ذلك ان مصر كانت قد قبلت معظم الشروط الأمريكية . وبالمقارنة بين الاحداث بين ان خطاب مستر بلاك ليس وحده الدليل على أن انسحاب أمريكا تختفي وراءه أغراض سياسية لا أغراض اقتصادية بل ان المحادثات دارت في واشنطن في ديسمبر سنة ١٩٥٥ بين الجانبين المصري والأمريكي بشأن تمويل السد العالي ثم محادثات القاهرة في فبراير سنة ١٩٥٦ . ثم زيارة مستر بلاك للقاهرة في يونيو سنة ١٩٥٦ ، كل هذه الاحداث اعترف فيها الجانب الأمريكي بقدرة مصر على سداد القروض التي تحتاج اليها لتمويل المشروع . ولكن بين يوم وليلة ، ولغرض في نفس يعقوب ، وهي أغراض استعمارية ؛ وليست اقتصادية سحبت أمريكا عرضها لتمويل المشروع .

وكان معروفا في ذلك الوقت ان مصر اشترت شحنات متزايدة الاهمية من الدول الشرقية ، فقد علم أنها في شهر ابريل سنة ١٩٥٦ - أي بعد اجراء المحادثات المشار اليها التي تمت في ديسمبر عام ١٩٥٥ وفي فبراير عام ١٩٥٦ - قايست قطننا بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار بملء من طائرات ميج ١٥ وميج ١٧ التشيكوسلوفاكية الصنع ودرابات ستالين الثقيلة .

كما أن نشر الميزانية النصرية في ٩ يوليو كشف الستار عن أن مخصصات الدفاع الوطني قد زادت من ١٨ الى ٢٥ في المائة من مجموع اعتمادات الميزانية . أن مصر خصصت عام ١٩٥٧ بمبلغ ٥٤ مليون جنيه للتسلح ومليونين و ٩٠٠ ألف جنيه للسد العالي ، ولذلك فإن الخبراء الاقتصاديين في وزارة الخارجية الأمريكية حكموا - خطأ - بأن مصر ستفصر عن تقديم حصتها في مشروع السد العالي .

وكان هذا الرأي يخالف رأى البنك الدولي الذى كان قد توصل يوم ١٢ يوليو سنة ١٩٥٦ مع حفيظ مصر فى واشنطن الى اتفاق لم يكن ينقصه الا التوقيع عندما أعلن مستر دالاس وزير خارجية امريكا نبأ سحب العروض الامريكية لتمويل المشروع .

ولا جدال فى أن الاسباب الحقيقية لسحب القرض الامريكى هو أن مستر دالاس كره أن يرى السفن الروسية تفرغ فى الاسكندرية طائرات ميج ١٥ وكره أكثر ما سمعه من أن السفارة الروسية قد زادت عدد موظفيها من ٤٠ الى ١٥٠ موظفاً ومن أن الغنيين الروس يتدفقون على مصر . وهذا معناه - فى نظرهم - أن جمال عبد الناصر يشراء الاسلحة الروسية قد سمح لروسيها أن تتخطى بقفزة واحدة الحزام الشمالى الذى أقامته بريطانيا من دول حلف بغداد ، وبذلك استطاعت للمرة الاولى فى التاريخ أن تلعب دوراً فعالاً فى الشرق الاوسط .

وقد كتب الدكتور جارلاند هوبكنز نائب رئيس جمعية أصدقاء الشرق الاوسط مقالا فى إحدى الصحف جاء فيه أن تراجع امريكا عن تمويل مشروع السد العالى يعد خطيئة تاريخية تعادل القرار الامريكى بتأييد تقسيم فلسطين وخلق اسرائيل .

هذا هو موقف امريكا من تمويل مشروع السد العالى الذى أعلنته فى ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٦ وفى اليوم التالى أى فى ٢٠ من يوليو سنة ١٩٥٦ أبلغ هارولد كاشيا الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية السفير المصرى فى لندن بأن بريطانيا كذلك قررت أن تسحب القرض الذى كانت ستدفعه الى مصر ومقداره ١٥ مليون جنيه تقريباً لتمويل مشروع السد العالى .

وكان هذا القرار تمسحياً مع سياسة الولايات المتحدة الامريكية وسيراً فى نفس الاتجاه . على أن الواقع هو أن هذا

الاتجاه انما يمثل السياسة الاستعمارية ذلك اننا عندما طلبنا القروض لبناء السد العالي وعدنا الاقتعار بأنه سيعطينا القروض ولكنه لم يكن يعنى ما يقول . لقد قال ايدن رئيس وزراء بريطانيا وقتئذ فى مذكراته انه وعدنا بالقروض لبناء السد العالي ولكنه كان ينوى ألا يعطينا جنبها واحدا حتى لا نتمكن من بناء السد العالي . هذا هو الاستعمار ، وتلك هى اساليبه .

وفى مساء يوم ٢٠ من يوليو سنة ١٩٥٦ أعلن مدير البنك الدولى بوجين بلاك أنه نظرا للقرار الانجلو أمريكى لم يعهد يستطيع البنك أن يقرض مصر مبلغ المائتى دولار التى وعدنا به منذ أسبوع سابق .

وفى هذه الاثناء عرضت روسيا أن تمول هى مشروع السد العالي ولكن العرض الروسى جاء غامضا . وفى ٢١ من يوليو سنة ١٩٥٦ أعلن شبيلىوف الوزير الروسى ان روسيا لا تدرس فى الوقت الحاضر مسألة تمويلها مشروع السد العالي .

وهكذا تبلورت الاوضاع ، وتبين ان مصر يجب أن تعتمد على نفسها .

ولقد استقبل الرئيس جمال عبد الناصر القرار الانجلو أمريكى وقرار البنك الدولى بهدوء واتزان . . بينما كانت الدوائر البريطانية تتوقع أن يرد الرئيس جمال عبد الناصر على القرار بسرعة وبحدة . وكان رئيس وزراء بريطانيا انطونى ايدن على اتصال مستمر مع الحكومة الامريكية حول السياسة التى ستتسبر عليها الدولتان امريكا وبريطانيا فى حالة قبول مصر للعرض الروسى بتمويل مشروع السد العالي .

ولكن الرئيس جمال عبد الناصرلقى خطابا فى ٢٤ من يوليو سنة ١٩٥٦ فى الاحتفال بافتتاح خط أنابيب البترول بين السويس

والقاهرة أعلن فيه أمام العالم ، وعلى مسمع من أمريكا وبريطانيا :
 • موتوا بفيظكم •• لن تستطيعوا أن تتحكموا فينا • أصدروا
 البيانات من واشنطن ، واكثروا من واشنطن ، أن اقتصادنا
 سليم ، ونتاجنا زاد بنسبة ٢٠٪ عام ١٩٥٥ وزاد ١٦٪ عامي
 ١٩٥٤/٥٢ • اننا لن نكون أى مستعمر منا ولن يسيطر مستبد
 لا سياسيا ولا عسكريا ولا اقتصاديا ، لنتمكن للقوة ولا للدولاره •
 ان سياستنا التي أعلنها السيد الرئيس عبد الناصر هي اننا
 نسالم من يسالنا ونعادي من يعادينا • سنتجه الى سياسة تنبع
 من مصر لا من لندن ولا من واشنطن ولا من روسيا ، لن نقبل
 تعاوننا على حساب كرامتنا •

وأعلنها الرئيس صرخة مدوية في آذان العالم المتحدن ••
 اننا رفضنا أن نبيع أنفسنا بسبعين مليون دولار كمعونة لتمويل
 مشروع السد العالي ، لان هذا يتنافى مع سيادتنا واستقلالنا •

لقد تخلت أمريكا وانجلترا عن تمويل مشروع بناء السد العالي
 ولكننا حكومة وشعبا قد آمنا بفوائد السد العالي ، لذلك عقدنا
 العزم على اتمام هذا المشروع الضخم معتمدين على اقتصادنا القومي
 وعلى سواعد رجالنا •

وجدير بنا ونحن بصدد الكلام عن مشروع بناء السد العالي
 وعروض الدول لتمويله وموقفها من الحكومة المصرية أن نشير الى أنه
 فى شهر اغسطس سنة ١٩٥٦ عرضت روسيا تمويل السد العالي
 دون قيد أو شرط • ولقد كانت الحكومة المصرية قد اتجهت ارادتها
 الى تمويل السد العالي من دخل قناة السويس الذى كان يوزع على
 حملة الانهم • تلك القناة التي صدر القانون رقم ٢٨٥ سنة ١٩٥٦
 بتأميم الشركة التي كانت تتولى ادارتها •

غير ان الحكومة المصرية تبينت أن العرض الروسى يحقق
 الاغراض التي تهدف اليها • واستمرت الابحاث الفنية والمفاوضات

حول مشروع القرض حتى تم فى شهر ديسمبر من عام ١٩٥٨، توقيع الاتفاق الاول فى شأن قيام اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بتقديم المعونة الاقتصادية والفنية للجمهورية العربية المتحدة ، لبناء المرحلة الاولى لمشروع السد العالى . وقد تم ابرام الاتفاق بدافع من العلاقات الودية بين الجانبين ، ومن الرغبة فى توطيد التعاون الاقتصادى والفتى بينهما ، وعلى أساس من المساواة والاحترام الكامل للكرامة والسيادة القومية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية والتعايش السلمي بين الدول رغم اختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية .

وفى ٢ مارس سنة ١٩٦٠ تم تبادل وثائق التصديق على اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية المقدمة من اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الى الجمهورية العربية المتحدة لاتمام مشروع السد العالى بأسوان فى وضعه النهائى والموقع فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٦٠ فى مدينة موسكو .

ولقد دلت الفترة التى مرت بين توقيع الاتفاقين على ما يسود الجانبين من حسن التفاهم وصدق التعاون والحرص الكامل على اتمام المشروع وفقا للبرامج المرسومة ؛ وفى المواعيد المقررة .

وهكذا تم توقيع الاتفاق الثانى تأييدا لنفس الدوافع التى قام عليها الاتفاق الاول وتوكيدا لهذه الاسس .

وبإذن الله سيرتفع السد العالى لاقصى ذروته ، وسيظل آية من آيات نورتنا المجيدة ؛ ورمزا لبطولة قائدنا المظفر ، وعنوانا للتعاون الصادق المستمر فى سبيل الحرية ؛ واشباعه الرخاء ؛ وتوطيد السلام .

« ٤ »

تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية

إن القافلة تسير .. وعجلة الزمن ماضية في طريقها، وبحكومة الثورة دائبة على القيم بمشروعات الإنتاج والتصنيع لرفع مستوى الشعب وهي ماضية في سبيل تحقيق أهدافها . فبعد أن حققت الاستقلال السياسى والاستقلال المسكرى وتم جلاء المستعمر عن أرضينا ؛ اتجهت نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادى ونادت بالحرية الاقتصادية الحقيقية .

إن حرية الاقتصاد كما يفهمها الاستعمار واعوان الاستعمار هي أن يستعمر الاستعمار باقتصاده على ثروات البلاد الطبيعية وتسيطر معه فئة قليلة لا تمثل أكثر من ٥ ٪ من السكان . أما الـ ٩٥ ٪ من السكان فيكونوا عملاء اجراء لخدمة اقتصاد الاستعمار وأعوان الاستعمار .

أما حرية الاقتصاد في رأى حكومة الثورة فهي حرية الشعب في أن يجعل اقتصاده وطنيا قوميا لا الحرية للاستعمار ولا لاعوانه ولا للاستغلال حتى لا يسيطروا عليه اقتصاديا . هي حرية الشعب في أن يقيم المصانع ويقيم السدود ؛ وفي أن يجمع الاموال ليبنى وليضع خطة للتنمية الاقتصادية وينفذها . وهذا هو الاقتصاد الوجه اى توجيه الاقتصاد لخدمة الامة ولخدمة الشعب وفقا لمصالحه ومصالح ابنائه ، لا لخدمة الاستعمار ولخدمة الاستغلال ؛ ولا لخدمة اأرسمالية العالمية . إن حكومة الثورة تبني المصانع ليشغل فيها العمال من أبناء الشعب وتقيم السدود وانزراع حتى يزيد انتاجنا الزراعى ، وتريد أن تكون تجارتنا لبضائنا الوطنية التى ننتجها فى بلادنا .

اننا عندما طلبنا تمويل مشروع السد العالى لم تكن نستجيب
الاستعمار . ولم تكن ننرى التفريط فى حقوقنا او فى سيادتنا او
استقلالنا ! وانما كنا نرمى الى التعاون ولكن ليس على حساب
كرامتنا او حريتنا . ان سياستنا عدم الانحياز لا الى كتلة شرقية
ولا الى كتلة غربية ، وانما تتبع سياستنا من ضمير الشعب ومن
يلدنا . لذلك فانه عندما رفض الاستثمار تمويل السد العالى ؛
وكن قد اقتنعنا بفائدة المشروع ومزاياه العديدة لخدمة الاقتصاد
الوطنى ، فقد عقدنا العزم على تنفيذ المشروع معتمدين على اقتصادنا
القومى .

ولقد نبتت فكرة اوحث بها روح الوطنية الصادقة ، وما فى
نفوسنا من غصة من عهود الاحتلال ، وما قاسيناه من الاستغلال
الاجنبى .

ان الشركة العالمية لقناة السويس البحرية هى شركة مساهمة
مصرية تخضع لجميع القوانين المصرية ، لا فرق فى ذلك بينها وبين
اى شركة مصرية اخرى ، والدخل السنوى لشركة قناة السويس
يبلغ ١٠٠ مليون دولار فلماذا لا نأخذه لانفسنا بدل أن يدخل فى
جيوب المساهمين من الاجانب ؛ لم لا نعمل على اعادة الحق المغتصب
الى أصحابه . لم لا نبني السد العالى من دخل القناة . . يا لها من
فكرة عظيمة أملتها الوطنية الصميمة - حتى تضع بذلك نهاية
للاستغلال الاجنبى .

وفى ٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ ونحن نستقبل العام الخامس
لثورة ، وكما خرج فاروق فى ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٢ خرج
الاستغلال الاجنبى بتأميم شركة قناة السويس فى نفس اليوم حتى
لا تكون هناك سيادة فى ارض مصر الا لشعب مصر ، وهكذا
انتهت امتيازات تلك الشركة التى كانت تعتبر نفسها دولة
مستقلة داخل الدولة .

وأعلن السيد الرئيس جمال عبد الناصر اننا « صنتجه قلما
الى الامام متحدين متكاتفين ، شعبا واحدا يؤمن بنفسه : ويؤمن
بوطنه : ويؤمن بقوته : شعبا واحدا آلى على نفسه منذ سنة ١٩٥٢
أن يعمل ويزحف زحفا مقدسا نحو البناء ، ونحو التصنيع ونحو
الانشاء : شعبا واحدا كتلة واحدة مترامنة تقف ضد القدر
والعدوان ، تقف ضد الاستعمار وأعوان الاستعمار والأعيج
الاستعمار » .

ولقد صدر فى ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ قانون رقم ٢٨٥
سنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية وينص
فى مادته الاولى على مايتى :

مادة ١ - تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية
(شركة مساهمة مصرية) وتنتقل الى الدولة جميع ما لها من أموال
وحقوق وما عليها من التزامات وتحل جميع الهيئات واللجان القائمة
حاليا على ادارتها .

ويعوض المساهمون وحصة التأسيس عما يملكونه
من أسهم وحصص بقيمتها مقبرة بحسب سعر الاقفال السابق
على تاريخ العمل بهذا القانون فى بورصة الاوراق المالية ببائس -
ويتم دفع هذا التعويض بعد اتمام استلام الدولة لجميع أموال
وممتلكات الشركة المؤممة .

مادة ٢ - يتولى ادارة مرفق المرور بقناة السويس هيئة
مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتلحق بوزارة التجارة .

مادة ٣ - تجمد أموال الشركة المؤممة وحقوقها فى جمهورية
مصر وفى الخارج ويحظر على البنوك والهيئات والافراد التصرف فى
تلك الاموال باى وجه من الوجوه أو صرف اى مبالغ او اداء أية

مطالبات او مستحقات عليها الا بقرار من الهيئة المنصوص عليها
فى المادة الثانية .

مادة ٤ - تحتفظ الهيئة بجميع موظفى الشركة المزممة
ومستخدميها وعمالها الحائزين ، وعليهم الاستمرار فى اداء أعمالهم ،
ولا يجوز لاي منهم ترك عمله أو التخلي عنه بأى وجه من الوجوه
أو لاي سبب من الاسباب الا باذن من الهيئة المنصوص عليها فى
المادة الثانية .

وقد نشر القانون فى الوقائع المصرية فى نفس التاريخ .
وانزل العلم الفرنسى من فوق مبنى الشركة فى بور سعيد ورفع
العلم المصرى وهكذا خرج الاستقلال الاجنبى لقنال السويس
واستردت مصر حقوقها فى القناة ووضعت السلطات المصرية يدها
على مستلكات شركة قناة السويس فى القاهرة والاممىاعية
وبور سعيد .

لقد بلغ دخل شركة قناة السويس فى عام ١٩٥٥ ٣٥ مليون
جنيه أى حوالى ١٠٠ مليون دولار ؛ وكانت مصر تأخذ مايقون جنيهه
فقط ، أى ثلاثة ملايين دولار من دخل شركة قناة السويس المصرية .
ولكن بعد أن تم تأميم الشركة المذكورة فقد أعلنها السيد الرئيس
جمال عبد الناصر صرخة مدوية - لقد اصبح دخل الشركة لنا ؛
كان مفتصبا وعاد الينا - لقد استردتنا مصر حقها فى القناة لانها
أمنت بهذا الحق وستبنى من هذا الدخل الكبير السد العالى ، سد
العزة والكرامة ولن نستدين من أحد ؛ او نطلب معونة الدولة ؛
ولم يتحكم فيها مستعمر او يتدخل فرشتونا غريب عن اراضينا .
عندما نشأت فكرة حفر القناة اردنا ان تكون القناة لمصر لا
مصر للقناة ؛ ولكن ما ائذى حدث ؟ وكيف تغير وجه التاريخ ؟
وكيف اتخذ منها المستعمر تكتة ليتدخل فى شئوننا الداخلية

وإذالية ؛ وببسط نفوذه وإرادته علينا ؛ مستغلا مواردنا منتقصا
من سيادتنا وكرامتنا .

لنرجع الى ذلك التاريخ البعيد .. وليتحدث التاريخ .. في
يوم ٧ نوفمبر سنة ١٨٥٤ حضر دلسبس الى مصر وقابل الخديو
سعيد باشا وعرض عليه مشروع حفر قناة السويس واغراه بما
سيكون لمصر من مركز استراتيجي مرموق وما سيعود عليها من
فوائد نتيجة حفر القناة . وفي ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ حصل
على امتياز حفر القناة وقد نص على ما يأتي :

« حيث ان صديقنا مسيو فردناند دلسبس قد لفت نظرنا
الى الفوائد التي تعود على مصر من توصيل البحر الابيض المتوسط
بالبحر الاحمر بواسطة طريق البواخر واخبرنا عن تكوين شركة
لهذا الغرض من اصاب رهوس الاموال فقد قبلنا الفكرة التي عرضها
علينا واعطيناه بموجب هذا تفويضا بانشاء ادارة شركة بحفر
قناة السويس لاستغلال القناة بين البحرين » .

وهكذا حصل فردناند دلسبس على امتياز حفر القناة لتسيير
البواخر في الطريق بين البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر
وفي سنة ١٨٥٦ صدر فرمان وتكونت الشركة وكان نصيب مصر
٤٤ ٪ من اسهم الشركة والتزمت بالتزامات ؛ لدلسبس الذي كون
شركة خاصة ليس لها صلة باى حكومة من الحكومات وليس لها
غرض السيطرة او الاحتلال ، وليست ذبلا من ذبول الاستعمار .

ثم جاءت بعد ذلك مرحلة تنفيذ المشروع وشق قناة السويس
لتخدم الملاحة البحرية ، وفي السنة من عام ١٨٥٩ حتى عام ١٨٦٤
سخر المصريون دون أجر أو شكر لحفر القناة - ستون ألفا من
المصريين كانوا يخصصون شهريا لهذه الخدمة في وقت لم يجاوز

فيه تعداد جميع المصريين الاربعة ملايين - ولقد مات من هؤلاء العمال تحت الانهيارات الرملية ما يزيد على المائة ألف دون دفع أى تعويض عنهم او جزاء . كما قامت الجهود المصرية فى كل من ترسانة القاهرة وترسانة الاسكندرية باعداد المشروعات اللازمة لاكمال حفر القناة ، ووضعت جميع وسائل النقل النهري والنهرى فى خدمة الشركة بالمجان ومنحتها الحكومة جميع الاراضى والمناجم اللازمة .

ولم تكنف الحكومة المصرية بذلك بل ساهمت مساهمة جبارة فى تمويل عمليات حفر القناة ؛ فلقد بدأت الشركة برأس مال لا يجاوز النصف مليون من الجنيهات ؛ بينما تكلف انشاء القناة ما يزيد على الستة عشر مليوناً وتحملت مصر بهذا الفرق جميعه . ثم لم تستطع الشركة الحصول على تمويل خارجى يبيع أسهمها فى الاسواق الدولية ، فتدخلت الحكومة انقاذاً للموقف مشترية لهذه الاسهم حتى يمكن للشركة أن تستكمل رأس مالها وحتى بعد مضي أربع سنوات ونصف من أعمال الحفر والانشاء وقبل أن يتم افتتاح القناة بستة أشهر فقط توقفت الشركة فى يأس ينذر بانسهار افلاسها فسارعت الحكومة المصرية الى معايرتها بمليون وربع مليون من الجنيهات مقابل تنازل الشركة للحكومة عن بعض المباني تنازلاً اسماً ، اذ ظلت هذه المباني فعلاً فى حيازتها ومقابل تنازل الشركة عن بعض اعفائها الجمركى تنازلاً مؤقتاً عادت الى التمتع به ، ولم تكنف الشركة بذلك بل تحت ستار التعويض عن المحاولات التى قام بها بعض حكام مصر لتعديل جانب من الشروط المهنية فى عقد الالتزام، استولت الشركة على جانب كبير من الاموال المصرية فتقاضت عنه الغاء سخرة العمال المصريين ووقف هذا آلامتهان للانسانية مبلغ ثمانية وثلاثين مليوناً من الفرنكات الذهبية ثم تقاضت ثلاثين مليوناً أخرى لقيام الحكومة باسترداد بعض الاراضى الصحراوية الزائدة عن

حاجة المرفق فضلا عن ستة عشر مليوناً لتكملة التمويض الجائز الذى قرر نابليون الثالث ان يحكم به على مصر لصالح الشركة ، وهكذا تكون الشركة تحت ستار هذه المزاعم التمويضية وحدها قد حصلت من الحكومة المصرية على مايعادل ثلاثة ملايين وثلاث من الجنيهات المصرية أى ماكان يقرب من نصف رأس مالها .

وبهذه الجهود المصرية أمكن لمشروع قناة السويس أن يشق طريقه الى النور وإن ينجح هذا المرفق فى أداء دوره فى خدمة الملاحة البحرية ، ولو اقتصر الامر على الجهود الاجنبية وحدها لفشل المشروع كما فشل مثيل له من بعد ترتب عليه الحكم بالسجن على صاحب المشروع وهو فرديناند دى ليسبس نفسه !

ان الشركة العالمية لقناة السويس البحرية شركة مساهمة مصرية تخضع لجميع القوانين المصرية لا فرق فى ذلك بينها وبين أية شركة مصرية أخرى ، فهي تستمد كيائها من فرمان الصادر فى ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ بالتصديق على العقد المبرم فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ بين فرديناند دى ليسبس ووالى مصر وتنص الفقرة الاولى من المادة السادسة عشرة من الاتفاق المذكور على ماينى :

• بما أن الشركة العالمية لقناة السويس البحرية هى شركة مصرية فهي خاضعة لقوانين البلاد وعاداتها ،

كما تضمنت اتفاقية سنة ١٨٨٨ نصوص الامتياز بطريقة أوفى ، وأكملت حرية المرور فى القناة المنصوص عنها فى المادة ١٣ من فرمان سنة ١٩٥٦ عند منع الشركة امتياز ادارة القناة لمدة محدودة . وقد قدمت مصر كل ما فى وسعها حتى تضمن أن تظل القناة مفتوحة أمام الملاحة الدولية وهو عهد حافظت عليه مصر حتى الآن .

وبالرغم من أن شركة قناة السويس شركة مصرية إلا أن تخاذل

الحكومات المصرية وضعفها ووجود الاحتلال جانباً فوق أرضنا جعل هذه الشركة وكأنها دولة مستقلة داخل الدولة التي تزوج تحت نير الاحتلال ، ولم تخضع أبداً هذه الشركة لقوانين البلاد .

ومرت السنين الطوال ولم تستفد مصر من حفر القناة أو تسير البواخر شيئاً . لقد كلفت الحكومة المصرية حفل افتتاح القناة أيام الحديو اسماعيل مبلغ ستة عشر مليوناً من الجنيهات . وارتبكت مصر مالياً وتدخلت الدول للاشراف على ميزانية الحكومة المصرية . وشلت أيدينا عن ادارة أموالنا . وسيطرت الدول على سياستنا الاقتصادية . وكانت النتيجة أن باعت الحكومة المصرية نصيبها في الاسهم وهو ١٧٧٦٤٢ سهماً سداداً لديونها فاشتترتها الحكومة الانجليزية بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات . وهذه الاسهم التي بعناها بأربعة ملايين من الجنيهات ونحن مضطرين ومفلولين على أمرنا تقدر قيمتها حالياً بمبلغ ٣٢ مليوناً من الجنيهات . هذه صنورة واضحة لنظم الذي تحملناه والاستغلال الاجنبى الذى قاسينا منه .

وليس هذا هو كل شئ ، بل لقد كانت ديوننا التي تحملناها في سبيل انجاز هذا المشروع وافتتاح القناة نتيجة احتلال أرضنا الغالية ، ذلك الاحتلال الذى قاسينا منه أربعاً وسبعين عاماً حتى تخلصنا منه والى غير رجعة على يد بطل الجلاء الرئيس جمال عبد الناصر .

لقد كانت منطقة السويس على مدى التاريخ ميدانها مآلاً لتجارة الدولية وتقوم شركة قناة السويس على استغلال مرفق المرور بقناة السويس وذلك العمل يعتبر مرفقاً عاماً وينبى الصصلة بالكيان الاقتصادى والسياسى لمصر وهى انما تقوم بهذا الاستغلال نيابة عن الحكومة المصرية بمقتضى الامتياز الموضع بالفرمانين الصادرين فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٤ و ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ وما تلاه من فرمانات

أخرى منها الفرمان الصادر في ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ بالتصديق على العقد المبرم في ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ بين والى مصر ومسيو فرديناند دى لسبس ، فالشركة في قيامها بهذا العمل ليست صاحبة الحق الاصيل المسلم دائما بأنه للحكومة المصرية اذ من المعترف به ان المرافق العامة اما تدار مباشرة من الدولة او بالواسطة بطريق الامتياز ، وأن من حق الدولة دائما أن تسترد هذا الامتياز باعتباره منحة منها سواء أورد في هذا الشأن نص صريح في عقد الامتياز او لم يرد أو أن المصلحة العامة وحدها التي تجعل الدولة تختار الوسيلة التي تحقق أكبر قسط من المصلحة العامة ، اذ أن العلاقة بين مانع الالتزام ومستفله اما تبني على قواعد القانون الادارى وهو فرع من القانون العام .

ان الشركة العالمية لقناة السويس البحرية كانت مفتاح الاحتلال واحتمت بالاستعمار وتناست وضعها وكانت تصرفاتها ومعاملاتها مع الحكومة المصرية مجافية لا يجب ان يكون عليه الامر مع مانع الالتزام وصاحب حق الاشراف عليه ، كما غفلت الشركة عن الوفاء بكثير من الالتزامات الواجبة عليها .

ولقد كان من بين الالتزامات الرئيسية التي تخلفت الشركة عن الوفاء بها التزامها بتحويل بحيرة التمساح الى ميناء داخلي صالح لاستقبال أكبر السفن حمولة كما يقضى بذلك صك التزامها ، وهو ما كان يستتبع ان تقوم الشركة بامتكمال اعداد القناة نفسها من بورسعيد الى السويس بحيث تكون دائما صالحة لمروء أكبر السفن حمولة وهو ما لم يتحقق .

والى جانب ذلك فقد أهملت الشركة ، وهى القائمة على ادارة ميناء بورسعيد - فى اعداد هذا الميناء العالمى لسائرة احتياجات التجارة العابرة ، فرغم أهمية هذا الميناء من الناحية التجارية ، لا توجد به

أرصعة ترسو السفن ولا زالت اجراءات الشحن والتفريغ تتم في عرض البحر وفقا لاساليب عتيقة مما يحمل التجارة نفقات باهظة أدت الى تخلف الميناء عما كان ينتظرها من تقدم وازدهار بحكم موقفها الممتاز فضلا عن اهمالها القيام بمشروعات التوسع اللازمة لحسن أداء المرفق للغرض الذي أقيم من أجله .

وهذه الاسباب وحدها كافية لتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية واسترداد المرفق القومى الهام من يدها لادارته ادارة مباشرة ولم يكن الامر يبدو مجرد اختيار الوقت المناسب لهذه الخطوة الحاسمة نحو التحرر الاقتصادى .

هذه هي لحظة سريعة عن قناة السويس التى صدر قرار رئيس الجمهورية فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة التى أعطيناها امتياز حفر القناة والتى تولت ادارتها منذ حفر القناة حتى ذلك التاريخ . وكانت هذه الخطوة من جانب رئيسنا المحبوب جمال عبد الناصر ضربة معلم . لقد ظن الاستعمار أنه يستطيع أن يسيطر على سياستنا الاقتصادية أو يعطل مشروعاتنا التى عقدنا العزم على اتمامها لجرد أنه رفض أن يقدم لنا المعونة التى وعد بها لتمويل مشروع السد العالى .

وبعد تأميم شركة القناة - شركة مساهمة مصرية - استردت مصر حقها فى القناة وأعلن الرئيس جمال عبد الناصر فى الوقت ذاته ، أننا سنبنى السد العالى من دخل القناة ولن نستدين من أحد أو نطلب معونة من الدول ، واننا لن نقبل أن يتحكم فينا مستعمروا يتدخل فى شئوننا غريب عن اراضينا .

وجهة نظر مصر والعالم فى التأميم

لقد أمنت مصر الشركة العالمية لقناة السويس وهى شركة مصرية تخضع للقوانين المصرية طبقا لنص المادة السادسة عشرة من اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ كما نصت المادة الثامنة من الاتفاق البريطاني المصرى سنة ١٩٥٤ أن القناة جزء لا يتجزأ من مصر .

ان شركة القناة المؤممة شركة مصرية منحت امتياز تكوينها من الحكومة المصرية وذلك لمدى ٩٩ عاما . وكل ما فعلته مصر أنها أمنت الشركة قبل حلول الميعاد المحدد لانتهاء امتيازها وهذا عمل من أعمال السيادة التى تباشرها الدولة فى اقليمها وهو من صميم شئونها الداخلية .

والواضح أن مصر لم تتخذ أى قرار يخالف التزاماتها الدولية واستمر عبور البواخر فى القناة كما كُنْ فلم تمنع بأخرة واحدة من العبور ولم يصدر أى قرار فصل ضد أى عامل يزدى عمله بصدق وأمانة فى شركة القناة .

هذه هى باجمال وإيجاز وجهة نظر مصر فى تأميم شركة قناة السويس وقد أعلن الشعب المصرى بمختلف طبقاته وهيئاته تأييده لقرار التأميم وأعلن الرئيس جمال عبد الناصر اننا نعرف ما لنا وما علينا بعد أن حصلنا على سيادتنا واننا فى سبيل تثبيت هذه السيادة سنكافح كفاحا مستمرا بعد أن أعلن هذا الكفاح شعب مصر جميعه . ان شعب مصر أعلن الكفاح من أجل الحرية ومن أجل السيادة الحقيقية لا السيادة الزائفة . من أجل العزة الحقيقية سنكافح لآخر قطرة من دماننا ولن نمكن أى مفتصب من أن يسلبنا حقوقنا لاننا سنحافظ عليها .

ان القناة كانت دائما ملكا لمصر وهي اليوم أيضا ملك لمصر ولان
تفرط فيها مطلقا بأى طريق من الطرق وبأى سبيل من السبل • ان
القناة لم تكن فى حماية شركة وانما كانت دائما فى حماية مصر ،
ولم يحدث فى هذا الصدد أى تغيير • وانما التغيير الذى حدث ان
القناة كانت تديرها شركة مستقلة مفتصة تمتص دماء مصر • لقد
ظهر الاستعمار على حقيقته وكشف عن أطماعه تخلت عنه جميع
الحقوق الا حق القرصنة وحق الاغتصاب • ولن نمكن انجلترا أو أى
دولة ان تتحكم فى شئوننا ، وسندافع عن حريتنا واستقلالنا •

ان حكومة بريطانيا كانت تعلم أكثر من غيرها ان شركة قناة
السويس شركة مصرية ولقد اعترفت بهذه الحقيقة ودافعت عن وجهة
النظر هذه امام المحاكم المختلطة • اذ قررت أن شركة قناة السويس
هى شخصية قانونية طبقا للقانون المصرى وجنسيته وشخصيتها
مصرية بحتة ، ولذلك فهى تخضع للقانون المصرى • ولما كانت الشركة
قد سُميت بشركة قناة السويس البحرية الدولية فان هذه التسمية
كيسست لها أهمية قانونية ولا يمكن أن تغير من طبيعة الشركة بوصفها
شركة مصرية • ولا شك فى أن هذه التسمية لا يمكن أن تحرم الشركة
من جنسيتها المصرية • والشركة مصرية طبقا لمبادئ القانون الموضوعى
وخصوصا طبقا للقانون الدولى والمبادئ التى قامت عليها الشركة •
والشركة مصرية لانها منحت امتياز استغلال رؤوس الاموال المصرية
ولان المركز القانونى لها يقع فى مصر •

ولقد أكد الزعيم العمال أنور بنى بيجان حق الرئيس عبد الناصر
فى تأميم شركة قناة السويس وكتب فى صحيفة « تريبون » يقول
ان كل الدول الاسيوية تؤيد مصر فى هذا العمل ، ولا حاجة الى
القول بأن الاشتراكيين فى كل مكان ، يؤيدونها أيضا •

وقد تلقى نقيب المحامين السوريين الدكتور عدنان القوتلى

رسالة من المستر بريت عضو المجلس الخاص للملكة انجلترا ورئيس
رابطة رجال القانون في بريطانيا تضمنت ملخصا للبيان الذي اذاعته
الرابطة .

وقد جاء في البيان المذكور أن تأميم القناة من صميم الحقوق
الدولية وأن ضمان حرية الملاحة مسألة لا علاقة لها بالتأميم وأن
اتفاقية سنة ١٨٨٨ أعطى مصر حق الاشراف على القناة .

وأعلن المجلس المركزي لاتحاد نقابات العمال في روسيا تأييده
لموقف مصر في مسألة القناة واستنكاره لمحاولات الضغط العسكري
والاقتصادي ومعارضته الشديدة لاتحاد مستخدمي القناة - وهو
الاتحاد الذي كانت تسعى بريطانيا الى تكوينه من الدول المنتفعة بالقناة
ووصف المجلس انشاء هذا الاتحاد بأنه محاولة صافرة لبسط النفوذ
الاستعماري تحت اسم جديد في منطقة الشرق الاوسط والادنى .
وأعلن المجلس أن كل محاولة ترمي الى التدخل في الشؤون الداخلية
لمصر ستلقى مقاومة شديدة من جميع الذين يعملون لمصلحة السلام
وأمن الأمم ، إذ أن تأميم قناة السويس التي بناها المصريون على
أرض مصرية هو عمل قانوني قامت به مصر .

كما قرر زعماء الاحرار في مؤتمرهم التاسع الدولي المنعقد
في روما الاحتجاج على اقامة نظام دولي لادارة قناة السويس - وهو
المشروع الذي كانت تطالب بريطانيا بالموافقة عليه ووضعه موضع
التنفيذ - وكان يشترك في هذا المؤتمر ١٥٠ مندوبا يمثلون أحزاب
الاحرار في ١٧ دولة .

وبعكس هذا الرأي الذي أعلنه الاحرار صرح الرئيس ايزنهاور
رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية وقتئذ بأن قناة السويس
مصر دولي طبقا لاتفاقية سنة ١٨٨٨

وقد احتجت الحكومة المصرية على هذا التصريح ذلك ان اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ نصت على أن شركة قناة السويس شركة مصرية تخضع لقوانين البلاد . ونصت على أن الحكومة المصرية تتولى ادارة القناة بعد انتهاء الامتياز . واتفاقية ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ خاصة بحرية الملاحة فى القناة وقد سبق أن أعلنت مصر احترامها لهذه الاتفاقية . كما نصت المادة الثانية من الاتفاقية المصرية البريطانية الموقعة فى ١٩ يونيو سنة ١٩٥٤ على أن قناة السويس البحرية جزء لا يتجزأ من مصر .

وصرح الرئيس ايزنهاور بعد ذلك بأيام بأن تأميم القناة لا يعرض العالم للخطر وأعلن الرئيس الأمريكى أن موقف بلاده من الأزمة الناتجة عن قرار تأميم قناة السويس ينحصر فى التأكد من أن الملاحة فيها ستظل حقا لجميع الدول على الرغم من استيلاء مصر عليها وان الأزمة المترتبة على تأميم القناة أزمة دولية يجب أن تعالج بعناية شديدة .

وكان هذا الرأى يتضمن فى الوقت ذاته ردا على مزاعم بريطانيا وفرنسا بأن الاجراء الذى اتخذته الحكومة المصرية بتأميم قناة السويس يهدد حرية وأمن القناة ويعرض السلام الدولى للخطر .

وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد احتجت على تأميم قناة السويس لكن وزارة الخارجية المصرية رفضت استلام الاحتجاج .

وأعلن المستر ايدن رئيس وزراء بريطانيا أن تدويل القناة مسألة حياة أو موت لبريطانيا وان انجلترا لا تستطيع أن تترك عبد الناصر يتحكم فى حياتها .

بينما أيد نهرى رئيس وزراء الهند تأميم القناة لان القناة جزء من مصر وتقع فى أرض مصر ، وكل ما فعلته مصر هو تقديم تاريخ تسلم القناة .

وقد اعترفت شركات الملاحة فى جميع انحاء العالم بأن مصر
احترمت حرية الملاحة منذ تأميم قناة السويس .

وكان موقف أمريكا يميل الى تأييد وجهة نظر بريطانيا فقد
صرح مستر دالاس وزير خارجية أمريكا فى ١١ اكتوبر سنة ١٩٥٦
بأن مصر استولت على القناة لتمارس الضغط الاقتصادى على الدول
الكبرى . وأن ظروف استيلاء مصر على القناة توحى بأنها تحاول
اثبات عظمتها وممارسة الضغط الاقتصادى والحصول على جزية من
الدول الاخرى . وقال ان هناك دولا كثيرة تعد قناة السويس بالنسبة
لها شريانا حيويا ولذلك يجب ألا يكون هناك تمييز صريح أو غير
صريح فى حرية المرور بالقناة طبقا لاتفاقية سنة ١٨٨٨ السارية المفعول
الى أجل غير مسمى وقال أن هناك اتجاها قويا ضد استخدام القوة
لتصحيح الموقف وأن العالم يعيش تحت ظل الحرب ، وقد يستمر
تهديد الحرب وقتا طويلا .

اما الاتحاد السوفيتى فقد أعلن خروشتشيف الرجل الاول
هناك فى خطاب له ان تأميم قناة السويس عمل من حق حكومة ذات
سيادة مثل الحكومة المصرية أن تقدم عليه . وان الاتحاد السوفيتى
يعتقد أن سياسة الضغط على مصر سياسة خاطئة ، كما ان التسرع
والخشونة فى علاج هذه المسألة قد يؤدى الى إلحاق الضرر بمصالح
الدول الغربية فى هذه المنطقة . وان قرار التأميم فى حد ذاته لا يؤثر
على مصالح شعوب بريطانيا وفرنسا وأمريكا والدول الاخرى .

وقرر خروشتشيف حقيقة واقعة وهى أن التأميم لا ينطوى على
أى اجراء غير مشروع ، وان قناة السويس تقع فى اراض مصرية وقد
حفرت بأيدى سكان مصر ولكنها لم تكن فى أيدى المصريين ، وقد
تغيرت الظروف ونحن نعيش اليوم فى عهد ثبت فيه ان العلاقات التى
قامت على أساس الغزو والاحتلال قد فشلت فى اخضاع الشعوب

الأخرى • ان الشعوب المستعمرة تقوم الآن بتحرير نفسها من الاستبداد الاستعماري وهي تنادي الآن بحقوقها •

ان هذه الصرخة المدوية وعلان هذه الحقيقة الواضحة من جانب روسيا وتأييد سياستها وحققنا في تأميم شركة القناة من جانب غالبية الدول كان كفيلا لو وجد آذانا صاغية متفهمة للحقائق ، ان تهدي النفوس الشائرة في انجلترا وفرنسا ، ولكن الروح الاستعمارية مازالت تسيطر على حكاهم ولا يعرف المنطق السليم طريقه اليهم •

لقد أنقسط في يد المستعمر ، وكان لاعلان قرار التأميم دوي هائل وترامت الانباء بان هذا القرار الخطير كان مفاجأة لدول الاستعمار وانه خطوة خطيرة وجريئة • ووضع ان الاستعمار يتحفظ ليقاوم سياستنا الحرة المستقلة ، وحاول أن يجعل من التأميم مشكلة سياسية حول حرية الملاحة في القناة وقدمت انجلترا اجتاجا الى الحكومة المصرية بشأن قرار التأميم ولكن الرئيس جمال عبد الناصر أعلنها حربا قوية صريحة - وهو الذي لم يعتد وهو يقود جبهة وطنية متكاتفة من أبناء الشعب ضد الاستغلال والتدخل - ان يرجع في قراره ، لذلك أعلن في خطاب له في يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٥٦ ان مصر ستقابل العدوان بالاساءة والاساءة • وقال ان انجلترا وفرنسا تحاولان قلب مسألة التأميم من موضوع داخلي هو تأميم شركة مصرية الى مشكلة سياسية حول حرية الملاحة في القناة، ان شركة قناة السويس شركة مساهمة مصرية تخضع للسيادة المصرية وتأميمها عمل من أعمال السيادة ، ونحن احرار في شركاتنا ، وليس من حق انجلترا التدخل في شئوننا •

واكد الرئيس أن الملاحة في القناة قد انتظمت في الثماني والاربعين ساعة الماضية من وقت التأميم • وان مصر ستحافظ على حرية

الملاحه وأن تدخل بريطانيا وفرنسا سيكون سببا في تعطيل الملاحة
فى القناة بسبب مناوراتهما وتدخلهما .

ان شعب مصر سيحافظ على استقلاله وحريته وسيادته الى
آخر قطرة من دمه . ان الضجة التى قامت دون سند أو حق
لا يسندها الا أساليب الاستعمار والا التعود على امتصاص الدماء
واغتصاب الحقوق . ولا يسندها الا التدخل فى شئون الدول
الأخرى .

لقد كان من الممكن أن تقتنع إنجلترا وفرنسا بهذا المنطق السليم
المعقول ولكنهما لا تفكران بفقلىة سليمة وانما تسيطر عليهما الافكار
الاستعمارية والارادة فى التدخل فى شئون الدول الاخرى . وكانت
غلطة بريطانيا انها لم تفرق بين مصر قبل الثورة وبعد قيام الثورة
بقيادة الابطال الاحرار . ولم تفرق بين مصر فى عهد الاحتلال وبين
مصر بعد الجلاء وبعد أن أصبحت حرة مستقلة ذات سيادة . ولم
تفرق بين مصر وحكامها من الاتراك وبين مصر وحكامها مصريون لحما
ودما لم يفرقوا بين العهود السابقة على الثورة عندما كانت البلدمفضل
سياستهم الاستعمارية شيئا وأحزابا متفرقة . وبين ما أصبحت فيه
بعد الثورة من جبهة وطنية متكاتفه من أبناء الشعب تستر وراء
الحاكم المصرى الذى قادها الى بر السلامة وخلصها من الاستعمار
البغيض ومن المحتل الفاضب . ومن سيطرة الاقطاع ورأس المال فى
الداخل .

اننا عندما صدر قرار التأميم كنا نباشر سلطانتا فى داخل
بلدنا ونقوم بعمل من أعمال سيادتنا داخل اقليمنا ولكن الاستعمار
كان يرغب فى التدخل فى سياستنا الداخلية ويدس أنفه فى أمر من

صميم اختصاصنا ، فى الوقت الذى أعننا فى صراحة مدوية ان
سياستنا تنبع من ضميرنا ، ونحن نسمح لاحد بان يتدخل فى شئوننا
الداخلية أو الخارجية ، اننا دولة ذات سيادة تعتر بحريتها وكرامتها
وسنحافظ على حريتها وكيانها الى آخر قطرة من دماء أبنائها البررة
المخلصين .

نحن دعاة سلام ولكننا لن نقف مكتوفى الأيدي أمام أى اعتداء
على حريتنا أو أى تصرف يمس عزتنا وقوميتنا وكرامتنا .

الاسباب الحقيقية للعنوان ومراحله

لقد وضع ان الاستعمار لم يحاول أن يتمشى مع المنطق السليم المعقول ويقتنع بأن تأميم شركة القناة انما هو عمل من أعمال السيادة وان تأميم الشركات المصرية انما هو من أخص شئوننا الداخلية وان الاجراء الذى اتخذته لايعرض السلام العالمى للخطر لان مصر هي التى كانت تحمى الملاحة فى القناة وظلت كذلك بعد صدور قرار التأميم .

ولم يكن الامر يحتاج الى مزيد من الحجج لاقناع الاستعمار لان بريطانيا نفسها كانت تعلم ان شركة القناة شركة مساهمة مصرية وانها تخضع للقوانين المصرية وللسيادة المصرية ، وقد أبدت وجهة النظر هذه فى مذكراتها التى قدمتها للمحاكم المختلطة كما سبق البيان .

فالمسألة اذن ليست خلافا حول الراى القانونى بشأن تأميم القناة وليست حرصا على حرية الملاحة فى القناة ، لان مصر هي التى كانت دائما تحمى الملاحة فى القناة وقد تعهدت بالمحافظة على حرية الملاحة بعد التأميم ، وقد نفذت الحكومة المصرية وعدا واستمرت الملاحة فى القناة حرة ومن ثم لم يكن هناك مبرر قانونى يسوغ للدول التدخل فى شأن تأميم القناة ، أو قلب مسألة التأميم من موضوع داخلى هو تأميم شركة مصرية الى مشكلة سياسية حول حرية الملاحة فى القناة .

ان اثاره هذه المشكلة السياسية والاعتماد على حقوق مصر

وسيادتها على اقليمها لم يكن الغرض منه المحافظة على القناة اوضاعا
حرية الملاحة فيها لان الحكومة المصرية كانت تحمي القناة وكانت حرية
الملاحة فيها مكفولة . وانما العدوان بسبب تأميم القناة كانت له
اسباب ودوافع لا تمت الى حرية الملاحة في القناة بأية صلة . ان الروح
الاستعمارية هي التي املت التدخل في شؤون مصر والاعتداء
عليها .

لقد عاش الاستعمار بيننا أربعة وسبعين عاما وهي سنوات
الاحتلال البغيض وكان يسيطر على سياسة البلاد الداخلية والخارجية
يولى الوزارات ويعزلها ، وكانت ايماءة من المندوب السامي والسفير
البريطاني بعد ذلك تكفى لهدم ما يبنيه المخلصون من أبناء الوطن ،
واتبعوا سياسة القوة مع شعب أعزل مسالم ، واتبعوا سياسة فرق
تسد مع شعب تقش في الجهل بفضل سياستهم .

وفي ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ قامت ثورة الجيش وكانت ثورة على
الفساد والطغيان . وكانت ثورة سياسية اجتماعية . ثورة سياسية
تسعى الى تحقيق الاستقلال والتخلص من الاستعمار .

وفي ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ تم توقيع اتفاقية الجلاء بين مصر
وبريطانيا وقد نص فيها على أن يتم انسحاب القوات البريطانية
من مصر خلال عشرين شهرا .

وفي صباح يوم ١٣ يونية سنة ١٩٥٦ تم الجلاء وخرج آخر
جندي بريطاني من ارض الوطن وانتهى عهد الاحتلال ورفع العلم
المصري عاليا خفاقا على مبنى البحرية في القنال لأول مرة منذ
٧٤ عاما .

ونادت حكومة الثورة بالحرية الاقتصادية ، الحرية في أن نقيم
المصانع وأن ننتج من السلع ما نحتاج اليه للاستهلاك المحلي ونصدر

ما يفيض عن حاجتنا • وكان الاستعمار يجد في هذه الدعوة لبناء اقتصاد وطني قومي قضاء على أسواقه التي يصرف فيها بضائعه والتي كان محتكرا لها • هذا فضلا عن ان الاستعمار يسره دائما ان يجد الدول الصغيرة في حاجة الى منتجاته وبضائعه وانها لا تستطيع ان تكفي نفسها اكتفاء ذاتيا • لذلك فان طريق الحرية الاقتصادية الذي سلكناه قد أثار حفيظة الاستعمار وجعله يحقد علينا ثم كان من اسباب العدوان علينا •

والذي حدث اننا تعاملنا مع دول اخرى غير بريطانيا التي كانت تعتبرنا من الاسواق التي تصرف فيها بضائعها • فلما دلبنا منها اسلحة رفضت بيعها لنا في الوقت الذي كانت تبيعها لعدونا اسرائيل لذلك طلبنا السلاح من روسيا واشترت مصر شحنات متزايدة اهمية من الدول الشرقية وقايضنا قطنا بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار بعدد من طائرات ميغ ١٥ وميج ١٧ ، التشيكوسلوفاكية المصنع ودبابات ستالين الثقيلة ، وكان هذا اجراء طبيعيا لاننا نجد الى جوارنا عدوا رابضا على حدودنا متحفزا دائما للهجوم فكان طبيعيا ان نستعد له وان نسلح انفسنا ، فاذا أعوزنا السلاح وضمن به علينا الغرب طلبناه من الشرق دون ان يكون في هذا انحياز الى الكتلة الشرقية ، لاننا اعلنا سياستنا واضحة وهي لا تبعية ولا استعمار ولا انحياز الى كتلة شرقية أو كتلة غربية ، ونادينا بالحياة الايجابية ، نسالم من يسلمنا ونعادي من يعادينا وهي سياسة واضحة كل الوضوح •

ولكن تصرفنا هذا أثار بريطانيا فان وزير خارجيتها عند ما تكلم في جلسة مجلس الامن المنعقدة في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٦ بشأن أزمة القناة اقحم صفقة الاسلحة التي تمت في سبتمبر سنة ١٩٥٥ وقال انه يعتبر هذه الصفقة اولى الخطوات الكبرى في سلسلة الاحداث فيما يتعلق بالموقف الحالي •

وفى نفس اليوم الذى اعلن فيه الرئيس جمال عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس اعلن ان الشعب السودانى يريد ان يتحد مع شعب مصر اتحادا حرا سليما لدعم سوريا مبادئ العزة والكرامة ونرسى سوريا القومية العربية والوحدة العربية .

ولقد ارتفعت الاصوات فى الدول العربية تطالب بالوحدة كما وضعت قواعد الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية . ان مؤامرات الاستعمار وتهديده باستعمال القوة ليس سببه تأميم قناة السويس وانما سببه الاول القومية العربية التى ظهرت فجأة كمارد جبار فى الشرق الاوسط يحاول تحرير الشرق كله من الاستعمار ، وينادى ببطلان المعاهدات القائمة بين بريطانيا والامارات الشرقية والغربية . ولذلك تحاول دول الاستعمار التفرقة بين الدول العربية لتوطيد اقدامها فى شمال افريقيا ، وفى امارات شبه الجزيرة العربية المليئة بالبتروول .

وقد اثار سياسة الرئيس جمال عبد الناصر شعوب آسيا وافريقيا . . . ففى جاكارتا حذت انغونيسيا حذو القاهرة وانكرت الديون المصطنعة التى قيدتها بها هولندا يوم كانت تحتلها وتمص خيراتها .

وفى دمشق طلب نواب البرلمان السودانى الى جميع الاقطار العربية ان تؤمم شركات البتروول الواقعة فى اراضيها .

وهكذا بدا للمرة الاولى ان مصالح الغرب الاستعمارية فى بلاد الشرق الاوسط تعاني الخطر .

لقد بدأ الاستعمار يفتش عن منفذ فى البلاد العربية لاعادة سيادته ونفوذه بعد ان اخذ ظله يتقلص ، وليقضى على قوميتنا العربية ويستعيد نفوذه القديم . وان أزمة القناة هى حجة الغرب التى يريد

بها استعادة نفوذه ليضرب القومية العربية التي أصبح يخشى نفوذها ونموها .

وقد أيقن العرب أن تضامنهم معناه سد عال ضد الاستعمار، لذلك كانت لهم دائما سياسة موحدة في جميع المشاكل التي تعرض لهم حتى يكونوا قوة موحدة ضد الاستعمار . فلما أثار الاستعمار أزمة القناة اجتمع الاقطاب الثلاثة الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية والرئيس شكرى القوتلى رئيس جمهورية سوريا والرئيس جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر فى الدمام والرياض خلال الفترة من ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٥٦ الى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٦ لبحث مشكلة القناة وقرروا أن المشكلة وما أحاط بها من ظروف وملابسات تعنى البلاد العربية جميعاً . وأن الوسيلة الوحيدة لضمان مصالح الذين يهمهم أمر الملاحة فى القناة هى الدخول فى مفاوضات مع مصر صفاحبة هذه القناة تمثيلاً مع روح ميثاق الأمم المتحدة وقرارات باندونج .

كما بحث الاقطاب الثلاثة فى اجتماعاتهم الموقف ازاء اسرائيل واتفقوا على رسم الخطط الحاسمة لدعم الامن العربى ودفع الخطر الاسرائيلى ، واستكمال احكام الحطة العربية التى تم وضعها فى مؤتمر القاهرة السابق حتى يمكن متابعة تنفيذها فى عزم واصرار . وقد بات واضحاً ان التضامن بين الدول العربية قد بلغ مداه ، وان القومية العربية يزداد الايمان بها وتدعيمها على مر الايام، وان الوحدة العربية أصبحت حقيقة واقعة بالنسبة لبعض الدول وأصبحت وشيكة التحقيق بالنسبة لباقي الدول العربية وان الدول العربية يتشاور رؤساؤها فيما يعن لهم من مشاكل سياسية .

ولا جدال فى أن الاستعمار وأعوانه لا يريدون للقومية

العربية او الوحدة العربية أن تظهر وأن توضع موضع التنفيذ لان وجود الدول العربية صفًا واحدًا ، أو رأيا واحدا يشكل قوة تقف في وجه الاستعمار .

لذلك استغل الاستعمار واعوان الاستعمار مأسموه أزمة القناة للتدخل في شئون العرب لاستعادة نفوذه وسيطرته على الدول العربية .

ولما كان الاستعمار قد لاحظ ان الرئيس جمال عبد الناصر يتمتع بقوة شعبية في بلاده ، ويتمتع بحب واعجاب الشعوب العربية وانه رجل جريء وشجاع ومؤمن بعرويته ومقتنع بفكرة القومية العربية وسياستته تسعى الى تدعيم القومية العربية ونشر الوحدة العربية بين الدول العربية ، لذلك كان هدف الاستعمار الاول هو ضرب سياسة عبد الناصر ضربة قوية ، فاختار الاستعمار مشكلة القناة ليقاوم سياسة عبد الناصر ويسعى الى تحطيم كبريائه واذا اقتضى الأمر احتلال القناة والعودة الى احتلال مصر ذاتها وخنق جمال عبد الناصر ! ان الاستعمار يكره الشخصيات الوطنية الجريئة ولا يجد له حياة الا مع ضعيفي الايمان باللوطنية وبشعوبهم وبحقهم في الحياة الحرة الكريمة .

هذه هي اسباب العدوان على مصر في عام ١٩٥٦ .

ولم يكن العدوان المسلح على أرضنا الغالية هو ما وقفنا ضدها من عدوان ، بل لقد مر العدوان بمراحل مختلفة وظهر في عدة صور ، فكان أول اجراء اتخذه الاستعمار ضدها هو الاعتداء على اقتصادنا وهو ما يسمى بالحصار الاقتصادي .

ثم كان العدوان على حرية الملاحة في قناة السويس ومحاوله عرقلتها وتعطيلها وذلك عن طريق التآمر مع المرشدين الاجانب لينفذ بذلك سياسته في السيطرة على قناة السويس .

وجاء بعد ذلك التهديد باستخدام القوة العسكرية وكان في هذا الاجراء محاولة لضغط على سياستنا الخارجية لنتخذ من الاستعمار سياسة أكثر ملائمة . ولا يخفى ما في هذا الاجراء من اعتداء على كرامتنا بمحاولة اشعارنا بضعفنا وعدم قدرتنا على الوقوف أمام الاستعمار .

وأعقب ذلك العدوان السياسي وذلك بعقد المؤتمرات في لندن ودعوة الدول الصديقة للاستعمار أو التابعة له أو التي يستطيع أن يفرض سياسته عليها أو يطمح في معاونتها له ، وهو يرمى من وراء ذلك الى أن يجمع حوله رأيا عاما دوليا يخدم سياسته ويشد أزره في موقفه ويظهر بمظهر صاحب الحق المعتدى عليه !!

وكانت الخطوة التالية شكوى الاستعمار ضدنا الى مجلس الأمن محاولا اظهارنا بمظهر المعتدين الذين يهددون السلام العالمي بتصرفاتهم ، وكان يأمل أن يستطيع تأليب الدول الصديقة ضدنا، وحرماننا من عطف الدول على قضيتنا . وأخيرا جاء دور العدوان المسلح على أراضينا بعد أن فشل الاستعمار في أن ينجح في تحقيق رغباته في مراحل العدوان المختلفة .

وسنتولى فيما يلي من صفحات الكلام بالتفصيل عن كل مرحلة من مراحل العدوان على حدة :

- ١ - الحصار الاقتصادي .
- ٢ - التآمر مع المرشدين الأجانب لعرقله الملاحة .
- ٣ - التهديد باستخدام القوة العسكرية .
- ٤ - مؤتمر لندن ومشروع تمويل القناة وجمعية المنتفعين بالقناة .
- ٥ - شكوى بريطانيا الى مجلس الأمن وعرض مشكلة القناة على المجلس .

٦ - العدوان المسلح على أرض الوطن .

وبهذه المرحلة من مراحل العدوان تشمل القتال وكفاح شعب
بور سعيد ضد القوات المعتدية وعرض النزاع على مجلس الأمن ثم
على الجمعية العامة للأمم المتحدة والامتنار الروسى .

ولا يبقى بعد ذلك إلا أن نسجل انتصاراتنا على العدوان
ونستعرض نتائج المعركة . .

الحصار الاقتصادي

لقد أمنا قناة السويس ، وباشرنا بذلك عملا من أعمال السيادة في اقليمنا ، اذ أمنا شركة مساهمة مصرية تخضع للقوانين المصرية ولم يكن هذا المنطق السليم ليخفى على فطنة المستعمر ولكن الروح الاستعمارية أبت علينا أن نتخذ قرارا خطيرا كقرار التأميم دون أن نرجع الى انجلترا سيده البحار لنستمد منها المشورة والرأى ، ونطلب الاذن بتأميم قناتنا !! مع اننا سبق أن أعلننا فى وضوح اننا نتبع سياسة تتبع من ضميرنا ٠٠ ضمير الشعب المصرى ، وينطق بها وينفذها حكامه المخلصين :

نسيت انجلترا كل هذا ولم تفكر الا بعقلية الاستعمار فاصدرت وزارة المالية البريطانية فى ٢٨ يولية سنة ١٩٥٦ قرارا بتجميد الارصدة الاسترلينية والاموال المصرية فى بريطانيا ، كما اصدرت قرارا بتجميد ممتلكات شركة قناة السويس فى بريطانيا .

وكان الغرض من هذه الترتيبات الجديدة منع المصريين من الحصول على ممتلكات شركة القناة فى بريطانيا ووضع اموال المصريين الاسترلينية فى بريطانيا تحت رقابة النقد البريطانية .

وقررت وزارة المالية البريطانية ان القرارات الخاصة بالتجميد يعتبران ساريين منذ يوم ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٦ أى عقب اعلان قانون التأميم .

وقد صرح سيرانتونى ايدن رئيس وزراء بريطانيا بأنه كخطوة أولى فى باب الاجراءات التى اتخذت ضد مصر جمدت الارصدة المصرية واخرجت مصر من نطاق الاحترلبنى فى التعامل وأصبح رصيد مصر من الاسترلبنى خاضعا لاوامر السلطات البريطانية .

كان قرار تجميد الارصدة المصرية اذا خطوة أولى وقد استعملت بريطانيا سياسة الضغط الإقتصادي حتى نرجح عن قرار التأميم .

وقد صرح دكتور ايفان زعيم المعارضة الاسترالية بأن حزب العمال البريطاني يعارض فرض العقوبات الاقتصادية لأنها نوع من الحرب ، بل انها شر من الحرب وأقسى منها ، وان الرأي العام يعارض بالإجماع استخدام القوة ضد مصر لأنها تتعارض تمام المعارضة مع ميثاق الأمم المتحدة .

وهكذا اتخذت بريطانيا أول خطوة في سبيل العدوان ضد مصر لأنها باشرت عملاً من أعمال السيادة في اقليمها وأمنت شركة مصرية هي شركة قناة السويس .

وقد اتخذت فرنسا في اليوم التالي لإعلان الاجراء الانجليزي اجراء مماثلاً فقررت اخضاع الاموال المصرية في فرنسا لرقابة النقد المركزية هناك .

وفي ٣١ يوليو سنة ١٩٥٦ أذاعت وزارة المالية الأمريكية انها وضعت تحت مراقبة المؤقتة كل الاموال الموجودة في الولايات المتحدة لحساب الحكومة المصرية وشركة قناة السويس فلا يتصرف فيها الا بترخيص خاص .

ولم تكن هذه القرارات مفاجأة لمصر بل لقد اتخذت مصر جميع الاجراءات لمواجهة قرار تجميد الاموال المصرية في بريطانيا وفرنسا . ووضعت مصر الخطة الاقتصادية الكاملة لمواجهة هذا الموقف قبل صدور قرار التأميم لان سياسة مصر أصبحت تركز على أسس سليمة وليست سياسة ارتجالية .

وقد ردت وزارة المالية المصرية على تعليمات وزارة المالية

البريطانية التي صدرت في ٢٨ يوليو سنة ١٩٥٦ الى البنسوك
الانجليزية وتقضى بعدم استخدام الاسترليني الملوك للمقيمين في
مصر الا بعد الحصول على ترخيص من رقابة النقد في المملكة المتحدة
- بأن هذا القرار يتناقض مع الاتفاقيات النقدية المعقودة مع المملكة
المتحدة سنة ١٩٥١ والمعدلة في سنة ١٩٥٥ ولا سند له من الناحية
القانونية العامة . فضلا عن أن هذا الاجراء الذي اتخذته وزارة
المالية البريطانية يجافي مبادئ القانون الدول ويتضمن اخلاصا
بالنقطة المالية المشروعة ، ويتنافى مع سمعة سموق لندن التي تعمل
جامعة لاستعدادتها كمركز مالي دولي ويمكن للاقتصاد المصري بفضل
النسياسة النقدية المستقلة التي اتبعتها مصر في السنوات الاخيرة
وبفضل احتياطياتنا الكبيرة من ذهب و عملات أجنبية أخرى وبفضل
ما عقدناه من اتفاقيات تجارية ودفع مع معظم الدول ذات الاعمية
في معاملتنا التجارية أن نواجه بثبات واطمئنان الاجراء التعسفي
الذي عمدت اليه الحكومة البريطانية .

ولقد كان الغرض من خطوات تجريد الإرصدة الاسترلينية
وتجديد ما تملكه مصر من دولارات أو فرنكات سويسرية بالولايات
المتحدة أو فرنسا فرض حصار اقتصادي على مصر وهي تبغى من
وراء ذلك أن ترجع مصر عن المضي فيما عزمتم عليه بقرار تأميم
القناة .

والى جانب هذه الاجراءات فقد حاولت بعض البنوك الموجودة
في مصر - أما بسبب صعوبة حصولها على تمويل من المراكز
الرئيسية بالخارج ، وأما بسبب الجو السياسي الموجود - أن تعرقل
تمويل محصول القطن المصري . يضاف الى ذلك أن أسعار التأميم
على البواخر التي تمر بالقناة أو التي تفرغ أو تشحن البضائع
بالموانئ المصرية قد ارتفعت بنسبة كبيرة فبعد أن كانت ٢ شلن لكل
١٠٠ جنيه ارتفعت الى ٧ شلن عن كل ١٠٠ جنيه أي بنسبة ٣٥٠٪

وهذه الزيادة لا شك كبيرة وأخيرا فإن سعر الشحن البحرى بين أوروبا الغربية والشرق الأقصى عن طريق القناة قد رفع أيضا بنسبة ١٥٪ . وكان المقصود من كل هذه الاعمال سواء رفع أسعار الشحن أو رفع أسعار التأمين أو عرقلة تمويل محصول القطن أو تجميد الارصدة الأسترلينية بطبيعة الحال مضايقة مصر من الناحية الاقتصادية ومحاولة فرض حصار اقتصادى عليها .

وبالنسبة للارصدة المجمدة سواء الارصدة الأسترلينية أو أرصدة الفرنكات الفرنسية أو الدولارات لم تكن تجارتنا الخارجية فى الماضى - أى قبل ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ - تعتمد عليها اعتمادا مذكورا ، بل كان معظم اعتمادنا فى الماضى على اتفاقيات الدفع التى عقدناها مع الدول المختلفة وعلى العلاقات الطيبة بالدول المختلفة .

وهذه الاتفاقات كانت معقودة اما بالجنيه المصرى ، واما بعملات مختلفة غير الأسترليني واليولار وبالتالي فإن فرض التجميد على العملات الأسترلينية والدولارية والفرنسية لم تتأثر به تجارتنا الخارجية تأثيرا ملحوظا .

يضاف الى ذلك أن مصر عندها من الاحتياطات الذهبية ما يكفئها سنوات عديدة ولم يحدث عجز فى الواردات بسبب الحصار الاقتصادى الذى تحاول بعض الدول أن تفرضه على مصر .

وقد عملت الحكومة المصرية منذ تاريخ هذا الحصار على أن تكون ، احتياطات حرة من العملات المختلفة الحرة التى لم تفرض حكوماتها التجميد على أرصدة مصر ونجحنا بفضل الله وعونه فى هذه المحاولات وتراكت لدينا احتياطات كثيرة من العملات الاجنبية أما فى المجال الداخلى فعندما حاولت بعض البنوك الإقلال من اقراض عملائها على محصول القطن - شجعت وزارة المالية البنوك

المصرية والبنوك العربية وبنك التسليف الزراعى على التوسع فى التسليف بكل امكانياتها ووضعت وزارة المالية تحت تصرف هذه البنوك ، ان دعت الحاجة ، جميع الاموال التى يحتاج اليها للقيام بتمويل المحصول على خير وجه ، ونتيجة لذلك لم تحدث أى صعوبة فى تمويل محصول القطن .

والى جانب ذلك فقد بحثنا عن أسواق جديدة نبيع فيها قطننا بدلا من بيعه لبريطانيا فمقدنا اتفاقات تجارية مع دول مختلفة و باعت مصر قطنها الى الهند واليابان وسويسرا وألمانيا الغربية وإيطاليا ، كما شحنت مصر كميات كبيرة من القطن الى أمريكا .

وهكذا نجحت السياسة القطنية ، وازدادت حركة تداول القطن وانتقل من أيدي المنتجين الى أيدي التجار وانتعشت صادراتنا القطنية ، واستقرت السوق وتجنبنا الهزات المصطنعة . لقد تم تمويل محصول القطن رغم المؤامرات الأجنبية التى كانت تريد التأثير على المحصول الرئيسى للبلاد .

وفى ما يختص بالتأمين البحرى وبأسعار الشحن فان كفاءة المرشدين المصريين الذين تولوا ارشاد السفن المارة بالقناة فى ظل الادارة المصرية لقناة السويس بعد امتناع معظم المرشدين الاجانب عن أداء وظائفهم ، قد أثبتت انه لا حاجة لرفع أسعار التأمين حتى لا تتأثر تكاليف وارداتها من الشرق الأقصى .

وقد وجدت الدول الغربية أن من مصلحتها أن تعود الى تخفيض أسعار التأمين . فعادت وخفضت أسعار التأمين من ٧ شلن الى ٤ شلن كما خفضت أسعار الشحن بـ ١٥ ٪ وبذلك عادت أسعار الشحن الى مستواها القديم .

وقد عملت الحكومة المصرية فى نفس الوقت على ايجاد جهات

أخرى للتأمين أو إعادة التأمين على البواخر التي ترسو بالموانئ المصرية حتى لا تتأثر مستقبلا بأى رفع فى أسعار التأمين السنوى تجر به الشركات الغربية .

هذا وقد كانت الحالة الاقتصادية فى القطر المصرى مضئمة وتسير سيرا طبيعيا والواردات من الخارج فى ازدياد مستمر سواء من حيث الكمية أو القيمة واحتياطياتنا من النقد الأجنبى تتزايد باستمرار ولا تقل . وفى مجال الصادرات فإن ارتباطاتنا لتصدير النفط والارز وهما المحصولين الرئيسيين زادت عن الأعوام السابقة .

ولاجئال فى أن الاموال التى كنا نحصل عليها نتيجة لتصدير يضاف الى احتياطياتنا المتزايدة من النقد الأجنبى ، كانت تمكننا من الاستمرار فى عملية الاستيراد دون أى صعوبة أو توقف . وهكذا نجحت الحكومة المصرية فى القضاء على الحصار الاقتصادى . ولم تؤثر الاجرامات الاقتصادية التى اتخذتها بريطانيا وفرنسا فى تجارة مصر الخارجية . ففرنسا ذاتها الى ما قبل وقوع الاعتداء المسلح فى ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ كانت تشتري القطن من مصر . وكانت الدول الأوروبية الغربية تتسابق للتعاون مع مصر وتعرض تسهيلات كثيرة لتنمية التبادل التجارى وعلى رأس هذه الدول ايطاليا واسبانيا والبرتغال والصين الشعبية وروسيا وتشيكوسلوفاكيا .

وقد استمدت مصر لمواجهة الفقر والحصار الاقتصادى فحوص جزءا كبيرا من ماملاتنا التجارية والاقتصادية للحصول على احتياجاتنا سواء فى ذلك ما يلزمنا للاستهلاك العام أو لالتاج الى أسواق أخرى جديدة . وأصبحنا بذلك يمكننا الاستغناء استغناء كاملا عن جميع ما كنا نستورده من انجلترا وفرنسا وفى مقدمة ذلك الاقمشة الصوفية والادوية والبويات .

كما تعاقبت الحكومة المصرية مع دول صديقة على جميع احتياجاتنا لآجال طويلة . فقد عقدت مصر صفقتين مع روسيا لاستيراد قمح للاستهلاك المحلى مقابل قطن لمنتجات زراعية مصرية، وتم الاتفاق على أن يكون الدفع بالجنيه المصرى وكان هذا من وسائل زيادة توطيد العلاقات الودية وروابط الصداقة بين البلدين . كما تعاقدنا مع الصين الشعبية لتوريد المواد التموينية التى تحتاج اليها مصر ويتم التوريد بالجنيه المصرى وبأسعار تقل عن الاسعار العالمية .

وعقدت مصر صفقات تجارية مع هولندا بمبلغ مليون جنيه مصرى لشراء الادوية والمواد الكيماوية والادوات الطبية مقابل قطن ومنتجات مصرية تزيد قيمتها على ٦٠٠ الف جنيه . وهكذا اجتازت تجارة مصر الخارجية كل الازمات .

وفى ذات الوقت توقفت الحكومة المصرية الاستيراد من الدول التى لا تتعاون مع مصر .

هذا هو ما تبعته الحكومة المصرية للتغلب على الحصار الاقتصادى فى ميدان التجارة الخارجية . أما فى الداخل وفى ميدان الصناعة بالذات فان سياستنا تهدف الى الاكتفاء الذاتى . وقد عمدت الحكومة الى توجيه الانتاج الصناعى لسد حاجة الاستهلاك . فبالنسبة للمنتجات المستوردة من الخارج كان بعض هذه المنتجات يستورد من انجلترا وفرنسا وقد حلت محلها منتجات اخرى مستوردة من دول اخرى او مصنوعة محليا . وبالنسبة للمنتجات التى تصنع محليا فلم يحدث فيها نقص بل زاد انتاجنا وقد سمع مصر فى الانتاج المحلى لمقابلة جميع الاحتياجات وبذلك فتح مجال العمل أمام العمال الصناعيين وسيستمر بل وسيزيد مستقبلا . وفى مشروع السنوات الخمس للصناعة تأسست احدى

وعشرين صناعة جديدة تبنيج جملة ربوس أموالها ١٤ مليوناً من الجنيهاً وتوفر هذه الصناعات ١٢ مليون جنيه سنوياً كانت مصر تستورد بها بضائع من الخارج . وتحقق هذه المشروعات الصناعية زيادة في الانتاج القومي قدره ١٣ مليون جنيه سنوياً وتستوعب حوالى عشرة آلاف عامل .

وفضلاً عن ذلك فإنه ينبغي على اتجاه سياسة الدولة نحو التصنيع زيادة الدخل القومي والنهوض السريع بالانتاج الصناعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي فيما يمكن تصنيعه من المنتجات التي تحتاجها البلاد .

ان اقتصادياتنا لم تتأثر بالحصار الاقتصادي ولا بالعدوان المسلح لأن نظامنا الاقتصادي يسير وفقاً لخطط مرسومة أدت إلى زيادة التبادل التجاري مع كثير من الدول وفتحت مصر أسواقاً جديدة لم يسبق التعامل معها واستوردت مصر من هذه الدول ما كانت تستورده من إنجلترا أو فرنسا . وعلى ذلك لم يشمر المستهلك في التجارة الداخلية بأي حرمان لأن جميع السلع تزيد على حاجة الاستهلاك . ومن أجل ذلك لم تلجأ الحكومة المصرية إلى أى قيد بينما اشتدت الإزمات الاقتصادية في البلاد المعنوية . وعندما كانت إنجلترا تقاسى من نقص البترول بسبب عدوانها علينا لم يتعرض البترول لأزمة في مصر . كما أن البنزين والكبروسين توافرا في الأسواق المصرية بما يكفي حاجة الاستهلاك . وفوق ما تقدم فقد أمنا - بعد قناة السويس - الممتلكات البريطانية والفرنسية في مصر وأمنا البنوك البريطانية والفرنسية وهنما الشركات البريطانية والفرنسية التي كانت تحسّر جزءاً كبيراً من اقتصاد بلادنا . وكانت هذه الشركات تحصل كل عام على ما يقرب من ثلاثين مليوناً من الجنيهاً الاسترلينية كإيجار يدفعها الشعب المصرى لأفراد من الإنجليز والفرنسيين .

وفي ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٦ صدر قرار من مراقبة النقد بوزارة المالية المصرية بإلغاء القيود التي سبق أن فرضتها لنجدة من سلطة البنوك في التعامل بالنقد الاجنبي واجراء التحاويل بين الحسابات غير المقيمة . وكان الهدف من اصدار هذا القرار اطلاق الحرية لتجارة مصر الخارجية وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير وقد اتت هذه الخطوة بشراستها الطيبة في نشاط تجارة مصر الخارجية .

وقد قررت وزارة المالية المصرية في اكتوبر سنة ١٩٥٦ الاحتفاظ ببعض احتياطياتها في شكل غطاء ذهبي بدلا من العملات الاجنبية التي أصبحت خاضعة للتصرفات السياسية ، وأصبح التصرف فيها وخاصة الاسترليني مقيدا وخاضعا للاهواء السياسية. والذهب الذي اشترته مصر لتدعيم غطائها الذهبي انمسا اعتدته بغائض عملاتها الاجنبية الحرة اما باقى العملات الحرة فتستعمله في مشروعات التنمية ، ذلك ان الحاجة لا تدعو الى استعمال الفطاء الذهبي في تمويل المشروعات الانتاجية فان تنفيذ هذه المشروعات مستمر وتوفير النقد الاجنبي اللازم لها متيسر بل متوافر ايضا لتمويل استيراد المواد الاستهلاكية .

هذا ولم تكثف بريطانيا بالضغط على اقتصادنا عن طريق تجميد الارصدة الاسترلينية التي لمصر لدى بريطانيا وانما حاولت من طريق آخر التأثير على اقتصادنا ، فانطلقت أبوابها الاستعمارية ثبت سموم الدعاية بين شركات الملاحة العالمية وتحدثت عن عدم انتظام الملاحة في قناة السويس ، وعدم خبرة المرشدين المصريين . وعن الخطر الكامن في القناة وقالت هذه الدعايات ان البواخر تمر في القناة وأفواه الدافع مصوبة اليها : وان القناة تزدهم بالدمرات والطرادات وزوارق الطوربيد . ولقد ثبت لشركات الملاحة العالمية

انتي أرسلت مندوبيها للتحقق من هذه الدعايات انه دعايات كاذبة
لا أساس لها من الصحة .

وكان الغرض الذي ترمى اليه هذه الدعايات هو تحويل
البواخر عن المرور بقناة السويس واتخاذ بواخر الدول المنتفعة
بقناة السويس طريق سير آخر حول رأس الرجاء الصالح .
والهدف الذي كان يسعى الاستعمار الى تحقيقه لو نجحت هذه
الدعايات هو تشديد الحصار الاقتصادي على مصر وخاصة ان حياة
مدن القناة تعتمد اعتمادا كبيرا على هذه البواخر ، فمعظم سكان
هذه المدن يشتغلون بالشحن والتفريغ على هذه البواخر . كما
تعتمد معظم المحال التجارية في بورسعيد والسويس على تصريف
بضائعها وأغلبها من التحف الشرقية الى السائحين . ولذلك ازدادت
انجلترا وفرنسا خنق هذه المدن اقتصاديا .

وقد اعترفت شركات الملاحة باستحالة مقاطعة قناة السويس
لان الطريق حول رأس الرجاء الصالح مليء بالمواصف ومعظم
قباطنة السفن ليست لديهم أى خبرة بالملاحة في هذا الطريق .
وقرر مندوبو شركات الملاحة ان الملاحة منتظمة وتناوب بمهارة
فأبرعت الشركات تعيد سفنها الى قناة السويس .

وهكذا لم يكتب النجاح لخطّة تحويل الملاحة الى رأس الرجاء
الصالح وعلى ذلك لم يتأثر اقتصادنا بدعايات الاستعمار في هذا
الصدف .

وكان من بين الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية في
تعقاب العدوان الثلاثي للسير بالاقتصاد القومي في الطريق السليم
ووضع خطط موحدة للنشاط الاقتصادي للدولة . انشاء مؤسسة
سميت بالمؤسسة الاقتصادية وصدر بانشائها القانون رقم ٢٠
سنة ١٩٥٧ في ١٤ يناير سنة ١٩٥٧ - ذلك ان من أهم المبادئ

التي قام عليها المستور تنظيم الاقتصاد القومي وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية ، وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة واستخدام رأس المال فى خدمة الاقتصاد القومى ، وعدم جواز تعارض طرق استخدامه مع الخير العام للشعب ، وكذلك كفالة التوافق بين النشاط الاقتصادى العام ، والنشاط الاقتصادى الخاص تحقيقا للاهداف الاجتماعية ورخاء الشعب .

ولا شك ان من انجح الوسائل لوضع الخطط الكفيلة بتنظيم الاقتصاد القومى ان يعهد الى هيئة موحدة برسم سياسة استغلال اموال الحكومة فى النشاط الاقتصادى سواء بالاشتراك فى الشركات المساهمة او بانشاء مؤسسات عامة اقتصادية تجارية او صناعية وكافة الوسائل الاخرى المؤدية الى التنمية الاقتصادية للدولة وهى من أهم الوسائل لرفع مستوى المعيشة . وهذه هى الاغراض التى انشئت لتحقيقها المؤسسة الاقتصادية .

وبعد أن تم انشاء المؤسسة الاقتصادية لتحقيق الاغراض المشار اليها الى جانب مشروعات التصنيع وتأميم الشركات والبنوك وازدياد الصادرات والواردات بين مصر والدول الصديقة أصبح الاقتصاد القومى موجها لخطة الشعب سليما قويا لا تؤثر فيه الازمات المتتالية التى خلقها الاستعمار .

ولكن هنا لم يكن كل شيء ، فانه بعد انتهاء العدوان الثلاثى انسحب على مصر وانتصارنا على الاستعمار وجلاء المستعمر عن بور سعيد كان لابد من القضاء على آثار العدوان من الناحية الاقتصادية وقد تبلورت هذه الآثار فى البحوث التى سبقت توقيع الاتفاقية المالية بين الجمهورية العربية وبريطانيا فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٩ من الجانب المصرى فى مطلبين :

- ١ - الافراج عن الارصدة الاسترلينية المجدة .
 - ٢ - دفع تعويض عن الاضرار التى لحقت بمصر نتيجة للعموان .
- وكان للانجليز مطلبان :
- ١ - رفع الحراسة عن الممتلكات البريطانية .
 - ٢ - تعويض عن المؤسسات البريطانية التى آلت ملكيتها الى أيدي الوطنيين .

وقد بدأت المباحثات بين الطرفين التى سبقت توقيع الاتفاقية المالية فى روما فى شهر مايو سنة ١٩٥٧ وكانت خاصة بمسألة التعويضات عن الخسائر لكل من البلدين وللأفراج عن الأرصدة الاسترلينية المجدة لدى بريطانيا وانتهت المرحلة الأولى من هذه المباحثات وعاد كل من الوفدين لاستشارة حكومته بعد ان تمسك كل من الطرفين بالتعويضات التى يطالب بها . وكان من نتيجة هذه المرحلة ان أقرت لندن عن ستة ملايين من الجنيهات المجدة لديها لتغطية قيمة سلع وآلات كان متاعدا على استيرادها قبيل العدوان .

وفى الشهر التالى (يونيو سنة ١٩٥٧) وصلت الى الاسكندرية ثلاث بواخر تحمل بضائع من ليفربول بانجلترا لأول مرة منذ العدوان وكانت هذه البضائع قد دفع ثمنها وجمدت بعد تأمين القناة .

واستؤنفت المباحثات فى روما فى أواخر سنة ١٩٥٧ ثم تاجلت الى مارس سنة ١٩٥٨ حيث تقدم الجانب البريطانى بمشروع شامل من أجل تسوية كاملة تدخل فيها التعويضات للجانبين ولكن المباحثات توقفت مرة أخرى .

وفى نفس الشهر وصل أول قارب من السياح الانجليز الى

القاهرة وكانت شركة اكوك الانجليزية للملاحة قد اتفقت مع حكومة القاهرة على تنظيم رحلات سياحية لركاب السفن الانجليزية المارة بالقناة كما بدأت في تلك الفترة مباحثات حملة أسهم قناة السويس التي قام بالوساطة فيها مستر يوجين بلاك مدير البنك الدولي . وانتهت مباحثات قناة السويس باتفاق الطرفين ووقعها عبد الجليل العمري محافظ البنك الاهلي في يوليو سنة ١٩٥٨ بجنيف مع جورج بيكو رئيس مجلس شركة قناة السويس المنحلة .

وفي شهر سبتمبر سنة ١٩٥٨ استؤنفت مباحثات روما وتوسط يوجين بلاك بصفته الشخصية بناء على طلب الحكومتين المصرية والبريطانية . ووقع الاتفاق بالحروف الاولى في ١٦ يناير سنة ١٩٥٩ .

وفي ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٩ تم توقيع الاتفاقية المالية وقد وقعها الدكتور القيسوني نيابة عن الحكومة المصرية ومستر ايرول الوزير البريطاني عن الحكومة البريطانية ، وتتلخص أهم نصوص الاتفاق المالي فيما يلي :

١ - تعهدت لندن بالافراج عن أرصدة مصر الاسترلينية المجمدة ووضعها تحت تصرف حكومة الجمهورية العربية المتحدة سواء في ذلك الخاصة بالافراد المقيمين في مصر أو البنوك أو بالحكومة أو بالشركات .

وهذه الارصدة تبلغ قيمتها السوقية ٧٢٧ مليون جنيه الا ان قيمتها الحقيقية نحو ٨٦٥ مليون جنيه تمثل دينا لمصر على بريطانيا . وبمقتضى اتفاق تم في سنة ١٩٥٥ تعهدت بريطانيا بتسديد هذا الدين . وكانت قيمته في ذلك التاريخ نحو ١٣٠ مليون جنيه على أقساط سنوية قيمة كل قسط ٢٠ مليون جنيه بحيث يتم التسديد نهائيا في سنة ١٩٦١ . وتقرر تقسيم الارصدة في

- ١ - الافراج عن الارصدة الاسترلينية المجمدة .
 - ٢ - دفع تعويض عن الاضرار التى لحقت بمصر نتيجة للمعوان .
- وكان للانجليز مطلبان :
- ١ - رفع الحراسة عن الممتلكات البريطانية .
 - ٢ - تعويض عن المؤسسات البريطانية التى آلت ملكيتها الى أيدي الوطنيين .

وقد بدأت المباحثات بين الطرفين التى سبقت توقيع الاتفاقية المالية فى روما فى شهر مايو سنة ١٩٥٧ وكانت خاصة بمسألة التعويضات عن الخسائر لكل من البلدين وللأفراج عن الارصدة الاسترلينية المجمدة لدى بريطانيا وانتهت المرحلة الاولى من هذه المباحثات وعاد كل من الوفدين لاستشارة حكومته بعد ان تمسك كل من الطرفين بالتمويضات التى يطالب بها . وكان من نتيجة هذه المرحلة ان أفرجت لندن عن ستة ملايين من الجنيهات المجمدة لديها لتغطية قيمة سلع وآلات كان متعاقدا على استيرادها قبيل المعوان .

وفى الشهر التالى (يونيو سنة ١٩٥٧) وصلت الى الاسكندرية ثلاث بواخر تحمل بضائع من ليفربول بانجلترا لأول مرة منذ المعوان وكانت هذه البضائع قد دفع ثمنها وجمدت بعد تأمين القناة .

واستؤنفت المباحثات فى روما فى أواخر سنة ١٩٥٧ ثم تأجلت الى مارس سنة ١٩٥٨ حيث تقدم الجانب البريطانى بمشروع شامل من أجل تسوية كاملة تدخل فيها التعويضات للجانبين ولكن المباحثات توقفت مرة أخرى .

وفى نفس الشهر وصل أول قسج من السياح الانجليز الى

القاهرة وكانت شركة كوك الانجليزية للملاحة قد اتفقت مع حكومة القاهرة على تنظيم رحلات سياحية لركاب السفن الانجليزية المارة بالقناة كما بدأت في تلك الفترة مباحثات حملة أسهم قناة السويس التي قام بالوساطة فيها مستر يوجين بلاك مدير البنك الدولي . وانتهت مباحثات قناة السويس باتفاق الطرفين ووقعها عبد الجليل العمري محافظ البنك الاهلي في يوليو سنة ١٩٥٨ بجنيف مع جورج بيكو رئيس مجلس شركة قناة السويس المنحلة .

وفي شهر سبتمبر سنة ١٩٥٨ استؤنفت مباحثات روما وتوسط يوجين بلاك بصفته الشخصية بناء على طلب الحكومتين المصرية والبريطانية . ووقع الاتفاق بالحروف الاولى في ١٦ يناير سنة ١٩٥٩ .

وفي ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٩ تم توقيع الاتفاقية المالية وقد وقعها الدكتور القيسوني نيابة عن الحكومة المصرية ومستر ايرول الوزير البريطاني عن الحكومة البريطانية ، وتشخص اهم نصوص الاتفاق المالي فيما يلي :

١ - تعهدت لندن بالافراج عن أرصدة مصر الاسترلينية المجمدة ووضعها تحت تصرف حكومة الجمهورية العربية المتحدة سواء في ذلك الخاصة بالافراد المقيمين في مصر أو البنوك أو بالحكومة أو بالشركات .

وهذه الارصدة تبلغ قيمتها السوقية ٧٢٧ مليون جنيه الا ان قيمتها الحقيقية نحو ٨٦٥ مليون جنيه تمثل دينا لمصر على بريطانيا . وبمقتضى اتفاق تم في سنة ١٩٥٥ تعهدت بريطانيا بتسديد هذا الدين . وكانت قيمته في ذلك التاريخ نحو ١٣٠ مليون جنيه على أقساط سنوية قيمة كل قسط ٢٠ مليون جنيه بحيث يتم التسديد نهائيا في سنة ١٩٦١ . وتقرر تقسيم الارصدة في

حسابين الحساب رقم ١ وقيمته نحو ٥٨ مليون جنيه ويفرج عنه في ٢ مارس سنة ١٩٥٩ والحساب رقم ٢ ويفرج عنه في أول يناير سنة ١٩٦٠ . وفي ٢٨ يوليو سنة ١٩٥٦ قررت بريطانيا تجريد أرصدة مصر الاسترلينية وبمضى آخر قررت الامتناع عن تسديده الاقساط السنوية المستحقة عليها .

٢ - تمهدت القاهرة بانتهاء العمل بكافة تدابير الحراسة التي اتخذتها حكومة الجمهورية العربية المتحدة بالنسبة للممتلكات البريطانية اعتبارا من ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ حتى تاريخ توقيع الاتفاق والسماح للرعايا البريطانيين بالعودة لأخذ أمتعتهم واستئناف التعامل معهم وكذلك السماح لأصحاب هذه الممتلكات بالعودة لتسلمها وإدارتها .

وكانت لندن تقدر قيمة هذه المؤسسات بمبلغ ٤٠ مليون جنيه وثمن قاعدة السويس بمبلغ ٥٠ مليون جنيه ، وبذلك يكون مجموع ما طلبته لندن هو مبلغ ٩٠ مليون جنيه بخلاف المبالغ التي انفقته في تطهير ميناء بورسعيد أثناء العدوان .

٣ - تمهدت القاهرة بدفع مبلغ ٢٧ مليون جنيه إلى لندن على أن تنسولى الحكومة البريطانية من جانبها تمويل أصحاب المؤسسات البريطانية التي آلت ملكيتها إلى المصريين .

وقد حدد الاتفاق الممتلكات البريطانية التي آلت ملكيتها إلى المصريين وهي خمسة بنوك وست شركات تأمين و ٣٨ شركة صناعية وتجارية وجميع المدارس والمعاهد والاندية الانجليزية والاراضى التي كان يملكها ١٣١ بريطانيا . وليس من حق أى بريطانى أن يمسود على الحراسة طالبا تمويضا عن أى ضرر يكون قد لحق بممتلكاته . وتنازلت بريطانيا عن مطالبتها فى قاعدة قناة السويس .

وبمقتضى هذه الاتفاقية حصلت مصر على ٨٨:٢٥ مليون جنيه

اذ اخذنا قاعدة السويس التي تقدر قيمتها بنحو ٥٠ مليون جنيه . وحصلت القاهرة على مجموعة من الشركات والبنوك والاراضي والمدارس التي كانت مملوكة للبريطانيين وتقدر قيمتها بنحو ٣٢ مليون جنيه وحقت القاهرة ارباحا قيمتها اربعة ملايين جنيه من ارباح المؤسسات التي تم تصديرها . وحصلت الجراسة على مليونين وربع مليون جنيه من اموال البريطانيين كرسوم حراسة على الاموال البريطانية .

هذا وحقيقة المبلغ الذي دفعته مصر لبريطانيا بمقتضى الاتفاقية هو ٢٥٠٣ مليون جنيه لاننا اتفقنا على تأجيل ٢٤٥٥ مليون جنيه استرلينى من الـ ٢٧٥٥ مليون جنيه لمدة عام نحصل خلاله على الفوائد التي يفلها هذا المبلغ وعلى الارتفاع فى القيمة الراسمالية للسندات المستغل فيها هذا المبلغ وتقدر هذه الفوائد وهذا التحسن فى اُسعار السندات بحوالى ١٥٥ مليون جنيه استرلينى أى ان صافى المبلغ هو ٢٦٠ مليون جنيه استرلينى أو ما يعادل ٢٥٠٣ مليون جنيه مصرى .

ويضاف الى ما تقدم ان الاتفاق الذى عقده مصر مع شركة شل فى منتصف شهر ديسمبر سنة ١٩٥٨ تنازلت بمقتضاه شركة آبار الزيوت وشركة شل عن مبلغ ٧ ملايين جنيه كانتا تطالبان بها كفروق اُسعار و ٣ ملايين جنيه عن مزايا حصلت عليها مصر من الشركة المذكورة و ٤ ملايين جنيه قيمة التمويض عن المصاريف التي انفقتها شركة شل فى البحث والتنقيب عن البترول فى الـ ٦١ منطقة التي منح امتياز استغلالها للشركة العامة للبترول ، وقد قبلت شركة شل التنازل عنها وبذلك تكون قيمة المزايا التي تحققت عن اتفاق شركة شل ١٤ مليون جنيه تقريبا .

وفوق هذا وذاك فإن الارباح السنوية التي كانت تحققها المؤسسات المذكورة والتي كانت تحول كل عام من احتياطياتنا من

العملات الاجنبية توقف تحويلها وتوزع داخليا فتزيد من الرخاء الداخلي بدلا من أن تقلل من احتياطياتنا النقدية . وأهم بنود هذه الارباح حوالى مليون جنيه كانت تخص المساهمين البريطانيين فى شركة ايسترن الشرقية للسدخان ، ومائة الف جنيه للمساهمين البريطانيين فى شركة أسمنت حلوان ، وحوالى ٣٠٠ الى ٥٠٠ ألف جنيه ارباح بنك باركليز .

وتنفذا للاتفاقية المالية صدر فى شهر مارس سنة ١٩٥٩ أمر عسكري برفع الحراسة عن شركة شل وشركة ترام الاسكندرية وشركة كوك وكل شركات الملاحة ومحلات داود عدس وشركة خطوط الطيران البريطانية ثم رفعت الحراسة أيضا عن ٣٤٠ مؤسسة وأصبحت أموال ٣٥٠ فردا .

وهكذا انهار الحصار الاقتصادى الذى استمر عامين ونصف . فشل الحصار فى التأثير على الاقتصاد المصرى . خرجنا من الحصار أشد قوة وصلابة . لم تتوقف مشاريعنا ، لقد تقدمنا فى الزراعة وأنشأنا المصانع ، واكتشفنا الآبار الجديدة للبترول وعززنا الاسطول التجارى .

لقد زادت معاملتنا التجارية مع دول العالم ، وتوزعت تجارتنا بين الشرق والغرب وانتقلت ملكية المرافق الاقتصادية الهامة الى أيدي الوطنيين .

وقد شحذ من همتنا وزاد من قدرتنا على النضال اسراع الدول والشعوب الصديقة الى مديد المساعدة بالمؤازرة الادبية والمادية .

رسمنا للتجارة الخارجية والداخلية سياسة قوية فتوسعنا فى عقد اتفاقات التجارة والبيع وعملنا على تنويع صادراتنا وازديت بها فزادت صادراتنا من الغزل والمنسوجات والاسمنت والإطارات

والبتترول، واستوردنا محطات التعبئة لتصدير الخضروات والفواكه على أفضل شكل وبأحسن سعر . كما فتحنا أسواق جديدة في تجارتنا الخارجية .

وصدرت سوق التأمين ، وعملت مصر على تدعيم مرفق النقل البحري فزاد الاسطول التجارى بنسبة ٤٠٪ فبعد ان كان يتكون من ٢٠ سفينة حملتها ١٠٤ آلاف طن عند العدوان الثلاثي ، أصبح يتكون من ٢٧ سفينة مجموع حملتها ١٤٤ ألف طن . وعقدت عدة اتفاقيات للنقل البحري مع كثير من الدول لضمان نقل جزء متزايد من تجارتنا الخارجية على البواخر الوطنية وتعاقدنا على شراء سفن وناقلات جديدة وعلى انشاء ترسانة بحرية كبيرة بالاسكندرية تبدأ انتاجها سنة ١٩٦١ .

وقد كان من نتائج هذه الدعائم القوية ان زاد الدخل القومي ، فارتفع الانتاج الزراعي لمعظم المحاصيل، كما ازداد الانتاج الصناعي للبلاد كما ونوعا . وفي الفترة من سنة ١٩٥٥ الى سنة ١٩٥٨ ارتفع الرقم القياسي لاستخراج المعادن بنسبة ٤٥٪ وارتفع الرقم القياسي لانتاج الصناعات التحويلية بنسبة ٣٣٪ وارتفع انتاج البلاد من البترول الخام من ٨١٣ مليون طن عام ١٩٥٥ الى ٣٢٢ مليون طن عام ١٩٥٨ ، كما ارتفع مجموع انتاج البلاد من البنزين والكبروسين والسولار والديزل في نفس الفترة من ٨٩٣ ألف طن الى ١٠٠٨ مليون طن . ويلاحظ في هذا الصدد انه بعد ان كان كل ما تنتجه مصر يستخرج بواسطة شركة شل الانجليزية أخذ انتاج الشركة الشرقية للبترول وهي شركة نصف رأس مالها وطني ، وانتاج الشركة العامة للبترول وهي شركة كل رأس مالها وطني يتزايد ويلاحق انتاج شركة شل . كما تزايد ايضا انتاج القوى الكهربائية من ١٤١١ مليون كيلوات ساعة عام ١٩٥٥ الى ١٩٣٦ مليون كيلوات ساعة عام ١٩٥٨ .

التآمر مع المرشدين الاجانب المرفقة الملاحه

اما المرحلة الثانية من مراحل العدوان فهي التآمر على عرصة الملاحه بالقناة بعد صدور قرار التأميم وذلك حتى يثبت الاستعمار أن مصر قد فشلت في ادارة القناة ، ويتخذ من ذلك ذريعة لتنفيذ سياسته السيطرة على القناة .

وقد بدأت المؤامرة على الملاحه في القناة بان ارسلت سرية القناة المنحلة فور صدور قرار التأميم خطابات الى المرشدين الذين كانوا يعضون اجازاتهم بالخارج يسوم التأميم ان الشركة مستعدة لان تدفع مرتب عام كامل مقدما لكل من أمضى أكثر من ٢٥ عاما في خدمة الشركة ، ومرتب عامين مقدما لمن أمضى مدة بين ٢٠ و ٢٥ سنة ، ومرتب ثلاثة أعوام لمن أمضى اقل من ٢٠ عاما ، على أن يمتنعوا عن العودة الى مصر لتسلم عملهم .

وقد استجاب لهذا النداء ١٤ مرشدا فرنسيا و ٧ مرشدين بريطانيين ولكن المرشدين المصريين ودوا على المناورة بان تطعوا اجازاتهم وعادوا وتسلموا عملهم فورا في القناة ، وعندما اكتشفت هيئة ادارة القناة الجديدة المؤامرة التي تحاك خيوطها في الظلام ، أصدرت تعليماتها الى كل المرشدين الذين يبلغون عن مرضهم أو عدم استطاعتهم أداء العمل أن يجرى عليهم الكشف الطبى بواسطة أطباء الجيش المصرى .

هذا وشركة القناة في ذلك الوقت كانت تستخدم ٢٠٥ مرشدا منهم ٤٠ مصريا والباقي من جنسيات مختلفة . وفى نفس الوقت فتحت الهيئة الادارية الجديدة باب التعيين وتم تعيين ٣١ مرشدا جديدا وأصبح عدد المرشدين ٢٣٦ ، وهذا العدد يكفل عدم

تعطيل أى سفينة عن المرور ، لما يكفل عدم ارضاق المرشدين
ويسمح لهم بالقيام بأجازاتهم . وقد أثبت المرشدون المصريون
كفاية عالية رغم الاشاعات التى كانت تذيبها الشركة المنحلة عن
عدم كفاءة المرشدين المصريين . وفوق هذا فقد تلقت سفارات مصر
فى جميع أنحاء العالم مئات الطلبات من مرشدين للعمل فى القناة
فتقديم مرشدون من ألمانيا والسويد والنرويج وأمريكا كما تقدم من
موسكو ويوغوسلافيا عدد كبير للعمل فى القناة ، وكذلك من
اليونان وإيطاليا وهولندا والهند ، وطلب بعض أعضاء اتحاد
ضباط السفن فى الملايو العمل كمرشدين فى قناة السويس وقد
بنح عدد المتقسين ١٤٠ مرشدا .

ولكن المؤامرة على الملاحة فى القناة لم تقف عند هذا الحد ،
بل ان مجلس ادارة شركة قناة السويس المنحلة اجتمع فى باريس
فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٦ وبحث التطورات الاخيرة لمشكلة القناة
وموقف المرشدين الأجانب منها . وقرر عقب انتهاء بحثه دعوة
جميع موظفى الشركة من غير المصريين الى ترك عملهم اعتبارا من
يوم ١٥ سبتمبر . وأرسل بيكو مدير الشركة المنحلة خطابات
بهذا المعنى الى جميع الموظفين الأجانب يطلب منهم ترك العمل فى
نهاية يوم ١٤ سبتمبر .

ومن الملاحظ أن هذه التعليمات صدرت عقب انتهاء اجتماع
ايمك وموئيه بست ساعات . ومن المعلوم ان بريطانيا وفرنسا
تبادلتا المشورة مع شركة القناة المنحلة بشأن موضوع المرشدين ،
ولا شك ان تقرير بقاء المرشدين فى العمل بالقناة أو انسحابهم
منه مبنى على تلك المشورة . فاذا انسحب المرشدون فان تبعه ذلك
لا تقع الا على بريطانيا وفرنسا وحدهما .

والمقصود من هذا الاجراء هو عرقلة الملاحة فى القناة وهو

الخطوة الأولى فى خطة بريطانيا وفرنسا لمرقنة الملاحة . فان من الواضح أن من مصلحة بريطانيا وفرنسا تعطيل الملاحة فى القناة وخلق أحداث تمكنهما من التدخل العسكرى . ولكن مصر فوتت عليهما غرضهما ، وأعلنت انها مستعدة لجميع الاحتمالات ، وان الملاحة فى القناة لن تتعطل ساعة واحدة . وقد وضعت مصر خطة كاملة لاستمرار الملاحة ١٥١ استجاب المرشدون البريطانيون والفرنسيون لهذا النداء .

ونورد فيما يلى بيانا بعدد موظفى شركة القناة عند التاميم :

٩٣٠ مرشدا ومهندسا بينهم ٥٢٥ من غير المصريين .
٤٢٠٠ عامل منهم ٩٥٠ من المصريين بينهم ٧٥٠ يونانيا
متصرفا .

أما المرشدون فيبلغ عددهم ٢٠٥ مرشدا موزعين كالاتى :
٥٣ فرنسيا ، ٦١ بريطانيا ، ٤٠١ مصري ، ١٤ هولندي ،
١١ نرويجيا ، ١٢ يونانيا ، ٣ هولنديين ، ٢ ايطاليين ، ٢ أمريكيين
و ٢ بلجيكيين ، ٢ سويديين ، وأسباني ويوجوسلافي وبولنى -
وكان ستون من هؤلاء المرشدين متغيبين فى إجازات ولم يعودوا الى
عملهم .

وقد وضحت خيوط المؤامرة عندما أعلن سنوين لويد وزير
خارجية بريطانيا فى مؤتمر لندن الذى عقد فى أغسطس سنة
١٩٥٦ لبحث مشكلة القناة ان جميع المرشدين البريطانيين الذين
يعملون فى القناة قد أعلنوا اخلاصهم لشركة القناة (المنحلة) ومن
ثم فهم لا يريدون خدمة السلطة المصرية الجديدة ، وقال لويد انه
يعتقد ان هذا هو الحال مع سائر الموظفين الأجانب الذين يعملون
فى الشركة . وأضاف انه اذا لم يكن هؤلاء المرشدون والفنيون
يريدون ، الاستثمار فى العمل فى وظائفهم . واذا لم تكن لهم

الثقة اللازمة بالنظام الذى يعملون من أجله ، فسيؤدى هذا الى نقص فى كفاءة العمل ، وهو أمر يندرج بالخطر لانه قد يؤدى الى كارثة للقناة .

وكانت المؤامرة واضحة بجلاء فلم يستطع أن ينكرها الانجليز أنفسهم ، وقد هاجم هيوجيتسكل الحكومة البريطانية قائلا ان الموقف بالنسبة للمرشدين خطير جدا وان الحكومة البريطانية كان يجب أن تتحاشى ممارسة أى ضغط عليهم للانسحاب من عملهم بل كان عليها أن تقنهم بالبقاء . وأضاف ان شركة القناة أصدرت بيانا جاء فيه انه يجب على المرشدين أن يختاروا بين الاستمرار فى العمل أو الاستقالة وحددت أمدا لذلك هو ١٥ سبتمبر وهذا البيان لم يكن سوى مؤامرة مكشوفة لوقف العمل فى القناة . والحكومة البريطانية وقد اشتركت فى هذا العمل فانها تكون قد انتهكت اتفاقية عام ١٨٨٨ .

ورغم هجوم حزب العمال المعارض للحكومة البريطانية ضد مؤامرة تعطيل الملاحة فى القناة فقد تطورت المؤامرة تطورا خطيرا ، ذلك ان قناصل بريطانيا وفرنسا ابغوا المرشدين بأنهم اذا لم ينسحبوا فورا من العمل فستحجب جنسيتهم ويتعرضون لعقوبات شديدة . وفى الوقت ذاته وعدت شركة القناة المنحلة المرشدين بصرف مكافآت ومعاشات ضخمة لهم ، كما وعدتهم بايجاد عمل لهم فى الخارج فورا . وازاء هذا التهديد وذلك الاغراء ، قرر المرشدون الانجليز والفرنسيون والنرويجيون والايطاليون والهولنديون ترك العمل بالقناة ليلة ١٤ من سبتمبر ، وبلغ عدد المرشدين الذين قرروا الانسحاب ١٣٣ مرشدا وقد أبلغ رئيس فرغ الملاحة بقناة السويس هيئة ادارة القناة بذلك .

وبالرغم من هذه المؤامرة فان مصر رأت تسهيل خروج أى

مرشد يبنى رغبته فى الاستقالة ، وأعلنت مصر ان الملاحة فى القناة مستمرة ولن تتعطل . ومع ذلك أعلنت الدوائر المسئولة ان هذا الاجراء الذى اتخذه المرشدون والموظفون الاجانب بتحريض من بريطانيا وفرنسا انما يعد خرقا للاتفاقيات الدولية ، وهى مؤامرة يراد بها تعطيل الملاحة وان الادارة المصرية اشرفت على الملاحة فى القناة منذ ان اعلن التأميم حتى ١٤ سبتمبر وثبت بالدليل القاطع حسن سير الملاحة ومن ثم فان التجاء فرنسا وبريطانيا الى هذا الاجراء انما هو تعطيل لحرية الملاحة التى نصت عليها اتفاقية سنة ١٨٨٨ وتمزيق لاتفاقية دولية .

وهكذا يتضح ان تعطيل الملاحة انما هو من صنع بريطانيا وفرنسا وليس من صنع مصر وتمزيق الاتفاقيات الدولية ليس من صنع مصر بل من صنع بريطانيا وفرنسا .

لذلك أبلغت مصر مستر داج مرشده سكرتير عام الامم المتحدة وجميع وفود الدول الاعضاء بهيئة الامم المتحدة بأن حكومتى بريطانيا وفرنسا وشركة القناة المنحلة مسئولون عن أى تعطيل يحدث فى الملاحة فى القناة ابتداء من يوم ١٥ سبتمبر وأخطرتهم مصر انها اتخذت التدابير اللازمة لاستمرار الملاحة فى القناة رغم هذه المحاولات واذا حدث ان تعطلت الملاحة فى القناة لاسباب خارجة عن ارادتها فان المسئولية تقع فى هذه الحالة على هذه الجهات التى عملت على تعطيل الملاحة .

وفى يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٦ كانت مفاجأة العالم اجمع وبوجه خاص لدول الاستعمار التى دبرت مؤامرة تعطيل الملاحة فى القناة ، اذ أعلن الرئيس جمال عبد الناصر انتصار مصر على المؤامرة المقصودة التى دبرتها انجلترا وفرنسا لتعطيل الملاحة فى القناة بعد انسحاب المرشدين الانجليز والفرنسيين ، وقد منح الرئيس

عبد الناصر جميع المرشدين الذين احبطوا المؤامرة وسام الاستحقاق
باسم الشعب .

ان المرشدين المصريين استطاعوا بالتعاون مع المرشدين
اليونانيين الذين رفضوا الرشوة والاغراء ان يمرروا السفن بالعمل
المتواصل .

ان انجلترا وفرنسا تبران موقفهما من موضوع قناة السويس
الذى جعلتا منه مشكلة دولية ! بأن تعطيل الملاحة في القناة يؤدي الى
انهيار الاقتصاد الاوروبى وهما فى الوقت ذاته تتآمران على تعطيل
الملاحة !!

لقد حدثت فى القناة المعجزة التى قام بها المرشدون المصريون .
فان مصر صممت على ان تعبر جميع السفن التى وصلت بور سعيد
والسويس القناة دون اى تاخير رغم ضخامة عدد السفن وبداية
الملاحة فى منتصف ليلة ١٥ سبتمبر - واعتمرت حتى منتصف ليلة
١٦ سبتمبر وعندما جاء ظهر ذلك اليوم لم تكن هناك باخرة واحدة
خارج السويس لم بور سعيد تنتظر عبور القناة .

كانت انظار العالم كله تتجه للقناة، كان العالم يتوقع ان تتعطل
السفن ، وان تضرب الملاحة . وولفت المسالم مبهوتا عندما حقق
المرشدون المصريون المعجزة .

وحدث فى الساعة السادسة من صباح يوم ١٦ سبتمبر بعد
ست ساعات فقط من انسحاب المرشدين الاجانب ان وقفت اكثر
من ٢٣ سفينة وهو ضعف العدد اليومى العادى تنتظر الدور فى المرور
بالقناة وكل سفينة منها قد رفعت علما مقسما الى ستة اقسام ملونة
بخضر واسود على التوالى . ومعنى هذا ان السفينة تريد مرشدا ،
وتريد المرور فى القناة ، واحدى عشر سفينة من هذه السفن كانت من
نافات البترول المضخة المشحونة بالبترول وكان قباطنة السفن قد

رفعوا الاعلام جميعا يطلبون مرشدين ويحسبون انهم سيضطرون
للانتظار يومين أو ثلاثة حتى تناح لهم فرصة عبور القناة . وكانت
الاخبار التي وصلتهم ان عدد المرشدين المصريين لا يسمح باستمرار
الملاحة في القناة .

ولكن في فجر يوم ١٦ سبتمبر كان اللنش الذي يحمل المرشدين
في طريقه الى الميناء حاملا المرشدين المصريين فقط . وصعد المرشد
المصري الى الباخرة والعيون شاخصة اليه وترقبه، وانقضت الساعات
الرهيبية وناقلة البترول تلو الاخرى تدخل القناة وآلاف العيون ترقبها
ان أقل خطأ في قيادة ناقلة البترول عبر القناة ينجم عنه كارثة .
ولكن الذي حدث ان ناقلات البترول استمرت في عبور القناة دون
ان يقع أي حادث .

وفي الوقت ذاته كانت لندن تذيع في نشرتها الاخبارية من الاذاعة
البريطانية ان جميع المرشدين الاجانب قد انسحبوا من القناة، وان
المرشدين المصريين هم الذين سيقومون بالعمل ، وذكرت النشرة انه
من المتوقع تعطيل الملاحة . ولكن الله خلف ظنهم وجعل النصر حليفنا
ومضت الازمة بسلام ولم تتعطل الملاحة .

اما المرشدون المصريون فكانت الفرحة تملو وجوههم . لقد
نجحت مصر في تسيير الملاحة ، وقضت على المؤامرة وكان المرشدون
وموظفو شركة القناة كانوا في عيد . يهنئ بعضهم بعضا ودموع
الفرح تملأ عيونهم ، ان من حقهم ان يفخروا وان تفخر بهم مصر
لانهم قاموا بخدمة وطنية جلييلة ورفعوا راس مصر عاليا .

ثم تسلم المرشدون الجدد بعد اتمام تدريبهم عملهم في قناة
السويس ووقف المرشدون الاجانب الذين تعاونوا معنا الى جانب
زملائهم من المرشدين المصريين ليشاركوا فرحة الانتصار واحباط
مؤامرة الاستعمار .

لقد كان عدد المرشدين قبل صدور قرار التأميم ٢٠٥ مرشدا فأصبح لدينا بعد انسحاب المرشدين الانجليز والفرنسيين وبفضل تعاون المرشدين من مختلف دول العالم ١٩٤ مرشدا منهم ٨٠ مرشدا مصريا و ٢٤ يونانيا و ١٤ المانيا و ٧ ايطاليين و ٥ نرويجيين و ١١ يوغوسلافيا و ١٠ أمريكيين و ٣ إسبان و ١١ بولندي و ٧ سويديين و ٢ هولنديين و ١٦ روسيا و ٢ رومانيين ومرشد واحد من كل من المجر وجنوب أفريقيا . وهكذا استطعنا ان نحيط المؤامرة في مهدها واستمرت الملاحه فى القناة تسير سيرا طبيعيا والسفن تعبر القناة فى أمن وسلام وبكفاءة ودون أدنى تأخير .

ومع ذلك استمرت هيئة ادارة القناة الجديدة تستقبل كل يوم عشرات المرشدين من جميع أنحاء العالم جاؤا مع مصر ويقضوا على مؤامرة بريطانيا وفرنسا . وحضر المرشدون الى القناة ليجدوا هدوءا عجيبا وشعبا مسالما يرحب بهم وقناة انتظمت فيها الملاحه فى نظام رائع . وصرح المسئولون عن انتظام الملاحه فى القناة اننا لدينا العدد الكافى من المرشدين الذين يحملون مؤهلات عالية وعلى درجة كبيرة من الكفاية لضمان مرور جميع السفن التى ترغب عبور قناة السويس وخصوصا ناقلات البترول الضخمة . وان قبول المرشدين الجدد للعمل فى القناة ليس معناه الاحتياج الى مزيد من المرشدين ، ولكن كل ما هنالك اننا نريد ان نخفف العمل عن المرشدين الحاليين . كما أن عدد السفن المارة بالقناة لم يتأثر بانسحاب المرشدين الاجانب الذين تعاونوا مع الاستعمار فى تنفيذ المؤامرة .

ولقد حقق المرشدون المصريون نجاحا كبيرا وتفوقا عظيما ، اذ قاد مرشد مصرى فى أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ اكبر ناقلة بترول عبر القناة والناقلة حمولتها ٣٠ ألف طن وكانت القافلة تتكون من ٢٧ سفينة ، كما قاد مرشد مصرى كبر سفينة ركاب تمر بالقناة وهى

السفينة الهولندية « أورنج » وحمولتها ٢٠ ألف طن . وهكذا
قضى المرشدون المصريون على الحرافات التي تنشرها بريطانيا
وفرنسا عن عدم استطاعة المرشدين المصريين قيادة السفن الضخمة
عبر القناة .

كان واجبا على الاستعمار ازاء الجهود المضنية التي بذلتها
الادارة المصرية لقناة السويس في سبيل انتظام الملاحة في القناة
ونجاحها في تحقيق هذا الهدف - أن يكف الاستعمار عن مناوئاته
ومؤامراته لعرقلة الملاحة في القناة ولكن هي الروح الاستعمارية
التي تسيطر على تصرفات المستعمر . لذلك واجهت الملاحة في
قناة السويس مؤامرة استعمارية جديدة . فقد تأمر الانجليز على
تعطيل الملاحة في القناة ولكن الادارة المصرية استطاعت أن تعمل على
انتظام الملاحة ، واخباط المؤامرة الجديدة .

لقد كادت تحدث كارثة عندما خرجت في أوائل أكتوبر سنة
١٩٥٦ ناقلة بترول انجليزية ضخمة من ميناء السويس وكان يقودها
مرشد مصرى وكانت الباخرة تسير على مايرام . وغادرت الباخرة
ميناء السويس وسط القافلة وفي منطقة حرجة معينة في القناة
فوجيء المرشد المصرى بتوقف آلات الباخرة وأصبحت تحت رحمة
الامواج والرياح في القناة الضيقة . وادرك المرشد خطورة الامر
وسرع يسأل القبطان الانجليزى عما حدث . ولكن القبطان هز
كتفيه وقال له : لقد تعطلت الآلات . ماذا أفعل ؟؟ ان هذا عملك
انت . وبدأت الرياح تدفع الباخرة الى الضفة الغربية . بينما
الباخرة التي تليها بدأت تقترب منها . وفي أقل من عشر دقائق
كان المرشد المصرى قد اعطى الجبر لزملائه المرشدين في البواخر التي
خلفه . وأمر بحارة الباخرة التي يقودها بارسائها في مكانها
الحالى ، وبذلك ابتعدت الباخرة عن خطر محقق وكان القبطان
الانجليزى جالسا في ركن من غرفة القيادة يراقب كل هذا .

وعندما وجد أن المؤامرة التي دبرها قد فشلت قام من مكانه وأعطى
لؤامره فعاتت الآلات تعمل !! واكتفى بأن اعتذر للمرشد المصري
بأن الخلل كان طفيفا ويمكن اصلاحه فى دقائق .

وهكذا وضحت المؤامرة ، ولكن الله سلم ولم تتعطل الملاحة
فى القناة بل ظلت الملاحة منتظمة حتى يشهد العالم أننا قوم شرفاء،
وأن المرشدين المصريين أكفاء فى عملهم متفانون فى خدمة وطنهم .

وانتهت أزمة المرشدين وعادت سفن شركات الملاحة العالمية
الى القناة . وعملت عن تحويل خط سير السفن التابعة لها الى رأس
الرجاء الصالح . وخطرت شركات الملاحة البريطانية والفرنسية
والأمريكية والهولندية ادارة القناة المصرية بهذا العدول ، وبموعد
استئناف سفنها السير فى القناة . واعترفت هذه الشركات بانتظام
الملاحة وبكفاءة الادارة المصرية والمرشدين المصريين .

حقا ! انتهت أزمة المرشدين ، ولكن مؤامرات الاستعمار لم
تنته . ففى خلال العدوان الثلاثى المسلح على مصر عطلت بريطانيا
وفرنسا الملاحة فى القناة . فقد ألقت طائراتهما القنابل على السفينة
المصرية « عكا » أثناء عبورها قناة السويس بالقرب من بحيرة
التمساح فأغرقتها . وقامت الدولتان بهذا الاجراء فى الوقت الذى
تدعيان فيه الحرص على الملاحة فى القناة ، بل وتعتديان على سلامة
وأمن دولة مستقلة ذات سيادة هى مصرنا العزيزة ! بحجة المحافظة
على انتظام الملاحة فى القناة !

لقد عطل العدوان البريطانى الفرنسى الملاحة فى القناة لمدة
أربعة أشهر وأضر بمصالح دول العالم كله ، اذ أغرقت بعض السفن
نتيجة للعدوان فى قناة السويس بفعل قنابل الطائرات البريطانية
والفرنسية ، كما تحطم كوبرى الفردان أحد الكبارى العسكرية
حينما هاجمته الطائرات البريطانية والفرنسية أثناء عودة القوات

المصرية من سيناء . وكان من نتيجة ضرب قناة السويس بالطائرات البريطانية والفرنسية أن حجزت في القناة ١٢ سفينة من جنسيات مختلفة كانت محملة بالبضائع الى دول آسيا من أوروبا .

هذه هي مؤامرات الاستعمار لمرقلة الملاحة في قناة السويس وتعطيلها ومصر دائما تعمل على انتظام الملاحة، فعندما تأمر الاستعمار مع المرشدين الاجانب عملت مصر على زيادة عدد المرشدين المصريين وعينت المرشدين الاجانب الذين قدموا طلبات للتعاون معنا واحباط مؤامرة الاستعمار - وكان ان انتظمت الملاحة .

وعندما تعطلت الملاحة في القناة بفعل قنابل الطائرات البريطانية والفرنسية أيام العدوان الثلاثي على مصر قامت بتطهير القناة .

وفي الوقت الذي كانت تحاك فيه المؤامرات اعدت ادارة قناة السويس برنامجاً شاملاً لا دخال التحسينات اللازمة على قناة السويس حتى تلائم النمو المطرد في حركة الملاحة حيث يتم توسيعها وتعميقها لتتمكن من عبورها اضخم ناقلات البترول التي تبلغ حمولتها ٥٥ ألف طن . اما التوسيع فسيكون بين ١٥ و ٣٠ متراً طبقاً لاختلاف المناطق كما ان التعميق سيبلع ٢ و ٣ امتار . وهذا يستلزم اجراء بعض عمليات التطهير على عمق كبير وتحتاج هذه المشروعات الى استخراج ١٠٠ مليون متر مكعب من التربة من قاع القناة وهدم وبناء ٦٥ كيلو متراً من جوانبها وتبلغ نفقات هذه العمليات حوالي ٣٦ مليون جنيه .

وبينما مصر تعد هذه المشروعات وتحاول تدبير المال اللازم لاتمامها لصالح الملاحة في القناة وطلبت لهذا الغرض عقد قرض بينها وبين البنك الدولي ، اذا بالصهيونيين يتآمرون

ويرسلون برقيات الى يوجين بلاك مدير البنك الدولي يحتجون على البنك ويطالبونه بالا امتناع عن تقديم القرض الى هيئة قناة السويس او على الاقل تأجيل تقديمه حتى تسمح حكومة القاهرة لسفن اسرائيل بالمرور فى قناة السويس . وفى نفس الوقت ارسل ٦٦ عضوا فى الكونجرس الأمريكى برقيات تحمل نفس المعنى الى يوجين بلاك . المحكنا تنامر اسرائيل واعوانها لمصلحتها الخاصة مضجة فى ذلك بمصلحة الملاحة فى القناة وبمصلحة دول العالم المنتفعة بالقناة .

ولكن بالرغم من ذلك وافق مجلس محافظى البنك الدولى للإنشاء والتعمير على القرض بالاجماع واحبطت المؤامرة الصهيونية .

وتم فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٩ توقيع اتفاقية قرض الدولى لتمويل مشروعات تحسين وتعميق القناة الجارى تنفيذه بضمان حكومة الجمهورية العربية المتحدة وقد وقعها مستر يوجين بلاك مدير البنك الدولى نيابة عن البنك والمهندس محمود يونس رئيس هيئة قناة السويس نيابة عن الهيئة . ووقع الدكتور مصطفى كامل سفيرنا فى واشنطن على اتفاقية ضمان تسديد القرض نيابة عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة .

وتبلغ قيمة القرض ٥٦٥ مليون دولار (اى ٢٠ مليون جنيه مصرى) يبدأ تسديدها فى ١٥/٣/١٩٦٢ ومدة القرض ١٥ سنة . واول قسط من القرض دفعه البنك عند توقيع الاتفاقية يبلغ ستة ملايين جنيه تقريبا (١٦٥ مليون دولار) وهو ما انفقته هيئة القناة حتى ذلك التاريخ على مشروعات التحسين بالنقد الاجنبى . ثم يدفع البنك الى هيئة القناة بعد ذلك كل مبلغ تنفقه على مشروعات التحسين بحيث يتم دفع القرض كله خلال السنتين التاليتين لتوقيع العقد .

ويعتبر هذا القرض بمثابة استعادة العلاقات المالية بين الجمهورية العربية وبين اسواق المال في الغرب . ولا شك ان حصول الجمهورية العربية المتحدة على هذا القرض علاوه على ما سبق ان حصلت عليه من قروض من الدول الشرقية والغربية دليل على ثقة الغرب والشرق والهيئات الدولية في المركز الاقتصادي للجمهورية العربية المتحدة . وفي رغبتها الصادقة في تنمية اقتصادياتها ورفع مستوى معيشة اهلها وفي ايمانها الصادق بمبادئ الحياذ الاجابى ومساهمتها في دعم السلام العالمى . وينتهى تنفيذ المشروعات فى سنة ١٩٦١ ، وستمكن السفن زنة ٤٦ ألف طن من المرور فى القناة واختصار مدة السفر، وتخفيض نفقاته مما يترتب عليه المساهمة فى انعاش حركة التجارة العالمية . ونتيجة لذلك سيزيد دخل القناة بمقدار عشرة ملايين جنيه فى السنة . هذا فضلا عن ان تنفيذ المشروع سيؤدى الى زيادة كفاءة القناة فى خدمة الاقتصاد العالمى .

التهديد باستخدام القوة العسكرية

لقد اوضحنا ان مصر باشرت عملا من اعمال السيادة في اقليمها عندما املت شركة قناة السويس وهي شركة مساهمة مصرية تخضع لقوانين البلاد . وان الاستعمار جعل من مسألة التأميم وهي مسألة داخلية من صميم اختصاص الحكومة المصرية مشكلة دولية .

ولم يكتف الاستعمار بالا جراءات الاقتصادية التي اتخذها ضد مصر محاولا بذلك فرض حصار اقتصادي حولها بل اعقب ذلك بمحاولة عرقلة الملاحة وتمطيلها في القناة ليتخذ من ذلك ذريعة للتدخل في شئون ادارة القناة وفرض سيطرته على الملاحة فيها .

وقد اعقب هاتين المرحلتين من مراجيل العدوان على مصر مرحلة أخرى هي مرحلة التهديد باستخدام القوة العسكرية ، وكان في هذا الاجراء محاولة للضغط على سياستنا الخارجية ليتخذ من الاستعمار سياسة أكثر ملاءمة فنقبل اقتراح الاستعمار بانشاء هيئة دولية لادارة القناة ومعنى هذا أن نقبل تدويل قناة السويس المصرية ، هذا فضلا عما في هذا الاجراء من اعتداء على كرامتنا بمحاولة اشعارنا بضعفنا وعدم قدرتنا على المحافظة على حريتنا واستقلالنا وان الاستعمار يستطيع أن يبطئ بنا ويعود ليحتل أرضنا .

ولكن مصر أعلنت في شتى المناسبات منذ تأميم القناة انها على استعداد لسلوك جميع السبل المؤدية الى حل سلبى لهذه المشكلة عن طريق التفاوض . ان مصر لا ترفض الحلول السلبية ولكنها

ويعتبر هذا القرض بمثابة استعادة العلاقات المالية بين الجمهورية العربية وبين اسواق المال في الغرب . ولا شك ان حصول الجمهورية العربية المتحدة على هذا القرض علاوه على ما سبق ان حصلت عليه من قروض من الدول الشرقية والغربية دليل على ثقة الغرب والشرق والهيئات الدولية في المركز الاقتصادي للجمهورية العربية المتحدة . وفي رغبته الصادقة في تنمية اقتصادياتها ورفع مستوى معيشة اهلها وفي ايمانها الصادق بمبادئ الحياذ الاجابى ومساهمتها في دعم السلام العالمى . وينتهى تنفيذ المشروعات فى سنة ١٩٦١ ، وستمكن السفن زنة ٤٦ ألف طن من المرور فى القناة واختصار مدة السفر، وتخفيض نفقاته مما يترتب عليه المساعدة فى انعاش حركة التجارة العالمية . ونتيجة لذلك سيزيد دخل القناة بمقدار عشرة ملايين جنيه فى السنة . هذا فضلا عن ان تنفيذ المشروع سيؤدى الى زيادة كفاءة القناة فى خدمة الاقتصاد العالمى .

التهديد باستخدام القوة العسكرية

لقد اوضحنا ان مصر باشرت عملا من اعمال السيادة في اقليمها عندما امنت شركة قناة السويس وهي شركة مساهمة مصرية تخضع لقوانين البلاد . وان الاستعمار جعل من مسألة التأميم وهي مسألة داخلية من صميم اختصاص الحكومة المصرية مشككة دولية .

ولم بكتف الاستعمار بالا جراءات الاقتصادية التي اتخذها ضد مصر محاولا بذلك فرض حصار اقتصادي حولها بل اعقب ذلك بمحاولة عرقلة الملاحة وتعطيلها في القناة ليتخذ من ذلك ذريعة للتدخل في شئون ادارة القناة وفرض سيطرته على الملاحة فيها .

وقد اعقب هاتين المرحلتين من مراحل العدوان على مصر مرحلة أخرى هي مرحلة التهديد باستخدام القوة العسكرية ، وكان في هذا الاجراء محاولة للضغط على سياستنا الخارجية ليتخذ من الاستعمار سياسة أكثر ملاءمة فنقبل اقتراح الاستعمار بانشاء هيئة دولية لادارة القناة ومعنى هذا ان نقبل تدويل قناة السويس المصرية ، هذا فضلا عما في هذا الاجراء من اعتداء على كرامتنا بمحاولة اشعارنا بضعفنا وعدم قدرتنا على المحافظة على حريتنا واستقلالنا وان الاستعمار يستطيع ان يبطش بنا ويعود ليحتل ارضنا .

ولكن مصر أعلنت في شتى المناسبات منذ تأميم القناة انها على استعداد لسلك جميع السبل المؤدية الى حل سلبى لهذه المشكلة عن طريق التفاوض . ان مصر لا ترفض الحلول السليمة ولكنها

تفرض أن يفرض عليها أى نظام يسلب منها القناة لمصلحة بعض الدول .

ان تأميم القناة ليس فيه أى اخلال بمعاهدة سنة ١٨٨٨ ولا بحرية الملاحة فى القناة اذ أن الحكومة المصرية التى كانت تضطلع بالمحافظة على أمن وحرية المرور فى القناة ، خاصة وان شركة القناة هى شركة مصرية تخضع لقوانين البلاد طبقا لنص المادة ١٦ من فرمان منح التزام قناة السويس للشركة العالمية لقناة السويس البحرية عام ١٨٦٦ .

ولم يكن التهديد باستخدام القوة ضدنا يرحلنا بل لقد أعلن الرئيس جمال عبد الناصر أن مصر ستقاوم العدوان بالعنوان واننا سنحارب حربا نظامية شاملة وحرب عصابات . ان الاعتداء على مصر اعتداء على الدول العربية كلها ، ان معناه أن مصالح المعتدى وموارده فى هذه المنطقة قد انتهت الى الأبد . ان مصر لديها السلاح الكافى وستضرب المثل للعالم أجمع كيف تستطيع دولة صغيرة أن تقاوم طغيان الدول الكبرى .

لقد صدر قانون تأميم القناة فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ . وفى ٢٧ يوليو اتصل السير انتونى ايدن رئيس وزراء بريطانيا - من لندن تليفونيا - بمسيو كريستيان بينو وزير خارجية فرنسا فى باريس واتفقا على القيام بإجراء عسكري عاجل وفعال ضد مصر . وقررا أنه يجب خلع جمال عبد الناصر وان الطريقة السريعة العملية الوحيدة لتحقيق ذلك هى استعمال القسوة أو التهديد باستعمالها .

وفى الوقت الذى كانت بريطانيا وفرنسا تعلنان فيه عن رغبتهما فى عقد مؤتمر يضم الدول الموقعة على اتفاقية سنة ١٨٨٨ والدول ذات المصلحة فى استخدام قناة السويس وذلك لبحث

المشاكل الناتجة عن صدور قرار التأميم . والمفروض أن الاتجاه يرمى الى محاولة حل المشكلة حلا سلميا في هذا الوقت نفسه أعلن ايدن رئيس وزراء بريطانيا في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٥٦ أن بريطانيا اتخذت اجراءات وقائية ذات صبغة حربية لمواجهة الموقف بعد قرار تأميم القناة . وأنه تقرر دعوة جزء من جنود الاحتياطي وضباطه وتحركت بعض وحدات البحرية والجيش والطيران للعمل في البحر الابيض المتوسط . وأن الغرض الاول من هذه الاجراءات هو ضمان حرية الملاحة في القناة التي تتوقف عليها الحياة الصناعية في أوروبا تلك الحرية التي لن تكفل إلا اذا أشرفت على القناة هيئة دولية !!

كما صرح ايدن في مجلس العموم البريطاني في ١٢ أغسطس بأن حكومة جلالة الملكة قد وجدت من الضروري أن تتخذ بعض الاجراءات الاحتياطية العسكرية وهي تهدف الى تقوية مركزها في شرق البحر الابيض وتمكينها من معالجة أى موقف يطرأ في هذه المنطقة .

وفي ١٢ سبتمبر صرح ايدن في مجلس العموم البريطاني بأنه في الانسابيع الاخيرة اتخذت اجراءات حربية معينة في البحر الابيض المتوسط وأكد ان الحكومة ليست لديها أية نية لتخفيف هذه الاجراءات وقال ان القوات الفرنسية ينبغي أن تتناح لها فرصة الدفاع عن حقوقها العديدة . وأن بريطانيا منحت قوات فرنسا جميع التسهيلات الممكنة التي تطلبها .

وفي ٢ أكتوبر صرح سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا أن القوة سوف تستخدم كحل أخير لمسألة قناة السويس . ولم يقتصر التهديد باستعمال القوة العسكرية على تمريرحات

الممثلين في إنجلترا بل لقد تعداها الى بعض دول الكومنولث فقد صرح مستر منزيس رئيس وزراء استراليا في البرلمان ان استخدام القوة ضد مصر اجراء لا ينبغي استبعاده أو منعه وان الاجراءات الاقتصادية ينبغي ألا تمتنع هي الاخرى .

كيف يمكن اذن امام هذه التهديدات الصريحة باستخدام القوة العسكرية أن تصدق نوايا الاستعمار في حل مشكلة القناة حلالا سيما ان هذه التهديدات باستخدام القوة العسكرية تقوم دليلا قاطعا لاشبهة فيه على أن النية كانت مبيتة على الغدر والعدوان ضد شعبنا المسلم لانه باشر عملا من أعمال سيادته في اقليمه .

وكيف يتصور الاستعمار أن شعبا حرا كريما يقبل الشروط والمقترحات التي تملى عليه وسيف التهديد مسلط على عنقه .

وأى شر أريد بنا وكان فرضا علينا أن نقبله والا فان الحراب والدمار ينتظرنا . . أجل ! أى شر أريد بنا لانه لوأريد لنا خير لما كلن هناك داع لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها لقبول الحلول المعروضة علينا .

هذا ولم يكن التهديد باستخدام القوة مجرد كلام يلقى على عواهنه أو مجرد حشد قوات في حوض البحر الابيض المتوسط بل ان الامر تعدى ذلك الى ان القوات البريطانية في مالطة قامت بمناورات مشتركة ضخمة على ساحل الجزيرة ، اشتركت فيها حاملات الطائرات والطرادات ، وقام بالمناورات ربع مليون جندي وكانت هذه أول مناورة في البحر الابيض المتوسط بعد تأميم القناة .

ولا جدال في أن القيام بهذه المناورات على نطاق واسع ، وفي ذلك الوقت بالذات ، ومع التهديد باستخدام القوة ، واضح فيه معنى الارهاب ، فضلا عن عدم الرغبة الجدية في حل مشكلة القناة حلا

سليما ، لان التهديد باستخدام القوة فيه معنى العدوان أيضا ، أو هو في الواقع صورة العدوان ، ومرحلة من مراحله .

والى جانب حشد القوات والقيام بالمناورات بدأت كذلكمباحثات عسكرية سرية بين قواد بريطانيا وفرنسا لبحث الموقف تجاه أزمة القناة . وخلال شهر سبتمبر زادت الاستعدادات العسكرية بدرجة ضخمة . واستمر انزال الامدادات البريطانية والفرنسية في قبرص طوال اليوم . وأعلن أن الوف الجنود الفرنسيين سيصلون الى قبرص خلال ذلك الشهر .

كما عقدت اتفاقية عسكرية في شهر أكتوبر بين فرنسا واسرائيل .

والهم أن الاستعمار حاول أن يقلب الأوضاع ، واعتبر أن مصر هي التي لجأت الى القوة أولا ، وأن بريطانيا هي صاحبة الرغبة دائما في حل منازعاتها بالوسائل السلمية وأن ما اتخذته بريطانيا من اجراءات عسكرية ليس عدوانا من جانبها وإنما هو دفاع شرعي عن مصالحها .

أي والله هذا ما قالته السنة الاستعمار وبغير مغالاة أو مجانبة للحقيقة ، فقد صرح ريتشارد بتلر زعيم المحافظين في مجلس العموم البريطاني بشأن مشكلة قناة السويس أن من واجب بريطانيا أن تحافظ على الاجراءات العسكرية التي اتخذتها لحماية مصالحها ومصالح الدول التابعة لها . وأن الحكومة البريطانية دأبت دائما على حل المنازعات بالوسائل السلمية . وأن مصر هي التي لجأت الى القوة باستيلائها على القناة وتقويضها من جانب واحد نظاما للضمانات الدولية .

وهكذا قلبت الأوضاع من وجهة نظر الاستعمار ، فمصر هي المعتدية لانها أومت شركة مصرية تخضع لقوانين البلاد !

وانه لما يثلج صدورنا ويشعرنا أننا لم نكن نقف وحدنا أيام

العنوان، أن جميع الأمم المحبة للسلام حتى من كان منها متفقاً وجهة نظره لحل مشكلة القناة مع بريطانيا وفرنسا - إلا أن الجميع قد استنكروا التهديد باستخدام القوة العسكرية باعتباره عدواناً لا يمكن لمن يسعى لحدة السلام العالمى أن يرضى عنه أو يقبله .

فقد صرح الرئيس ايزنهاور فى مؤتمر صحفى عقده فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٦ أن أمريكا ضد استخدام القوة حتى لو توقفت الملاحه فى قناة السويس . وقال ان الولايات المتحدة لن تدخل الحرب ولن تقوم بعمل عسكري يتعلق بالنزاع على قناة السويس . وإذا ارتكبت مصر عملاً من أعمال العنوان فالولايات المتحدة عندئذ تعترف لبريطانيا وفرنسا بالحق فى القيام بأعمال لاتصل الى الحرب . وقال الرئيس ايزنهاور انه لا يعتقد أنه سيكون هناك ما يبرر استخدام بريطانيا وفرنسا للقوة لابقاء قناة السويس مفتوحة ، اذا أدى انسحاب المرشدين الأجانب الى شل حركة الملاحه فى القناة ، وقال ان أمريكا سوف تعترف لبريطانيا وفرنسا بالحق فى استخدام القوة اذا استنفذت كل الوسائل السلمية لتسوية النزاع على قناة السويس واذا وقعت بعض الاعمال العدوانية من جانب مصر .

وفى حديث آخر صرح الرئيس الأمريكى بأنه يعتقد ان أزمة القناة ستحل بالمفاوضات وبالوسائل السلمية وانه لا يتصور أن القوة العسكرية تكون حلاً جيداً فى أزمة قناة السويس .

هذا ما صرحت به أمريكا بشأن التهديد باستخدام القوة العسكرية ضد مصر . ولقد كان للتهديد باستخدام القوة أثر سى فى روسيا . فقد أعلن الاتحاد السوفيتى ان أى اجراء عسكري تتخذه بريطانيا وفرنسا ضد مصر سيهدد السلام العالمى تهديداً خطيراً ، وانه يجب أن يحال بين بريطانيا وفرنسا وبين استخدام القوة .

وقد حذر المارشال بولجانين كلا من انجلترا وفرنسا من الالتجاء

الى القوة فى أزمة قناة السويس • وبعث رئيس وزراء روسيا برسالتين شخصيتين ، واحدة لرئيس وزراء فرنسا وأخرى لرئيس وزراء بريطانيا تصح فيها باتباع الحكمة وحسن التفكير ، وحذر من اتخاذ أى إجراء قد يكون من الصعب علاج النتائج التى ستترتب عليه •

كما صرح خروشوف فى موسكو أنه لو كان له ابن لأرسله متطوعاً للدفاع مع العرب ، وإن العرب لن يكونوا وحدهم إذا نشبت حرب بسبب قناة السويس •

هذا ما كان من موقف أمريكا وروسيا من تهديد بريطانيا وفرنسا لنا باستخدام القوة العسكرية •

يضاف الى ذلك أنه منذ أمت مصر قناتها وهدد الاستعماريون باستعمال القوة والسفارات المصرية فى الخارج تتلقى ألف الطلبات من مواطنين احرار يريدون الدفاع عن مصر • ومنهم محاربون قدماء وشباب جامعات وعمال من هيئات مختلفة ، وبعضها وناثق تطوع كتبت بدماء المتطوعين ، كما أرسل أبناء الجاليات العربية فى الخارج يعلنون تأييدهم للرئيس جمال عبد الناصر فى تأميم القناة واستردادهم للقتال مع مصر •

ولم يكن الشعب المصرى أقل وطنية أو حماساً ، بل لقد أعلن الشعب بهيئاته وطوائفه المختلفة التعبئة العامة للدفاع عن تأميم قناة السويس وقرر الشعب أن يحمل السلاح وأن يضع دمه وروحه رهن إشارة الزعيم المجدى الرئيس جمال عبد الناصر فى سبيل الذود عن كرامة الوطن ودعم استقلاله وسيادته •

وأعلن فضيلة الاستاذ الاكبر الشيخ عبد الرحمن تاج شيخ الازهر أن الموت فى سبيل الدفاع عن قناة السويس شهادة فى سبيل الله وأعلن تعبئة رجال الدين للدفاع المقدس عن الوطن اذا ما بدأ الاستعمار باى عدوان غاشم •

العنوان، أن جميع الأمم المحبة للسلام حتى من كان منها متفقاً ووجهة نظره لحل مشكلة القناة مع بريطانيا وفرنسا - إلا أن الجميع قد استنكروا التهديد باستخدام القوة العسكرية باعتباره عدواناً لا يمكن لمن يسعى لخدمة السلام العالمي أن يرضى عنه أو يقبله .

فقد صرح الرئيس ايزنهاور في مؤتمر صحفي عقده في ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٦ أن أمريكا ضد استخدام القوة حتى لو توقفت الملاحقة في قناة السويس . وقال أن الولايات المتحدة لن تدخل الحرب ولن تقوم بعمل عسكري يتعلق بالنزاع على قناة السويس . وإذا ارتكبت مصر عملاً من أعمال العنوان فالولايات المتحدة عندئذ تعترف لبريطانيا وفرنسا بالحق في القيام بأعمال لاتصل إلى الحرب . وقال الرئيس ايزنهاور أنه لا يعتقد أنه سيكون هناك ما يبرر استخدام بريطانيا وفرنسا للقوة لبقاء قناة السويس مفتوحة ، إذا أدى انسحاب المرشدين الأجانب إلى شل حركة الملاحة في القناة ، وقال أن أمريكا سوف تعترف لبريطانيا وفرنسا بالحق في استخدام القوة إذا استنفذت كل الوسائل السلمية لتسوية النزاع على قناة السويس وإذا وقعت بعض الأعمال العدوانية من جانب مصر .

وفي حديث آخر صرح الرئيس الأمريكي بأنه يعتقد أن أزمة القناة ستحل بالمفاوضات وبالوسائل السلمية وأنه لا يتصور أن القوة العسكرية تكون حلاً جيداً في أزمة قناة السويس .

هذا ما صرحت به أمريكا بشأن التهديد باستخدام القوة العسكرية ضد مصر . ولقد كان للتهديد باستخدام القوة أثر سيء في روسيا . فقد أعلن الاتحاد السوفيتي أن أي إجراء عسكري تتخذه بريطانيا وفرنسا ضد مصر سيهدد السلام العالمي تهديداً خطيراً ، وأنه يجب أن يحال بين بريطانيا وفرنسا وبين استخدام القوة .

وقد حذر المارشال بولجانيين كلا من إنجلترا وفرنسا من الالتجاء

الى القوة فى أزمة قناة السويس . وبعث رئيس وزراء روسيا برسالتين شخصيتين ، واحدة لرئيس وزراء فرنسا واخرى لرئيس وزراء بريطانيا نصح فيها باتباع الحكمة وحسن التفكير ، وحذر من اتخاذ أى اجراء قد يكون من الصعب علاج النتائج التى ستترتب عليه .

كما صرح خروشوف فى موسكو أنه لو كان له ابن لأرسله متطوعا للدفاع مع العرب ، وان العرب لن يكونوا وحدهم اذا نشبت حرب بسبب قناة السويس .

هذا ماكان من موقف أمريكا وروسيا من تهديد بريطانيا وفرنسا لنا باستخدام القوة العسكرية .

يضاف الى ذلك أنه منذ أمت مصر قناتها وهند الاستعمارىون باستعمال القوة والسفارات المصرية فى الخارج تتلقى ألوف الطلبات من مواطنين احرار يريدون الدفاع عن مصر . ومنهم محاربون قداما وشباب جامعات وعمال من هيئات مختلفة ، وبعضها واثق تطوع كتبت بدعاء المتطوعين ، كما أرسل أبناء الجاليات العربية فى الخارج يعلنون تأييدهم للرئيس جمال عبد الناصر فى تأميمه القناة واستمدهم للقتال مع مصر .

ولم يكن الشعب المصرى أقل وطنية او حماسا ، بل لقد أعلن الشعب بهيئاته وطوائفه المختلفة التعبئة العامة للدفاع عن تأميم قناة السويس وقرز الشعب أن يحمل السلاح وأن يضع دمه وروحه رهن إشارة الزعيم المقدى الرئيس جمال عبد الناصر فى سبيل الذود عن كرامة الوطن ودعم استقلاله وسيادته .

وأعلن فضيلة الاستاذ الاكبر الشيخ عبد الرحمن تاج شيخ الازهر أن الموت فى سبيل الدفاع عن قناة السويس شهادة فى سبيل الله وأعلن تعبئة رجال الدين للدفاع المقدس عن الوطن اذا مابدأ الاستعمار بأى عدوان غاشم .

وفي ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦ اجتمع المؤتمر الشعبي القبطي
الممثل لجميع المسيحيين المصريين وانتهى المؤتمر الى اصدار القرارات
الآتية :

أولا - ابلاغ مجلس الأمن استنكاره للأساليب التي تتخذ
للاعتداء على سيادة مصر • وأكد المؤتمر تأييده للرئيس جمال
عبد الناصر وسياسته الوطنية للنود عن حقوق البلاد ودفع كل شر
يراد بها • وطالب مجلس الأمن بأن تسود العدالة قراراته بأن
يقر حقوق مصر المشروعة في تأمين القناة وإدارتها تدعيا للسلام
العالمى •

ثانيا - ان مصر كلها تقف وراء الرئيس جمال عبد الناصر في
سياسته الوطنية في تأمين القناة التي هى جزء لا يتجزأ من أرض
الوطن •

ثالثا - يستنكر المؤتمر السياسة التي تتبعها بعض الدول
لحاربة الحد من سيادة مصر وممارستها لحقوقها الطبيعية واستكمال
حريتها •

رابعا - يعلن المؤتمر من شباب وشيب عزمه الاكيد على
الاستمرار في الكفاح بالدماء عن الوطن ضد أى تدخل أو عدوان
أجنبى •

خامسا - ابلاغ جميع ممثلى الدول الاعضاء فى هيئة الامم المتحدة
بهذه القرارات •

هذا وقد انتشر الفدائيون المصريون فى كل مكان فى أنحاء
الجمهورية وأعلنوا الكفاح ضد أى اعتداء على أرض الوطن •

أما الجيش المصرى فكان دائم الاستعداد ويقوم باجراء العمليات
الحربية لاختبار مدى قدرة الجيش على المحافظة على سلامة الوطن
فى كل وقت •

وأجريت تجارب حول صد الدفاع عن المطارات وتمت التجربة بنجاح ، وصرح رئيس هيئة أركان حرب الجيش بأن قواتنا قادرة على تأمين البلاد ضد أى عمليات عدائية .

كما أعلن القائد العام للقوات المسلحة فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٦ بعد أن أشرف على المناورات والعمليات التى قام بها الجيش المصرى ما يأتى :

(١) أن الجيش المصرى مستعد الى آخر تفصيل يمكن ان يستعد لمداة جيش .

(٢) أن تعبئة القوات الاحتياطية وأولها الحرس الوطنى وجميع الوحدات الشعبية المحاربة قد تمت فعلا .

(٣) ان تعبئة القوات المسلحة المصرية تعبئة كاملة تمت فعلا .

(٤) ان قواتنا قد أخذت الأوضاع العسكرية التى تستطيع معها مواجهة أى موقف بقدرة وكفاية .

(٥) ان سلاحنا كامل وذخيرتنا كاملة من جميع الوجوه .

وأبدى القائد العام ان اطمئنانه لسلامة موقف الجيش ليس له حدود .

والى جانب هذه الاستعدادات جميعها فقد صدر قرار جمهورى بإنشاء جيش التحرير الوطنى ويتكون من

(١) الحرس الوطنى .

(٢) كتائب الشباب .

(٣) المتطوعين من سن ١٨ الى سن ٥٠ .

وتولى قيادة الجيش السيد كمال الدين حسين .

وفى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦ اجتمع المؤتمر الشسمى القبطى
الممثل لجميع المسيحيين المصريين وانتهى المؤتمر الى اصدار القرارات
الآتية :

أولا - ابلاغ مجلس الأمن استنكاره للأساليب التى تتخذ
للاعتداء على سيادة مصر • واكد المؤتمر تأييده للرئيس جمال
عبد الناصر وسياسته الوطنية للنفوذ عن حقوق البلاد ودفع كل شر
يراد بها • وطالب مجلس الأمن بأن تسود العدالة قراراته بأن
يقر حقوق مصر المشروعة فى تأميم القناة وادارتها تدعيما للسلام
العالمى •

ثانيا - ان مصر كلها تقف وراء الرئيس جمال عبد الناصر فى
سياسته الوطنية فى تأميم القناة التى هى جزء لا يتجزأ من أرض
الوطن •

ثالثا - يستنكر المؤتمر السياسة التى تتبعها بعض الدول
لحاربة الحد من سيادة مصر وممارستها لحقوقها الطبيعية واستكمال
حريتها •

رابعا - يعلن المؤتمر من شباب وشيب عزمه الاكيد على
الاستمرار فى الكفاح بالدماء عن الوطن ضد أى تدخل أو عدوان
أجنبى •

خامسا - ابلاغ جميع ممثلى الدول الاعضاء فى هيئة الامم المتحدة
بهذه القرارات •

هذا وقد انتشر الفدائيون المصريون فى كل مكان فى انحاء
الجمهورية وأعلنوا الكفاح ضد أى اعتداء على أرض الوطن •

أما الجيش المصرى فكان دائم الاستعداد ويقوم باجراء العمليات
الحربية لاختبار مدى قدرة الجيش على المحافظة على سلامة الوطن
فى كل وقت •

وأجريت تجارب حول صد الدفاع عن المطارات وتمت التجربة بنجاح ، وصرح رئيس هيئة أركان حرب الجيش بأن قواتنا قادرة على تأمين البلاد ضد أى عمليات عدائية .

كما أعلن القائد العام للقوات المسلحة فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٦ بعد أن أشرف على المناورات والعمليات التى قام بها الجيش المصرى ماياتى :

(١) ان الجيش المصرى مستعد الى آخر تفصيل يمكن ان يستعد لمعاد جيش .

(٢) أن تعبئة القوات الاحتياطية وأولها الحرس الوطنى وجميع الوحدات الشعبية المحاربة قد تمت فعلا .

(٣) ان تعبئة القوات المسلحة المصرية تعبئة كاملة تمت فعلا .

(٤) ان قواتنا قد أخذت الاوضاع العسكرية التى تستطيع معها مواجهة أى موقف بقدره وكفاية .

(٥) ان سلاحنا كامل وذخيرتنا كاملة من جميع الوجوه .

وأبدى القائد العام ان اطمئنائه لسلامة موقف الجيش ليس له حدود .

والى جانب هذه الاستعدادات جميعها فقد صدر قرار جمهورى بانشاء جيش التحرير الوطنى ويتكون من

(١) الحرس الوطنى .

(٢) كتائب الشباب .

(٣) المتطوعين من سن ١٨ الى سن ٥٠ .

وتولى قيادة الجيش السيد كمال الدين حسين .

وأعلن قائد جيش التحرير ان الحكومة ستعطى السلاح لكل مواطن ومواطنة للدفاع عن بيته وأسرته وأن التدريب سيبدأ فوراً في جميع المدارس ومعسكرات الشباب .

وقد تلقت مصر عروضاً من دول كثيرة للتطوع في جيش التحرير المصري ومن بينها طلبات من مواطنين روص .

وتم تدريب جيش التحرير على حرب العصابات بالذخيرة الحية . وكان الجيش يربط في مواقع معينة من الاسكندرية الى كفر الدوار الى رشيد . وقد قامت معسكرات كفر الدوار بتخريج الألوف من عمال المصانع والفلاحين والموظفين والتجار والمحامين ولم يقتصر التدريب على إطلاق النار أو إصابة الهدف على الرجال البالغين . بل لقد تطوع عدد كبير من الاطفال ليزيد عمرهم عن اثني عشر عاماً وأجادوا إطلاق النار وإصابة الهدف . ان الروح الوطنية هي التي شجعت الهمم وحب الوطن والأيمان به وبالمبادئ التي نعيش من أجلها هي التي كانت رائدنا وهي التي قادتنا في طريق الكفاح وهي التي جعلتنا نتصرف في النهاية .

وكان جيش التحرير دائماً على أهبة الاستعداد لمواجهة أي هجوم في أي لحظة .

ان شعبا كانت هذه روحه المعنوية تجاه التهديدات باستخدام القوة العسكرية من دول درجت على أن تسمى نفسها دول عظمى ، لجدير بأن ينتصر في أي معركة يخوضها لانه لا يحارب بقوة السلاح فحسب ، وانما يعتبر قتاله في سبيل مبادئه استشهاده ، فلم يكن ليضن في هذه الحرب بروحه ودمه في سبيل نصره الوطن . ومن كان هذا رائده ، فانه لابد أن ينتصر أو يهلك في سبيل أحرار النصر ، ولكنه لا يمكن أن ينهزم .

العدوان السياسى

١ - مؤتمر وزراء الخارجية

ونصل الآن الى مرحلة جديدة من مراحل العدوان على مصر وذلك ان بريطانيا سمعت الى عقد المؤتمرات فى لندن ودعت اليها الدول الصديقة للاستعمار أو التابعة له ، والتي يستطيع أن يفرض سياسته عليها ، أو يطمع فى معاونتها له ، وهو يرمى من وراء ذلك الى أن يجمع حوله رأيا عاما دوليا ، يخدم سياسته ويشد أزره فى موقفه ويظهره بمظهر صاحب الحق المعتدى عليه .

وفى الوقت الذى كانت تجتمع فيه بعض دول الغرب فى هيئة مؤتمر لمحاولة إيجاد حل لمشكلة تأميم القناة وهى فى الواقع لم تكن مشكلة وإنما كان قرارا حكيما صادرا من سلطة مصرية مختصة بتأميم شركة مساهمة مصرية ، ولكن الروح الاستعمارية جعلت من قرار داخلى أصدرته مصر بمحض سيادتها ، مشكلة دولية تحير دول الغرب ده . من يجدوا لها حلا موفقا ، فى هذا الوقت بالذات سارعت أغلب الدول الى تأييد قرار الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس ، وهذه الدول هى سوريا ولبنان والأردن والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن وليبيا وتونس ومراكش واليونان ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ورومانيا والمجر وبلغاريا وروسيا والصين الشعبية والهند وباكستان وأندونيسيا . ولم تعارض قرار التأميم سوى بريطانيا وفرنسا وكندا وأستراليا وجنوب أفريقيا . وبهذا يكون دول الكومنولث نفسها لم تتفق على رأى واحد

في معارضة قرار التأميم ، بينما أجمعت الكتلة الاسيوية الافريقية على تأييد القرار والوقوف وراءه بكل قوة .

ولعل بريطانيا بعد أن أصدرت قرارها بتجميد الارصدة الاسترلينية والاموال المصرية في بريطانيا ، كانت تشعر في قرارة نفسها أن هذا القرار لم يزعزع ايمان مصر بمبادئها ، ولن يثنيها عن المضي فيما عازمت عليه رغم تكرار تهديدها باستخدام القوة العسكرية وان قرار التأميم لازالت تحس بريطانيا ومن يجرى في فلحها بأنه ضربة خطيرة .

لذلك اجتمع في لندن في ٣٠ يوليو سنة ١٩٥٦ سلوين لويد وزير الخارجية البريطانية وروبرت مورفي الوكيل المساعد لوزارة الخارجية الامريكية وكريستيان بينو وزير خارجية فرنسا وأصدروا بلاغا جاء فيه ان المجتمعين متفقون على خطورة الموقف وضرورة المحافظة على استخدام القناة لمصلحة جميع الدول البحرية بوصفها ممرًا دوليًا وبمقتضى شروط اتفاقية سنة ١٨٨٨ .

وقالوا ان الشركة العالمية لقناة السويس كانت دائما ذات طابع دولي سواء أكان ذلك بالنسبة لحملة أسهمها أو بالنسبة لمديريها أو موظفيها الذين يديرونها ، كما كانت كذلك بالنسبة لمسئولياتها لضمان استخدام قناة السويس كممر مائي دولي على الوجه الاكمل .

وتضمن البلاغ انهم لا ينازعون على حق مصر في أن تتمتع وتمارس كل سلطات الدولة المستقلة ذات السيادة بما في ذلك الحق المعترف به عامة في ظروف مناسبة لتأميم الاموال التي لاتتعلق بها مصلحة دولية والتي تخضع لسلطانها السياسي ولكن العمل الحالي ينطوي على شيء أبعد كثيرا من مجرد عمل بسيط من أعمال التأميم . انه ينطوي على استيلاء تمسقى ومن جانب دولة واحدة على وكالة دولية واحدة على وكالة دولية مسئولة عن صيانة وإدارة قناة السويس

حتى يستطيع كل الموقعين والمتنفعين من معاهدة سنة ١٨٨٨ التمتع فعلا باستخدام ممر مائي دولي يعتمد عليه اقتصاد وتجارة وأمن الجانب الأكبر من العالم .

واعتبر الوزراء أن العمل الذي قامت به حكومة مصر يهدد حرية وأمن القناة . ولذلك اقترحت الدول الثلاث عقد مؤتمر عاجل يحضره ممثلو الدول الموقعة على اتفاقية سنة ١٨٨٨ وغيرها من الدول ذات المصالح العامة في استخدام قناة السويس . وأن الدعوى لعقد هذا المؤتمر في لندن يوم ١٦ أغسطس ستوجهها حكومة المملكة المتحدة إلى الدول الموقعة على اتفاقية سنة ١٨٨٨ وهي مصر وفرنسا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا وتركيا والمملكة المتحدة وروسيا . أما الدول ذات المصلحة في استخدام قناة السويس فهي ألمانيا واليونان وسيلان والهند وأندونيسيا وإيران واليابان ونيوزيلندا والنرويج وباكستان والبرتغال والسويد والولايات المتحدة .

وقد تلقت وزارة الخارجية المصرية مذكرة الحكومة البريطانية التي تتضمن نص البيان الصادر من حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا في مؤتمر وزراء الخارجية حول تأميم مصر لشركة قناة السويس .

وأصدرت الحكومة المصرية بيانا بالرد على هذه المذكرة متضمنا الرد على الدعوة لحضور المؤتمر المقترح عقده في لندن يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٦ .

وفي ١٢ أغسطس ردت مصر بأنها لا توافق على ما جاء بالمذكرة البريطانية من أن شركة قناة السويس كان لها دائما طابع دولي ، إذ أن هذه الشركة طبقا لاتفاقية سنة ١٨٨٨ جنسيته وصفته مصري بحتة ، ولا يمكن أن تكون غير ذلك وبالتالي تسمى عليها حتا القوانين المصرية وأن قرار التأميم لم يكن اجراء تصفيا كما قال وزراء الخارجية الثلاث ، وإنما هو قران صادر من الحكومة المصرية

بمقتضى حقها فى السيادة وأى محاولة لاعطاء شركة قناة السويس صفة دولية ليس الا تبريرا للتدخل فى شئون مصر الداخلية وأن أى محاولة للربط بين شركة قناة السويس وحرية الملاحة فى القناة لا أمر يدعو للمزيد من الشك لان شركة قناة السويس لم تكن مسئولة فى أى وقت من الاوقات عن حرية الملاحة فى القناة واتفاقية سنة ١٨٨٨ وحدها التى تنظم حرية الملاحة فى القناة والحكومة المصرية هى التى تصون هذه الحرية بمقتضى سلطانها على أرضها التى تمر بها القناة وتعتبر جزء لا يتجزأ منها وان الحكومة المصرية تعتبر اقتراح اقامة لجنة دولية لإدارة القناة وضمان حرية الملاحة فيها ليس الا تعبيراً مهذباً عما ينبغى تسميته بالاستعمار الدولى وترمى من ورائه حكومات البيان الثلاثى الى اغتصاب حق من صميم حقوق مصر ومن صميم سيادتها • ومثل هذا الاقتراح يبين ان الهدف من المؤتمر هو التدخل السافر فى الشئون الداخلية لمصر التى لا تدخل فى اختصاص أى مؤتمر •

وأشار البيان الى قرار الدول الثلاث بتجميد الاموال المصرية فى بنوكها وهى بهذا القرار تخرق الاتفاقات المالية وميثاق الأمم المتحدة وتستخدم الضغط الاقتصادى ضد الشعب المصرى أو البلد الذى حفر القناة وفقد من أبنائه مائة وعشرين الفا علاوة على تحمله نفقات حفر القناة •

واستنكر البيان بشدة ما أعلنته كل من بريطانيا وفرنسا من تعبئة الاحتياطى أو تحرك قواتها واساطيلهما لان هذا تهديد للشعب المصرى حتى يتنازل عن جزء من أراضيه أو سيادته للجنة دولية هى فى الحقيقة استعمار دولى وهذا من شأنه تهديد السلام والامن العالميين مما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة الذى تعهدت انجلترا وفرنسا باحترامه •

أما عن الدعوة للمؤتمر فإن الحكومة المصرية لتعجب من أن بريطانيا قررت الدعوة للمؤتمر يبحث الأمور الخاصة بقناة السويس التي هي جزء لا يتجزأ من مصر بدون أي تشاور مع مصر وهي الدولة صاحبة الشأن المباشر . انفردت حكومة المملكة المتحدة بتحديد الدول التي تحضر المؤتمر وهي ٢٤ دولة ، علما بأن عدد الدول التي استخدمت القناة عام ١٩٥٥ ليس أقل من ٤٠ دولة ، فإن هذا المؤتمر لا يعتبر مؤتمرا دوليا مختصا بإصدار قرارات . كما أن هذا المؤتمر ليس من حقه أن يبحث في أي أمر يتعلق بسيادة مصر أو بسيادة جزء من أراضيها . وبناء على ذلك فإن الدعوة لمثل هذا المؤتمر لا يمكن أن تقبلها مصر .

وأبدت الحكومة المصرية استعدادها للعمل على عقد مؤتمر منها ومن بقية حكومات الدول التي تمر سفنها بقناة السويس وذلك لاعادة النظر في اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ والبحث في عقد اتفاق بين تلك الحكومات جميعا يؤكد من جديد ويضمن حرية الملاحة في قناة السويس . وهكذا أوضحت مصر في ردها عدة حقائق .

أولا - أن قرار التأميم هو قرار صادر من الحكومة المصرية بمقتضى حقها فى السيادة .

ثانيا - أن شركة القناة طبقا لاتفاقية سنة ١٨٨٨ جنسيتها وصفتها مصرية بحتة وبالتالي تسرى عليها القوانين المصرية، وأى محاولة لاعطاء هذه الشركة صفة دولية ليس الا تبريرا للتدخل فى شئون مصر الداخلية .

ثالثا - أن الحكومة المصرية هي التي تصون حرية الملاحة فى القناة بمقتضى سلطانها على أرضها التي تمر بها القناة وتعتبر جزء لا يتجزأ منها .

رابعا - أن اقتراح إقامة لجنة دولية لإدارة القناة وضمان حرية الملاحة فيها فهو فى حقيقته احتعمار دولي .

خامساً - ان قرار تجميد الاموال المصرية فى بنوك الدول الثلاث هو خرق للاتفاقات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وهو ضغطاقتصادى ضد الشعب المصرى .

سادساً - ان تحرك قوات بريطانيا وفرنسا وأنباطيلهما وتعبئة الاحتياطى هو تهديد للشعب المصرى حتى يتنازل عن جزء من أراضيه أو سيادته للجنة دولية هى فى الحقيقة استعمار دولى وهذا من شأنه تهديد السلام والامن العالمين .

سابعاً - ان مؤتمر لندن الذى قررت بريطانيا الدعوة اليه لم يشمل جميع الدول المستخدمة للقناة كما أنه ليس من حقه ان يبحث فى أى أمر يتعلق بسيادة مصر أو يمس سيادة جزء من أراضيها . هذه هى الحقائق التى اوردها الحكومة المصرية فى ردها على مذكرة الحكومة البريطانية فى شأن الدعوة لمؤتمر لندن التى رفضتها مصر . واقترحت الحكومة المصرية عقد مؤتمر منها ومن بقية حكومات الدول التى تمر سفنها بقناة السويس لاعادة النظر فى اتفاقية سنة ١٨٨٨ لضمان حرية الملاحة فى قناة السويس .

وسوف نتبين فى الصفحات التالية أن دول العالم كله مثبته فى الجمعية العامة لهيئة الاسم المتحدة قد اقرت هذه الحقائق وجعلتها اساسا للمفاوضة لحل أزمة القناة ولكن قطع العنوان المسلح على مصر طريق المفاوضات .

ولو أن بريطانيا نزعته من رأسها فكرة الاستعمار ودرست هذه الحقائق دراسة سليمة واقتنعت بها اذا لتجنببت العنوان المسلح على مصر ولوقفت عدوانها على مصر عند هذا الحد .

وهناك حقيقة أخرى غابت عن ذهن الاستعمار وهى أنه لاجرية للملاحة فى قناة السويس الا بضمان حكومة مصر وشعب مصر لهذه الحرية .

٢ - مؤتمر لندن الاول

وفي يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٦ وهو اليوم المحدد لعقد مؤتمر لندن ، وقف الاحرار في العالم خمس دقائق حدادا وقت افتتاح مؤتمر لندن . واضرب الطلبة الافريقيون والاسيويون والعرب في لندن ، ووقفوا أمام باب المؤتمر يهتفون بسقوط الاستعمار .

وفي جلسة افتتاح المؤتمر أعلن دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة أن أمريكا لن تستعمل القوة ضد مصر وتعارض في أن تستعمل بريطانيا وفرنسا القوة ضد مصر وأعلن مشروع الغرب تدويل القناة . ويتضمن المشروع أن تدار القناة تحت اشراف هيئة دولية طبقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨ والاعتراف بحق مصر في الحصول على دخل عادل من القناة ومنح حملة الاسهم تعويضا عادلا .

وايد سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا مشروع دالاس وطالب المؤتمر بوضع مبادئ تحقق نوعا من النظام الدولي للقناة وتعرض هذه المبادئ على الحكومة المصرية .

واقترح شبي洛夫 الوزير الروسي ورئيس وفد روسيا في المؤتمر ، عقد مؤتمر آخر على نطاق موسع .

وقال ان المؤتمر كان يجب أن يعقد في القاهرة وليس في لندن وان القاهرة هي أنسب مكان لمؤتمر يبحث مشكلة قناة السويس .

وأعلن ان المؤتمر لا يملك مناقشة تأميم القناة لأن اختيار

الدول الاعضاء تم بطريقة يضمن بها تأييد مقترحات الغرب .
وأيدت روسيا موقف مصر واعترض الاتحاد السوفييتي وأنونيسيا
في مناقشة مسألة قناة السويس على أسس دولية لا سيما وأن مصر
والدول الأخرى المعنية بالامر غير ممثلة في المؤتمر وأيدت روسيا
رفض مصر للاشراف الدولي على القناة باعتباره انتقاصا من سيادة
مصر وكرامتها . ودعا شبيكوف الى عقد معاهدة جديدة لضمان
حرية الملاحة في القناة وحقوق مصر وإيجاد تعاون دولي مع مصر
لضمان استقرار الرسوم التي تدفعها السفن التي تعبر القناة .
والاتفاق على أن القناة يجب ألا تصبح مبعثا للتهديد بعمليات
حربية أي لا تكون منطقة قاعدة حربية كالقاعدة التي كانت
تستخدمها بريطانيا هناك .

وتوالت المقترحات من الدول المختلفة الاعضاء في المؤتمر
بإدخال تعديلات على مشروع « دالاس » بتحويل القناة ، ولكن
كل هذه المقترحات لم يكن لها أية قيمة أمام تأكيدات الرئيس جمال
عبد الناصر وهو يتكلم من مصر ، وبعيدا عن مؤتمر لندن ولكنه
مؤمن بقوة . قوة الحق الذي يتمسك به . وقوة الشعب الذي
يقف وراءه . . . ويعلم الرئيس مرة أخرى أن مصر لن تقبل قيام
هيئة دولية لإدارة القناة لأن ذلك سيكون اعتداء على سيادتنا
وكرامتنا فإن القناة جزء من أرض مصر ونحن أصحاب الشأن فيها .

وهكذا رفضت مصر مبدأ الاشتراك في المؤتمر من ناحية ،
كما أنها رفضت مبدأ الاشراف الدولي على القناة من ناحية أخرى
ولأ يهم بعد ذلك أن يتخذ الاشراف الدولي أية صورة من الصور .
وأعلنت مصر أنها ترفض أي مشروع لا يتفق مع سيادتها وأن مشروع
دالاس فيه اعتداء على هذه السيادة .

ولعله من المفيد أن نشير الى اقتراح دول الغرب الثلاث والنقط

الأربع التي يقوم عليها والتي أوضحها مستر دالاس في اجتماعات المؤتمر وهي :

١ - مجلس إدارة دولي يكون مسئولاً عن إدارة أعمال القناة .
وهذا المجلس الذي تشترك فيه مصر سوف يرتبط بالأمم المتحدة
ويمكن نظرياً السماح للمصريين بإدارة القناة على أن يقبلوا القيام
بذلك لحساب المجلس المذكور .

٢ - أن تحصل مصر على نصيب عادل من دخل القناة .
٣ - أن يحصل حملة أسهم الشركة المنحلة على تعويض عادل
٤ - أن تبعد القناة بصفة دائمة عن مناطق السياسة
الدولية .

ومن المفهوم طبعاً أن مصر رفضت مقترحات دالاس لأنها
ترفض أساساً قبول الإدارة الأجنبية للقناة .

وكذلك أعلن سلوين لويد وزير خارجية إنجلترا وجهة نظر
بريطانيا في تأميم قناة السويس وفي المشروع الغربي والاستس
التي يرى أن تتم على أساسها التسوية النهائية لازمة قناة السويس
وهي تنحصر فيما يلي :

١ - دفع تعويضات عادلة لحملة أسهم شركة قناة السويس
المؤمنة .

٢ - عمل الترتيبات الخاصة بشأن إدارة قناة السويس
إدارة فنية فعالة ، فهذه القناة لا تعود بالفائدة على اقتصاد الدول
الغربية ونحن بل وعلى كثير من الدول الآسيوية أيضاً .

٣ - وجوب بقاء قناة السويس بمنأى عن التأثيرات
السياسية .

٤ - وجوب اقامة نوع ما من النظام المولى .

وطلب مستر سلوين لويد أنه بعد موافقة المؤتمر على هذه الاسس أن تعرض هذه المبادئ على الحكومة المصرية .

والواضح مما تقدم أن وجهة نظر دول الغرب تدور حول فكرة تدويل القناة أى لا تنفرد مصر بإدارتها . ولما كانت مصر ترفض هذا الاقتراح فقد تراجعت هذه الدول وعدلت مقترحاتها وقدم مستر دالاس مشروعا جديدا خلا من الإشارة الى مجلس ادارة دولي لإدارة قناة السويس واستبدل ذلك بمجلس ادارة قناة السويس لإدارة القناة وصيانتها وتحسينها .

وقد أدخل وزراء خارجية باكستان وتركيا وإيران تعديلات على هذا المشروع تنحصر فيما يلي :

١ - يضاف الى المشروع أن يحرص النظام الذى سيتبع فى ادارة القناة على احترام سيادة مصر .

٢ - توضع عبارة أن المؤتمر يفترض أن مصر ستدفع التعويضات الى الشركة المؤممة .

٣ - توضع عبارة « ينبغي مفاوضة مصر فى عقد اتفاق » .

٤ - ينص فى المشروع على أنه سيحدد فى الاتفاق المقترح عقده شكل « مجلس الادارة » الذى سيمهد اليه ادارة القناة .

وقد عارضت مشروع دالاس بعد التعديلات التى ادخلت عليه خمس دول هى روسيا والهند واسبانيا واندونيسيا وسيلان .

وايدت هذا المشروع بعد تعديله ووافقت عليه ١٧ دولة هى استراليا واندانمرلك واثيوبيا والمانيا الغربية وإيطاليا واليابان وهولندا ونيوزيلندا والنرويج وباكستان وإيران والبرتغال

والسويد وتركيا وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا .. يضاف اليهم
امريكا صاحبة المشروع .

اما مصر فقد اعلنت انها ترفض أى مشروع لا يتفق مع
سيادتها الكاملة وان مشروع دالاس فيه اعتداء على هذه السيادة .
لذلك قدم كريشنا مينون مندوب الهند فى المؤتمر اقتراحا
يتضمن ما يلى :

١ - ان يقوم مؤتمر لندن بالاعتراف بسيادة مصر وملكيته للقناة
التي تربط اوربا وآسيا وافريقيا والتي كانت تحت الادارة
الغربية منذ سنة ١٨٨٨ .

٢ - اعلان ان للقناة أهمية دائمة لجميع دول العالم .

٣ - ان يطلب الى مصر الانضمام الى مؤتمر اوسع نطاقا يهدف
اليه ان يحتفظ بالوضع الدول للقناة فى معاهدة جديدة تضع
تدابير جديدة لادارتها واستغلالها وتحسينها فى المستقبل .

غير ان هذا الاقتراح الهندى لم يلق تأييدا من الدول اعضاء
المؤتمر فيما عدا روسيا التي اعلنت ان أى حل للإزمة القناة يجب
ان يقوم على احترام سيادة مصر باعتبارها صاحبة القناة وحامية
الملاحة فيها . واتخذت حكومة الاتحاد السوفيتى قرارا بتأييد اقتراح
الهند . وايدت حكومة الاتحاد مصر فى موقفها فى أزمة القناة .

وانتهى مؤتمر لندن فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٥٦ دون ان
يتفق المجتمعون على مشروع قرار من القرارات التي اقترحتها
بعض الدول الاعضاء فى المؤتمر وقرر المؤتمران تبليغ وزارة الخارجية
البريطانية الى السفارة المصرية نصوص جميع محاضر المؤتمر وان
يحيل وفد من خمس دول المشروع الذى وافقت عليه ١٨ دولة الى
مصر . وكان مفهوما ان هذا الوفد ليست له سلطة توجيه انذار

لمصر بقبول هذا المشروع لان مؤتمر لندن نفسه لم يكن يملك اتخاذ
اية قرارات تكون ملزمة لمصر .

وقد تسلمت السفارة المصرية في لندن صور جميع محاضر
جلسات مؤتمر لندن .

٣ - لجنة الخمسة

وتلقت الحكومة المصرية في ٢٤ أغسطس مذكرة من مستر منزيس رئيس وزراء استراليا باسم لجنة الخمسة المثلة للثمانى عشرة دولة التى وافقت على مشروع دالاس بعد تعديله فى مؤتمر لندن - تبدى رغبتها فى الاجتماع بالرئيس جمال عبد الناصر لعرض وجهة نظر الدول المذكورة فى مسألة قناة السويس .

وقد وافقت مصر على طلب اللجنة مقابلة السيد الرئيس عبد الناصر لهذا الغرض واصلت مصر أن اجتماع اللجنة بالرئيس لا يلزم مصر بقبول مشروع الغرب كأساس للمفاوضات . وسلم رد مصر رسميا الى رئيس وزراء استراليا يوم ٢٨ أغسطس

وفى مؤتمر صحفى عقده الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢ سبتمبر صرح سيادته بأنه يرحب بأى حل لمشكلة القناة لا يمس السيادة المصرية . وأن مصر تفضل الاعتماد على رأى العام العالمى على الذهاب الى مجلس الأمن . ووصف محادثاته مع لجنة الخمسة بأنها ستكون مناقشات أكثر منها مفاوضات . وأكد سيادته أن مصر لن تقبل الاشراف الدولى على القناة لأنه لن يكون الا استعماراً جماعياً .

وحضرت اللجنة الخماسية الى مصر واجتمع السيد الرئيس عبد الناصر بأعضاء اللجنة وابلغت مصر نص مشروع دالاس بشأن القناة . وصرح منزيس رئيس اللجنة انه يحاول ان يؤدى عملاً نافعاً وأنه يريد حلاً للمشكلة .

وقد رفض الرئيس عبد الناصر مقترحات دالاس الاشراف

الدولى على القناة • ثم تاجلت الاجتماعات بين الرئيس عبد الناصر
ولجنة الخمسة • واتصل مستر منزيس بالسفير الامريكى والسفير
البريطانى فى مصر • وكان مفهوما ان مهمة اللجنة فى مصر هى
ايجاد نقطة تبدأ عندها المفاوضات وليست مكلفة بتسوية مسألة
القناة ولا تقديم انذار لمصر وانما البحث عن ضمانات لحرية الملاحة
فى القناة •

وسافرت اللجنة فى ٩ سبتمبر الى بريطانيا لتقديم تقريرها
بنتيجة مقابلاتها مع الرئيس عبد الناصر الى مستر سلوين لويڤ
وزير خارجية بريطانيا ورئيس مؤتمر لندن •

وفى نفس الوقت اذاعت مصر ردها على المشروع الغربى الذى
قدمته لجنة الخمسة • واعلنت مصر ان نقطة البداية فى الازمة
الحالية بدأت فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ عندما امنت حكومة مصر
الشركة التى تحمل اسم «الشركة البحرية العالمية لقناة السويس»
ممارسة فى ذلك احد حقوقها الخاصة وان حق مصر الكامل فى تأمين
تلك القناة المصرية لا يمكن ان يكون موضع منازعة جديدة • وان مصر
صرحت بأنها تعتبر نفسها مقيدة باتفاقية سنة ١٨٨٨ التى تضمن
حرية العبور خلال قناة السويس واستعدادها لمنح تعويض كامل •
وعادل لجنة الاسهم كما اعلنت فى ١٢ أغسطس استعدادها لان
تعقد مع بقية الحكومات الموقعة على اتفاقية القسطنطينية فى عام
١٨٨٨ مؤتمرا تدعى اليه الحكومات الاخرى التى تمر سفنها عبر
قناة السويس بقصد اعادة النظر فى اتفاقية القسطنطينية والبحث
فى ابرام اتفاقية جديدة بين كل تلك الحكومات لاعادة تأكيد وضمان
حرية العبور فى قناة السويس •

واشار الرد الى ان الازمة وما يسمونه بالموقف الخطير انما
هو نتيجة لما يأتى :

- (أ) تصريحات تتضمن تهديدا باستخدام القوة .
- (ب) تعبئة وتحركات القوات التابعة لفرنسا والمملكة المتحدة .
- (ج) تحريض المستخدمين والمرشدين الذين يعملون في قناة السويس على التخلص فجأة من عملهم وذلك بوساطة فرنسا والمملكة المتحدة وبعض موظفي شركة قناة السويس السابقة .
- (د) الاجراءات الاقتصادية العدائية التي اتخذت ضد مصر .
- ومع ذلك فان حكومة مصر قد اعلنت استعدادها التام للتفاوض للوصول الى حل سلمي يتفق مع اغراض ومبادئ ميثاق الامم المتحدة، ولا تزال هذه هي سياسة ونية الحكومة المصرية .
- ومصر على اتفاق مع الدول الثماني عشرة عند ما تقرر ان الحل يجب ان يتضمن :
- (أ) احترام حقوق مصر .
- (ب) حماية حرية عبور قناة السويس وفقا لاتفاقية القناة الموقعة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ .
- (ج) احترام حق مصر في ملكية القناة .
- (د) ضمان ادارة القناة وصيانتها وتحسينها بكفاءة .
- ومع ذلك فان النظام المقترح وهو تولى ادارة القناة بوساطة لجنة دولية ينظر اليه شعب مصر وبعده عملا عدائيا، وانه يمس حقوقه وسيادته مما يؤدي الى عرقلة التعاون الحقيقي . خاصة وان حكومة مصر في الواقع هي التي حمت ولا تزال تحمي حرية العبور في القناة .
- ان اقتراح تدويل قناة السويس والقول بان مندوبي اية دولة

سنتحل في مجلس الإدارة اقترح لقناة السويس يجب الا يكونوا
متنزمين بمراعاة أية تعليمات سياسية ، علما بأنهم سيكونوا رعايا
لندولهم ورعايا حكوماتهم وليس من المحتمل قط ان يكونوا محصنين
ضد تأثير مثل هذه العلاقة . وان ، عزل القناة عن السياسة يمكن
ضمانه بصورة افضل . بواسطة التزام دولي جدي في صورة ما
اما باعادة تأكيد او تجديد الاتفاقية سنة ١٨٨٨ . وكلاهما مقبول من
مصر . هذا وحكومة مصر مستعدة للدخول في اجراء ملزم يتعلق
برضخ رسوم وعوائد عادلة ملائمة . ومصر مستعدة لتحسين القناة
وإدارتها وان حكومة مصر تتنفع وستكون دائما على استعداد لان
تتففع بمعرفة وخبرة كبار الخبراء المتنازين من جميع انحاء العالم ،
وان سياستنا هي ان هيئة ادارة قناة السويس هيئة مستقلة ذات
ميزانية مستقلة تتمتع بكل السلطات اللازمة دون ان تحددها القوانين
والانظمة الحكومية كما اننا اعلنا عن عزمنا على ان ، تخصص نسبة
مئوية كافية من دخل القناة لتحسينها مستقبلا . وتحويل جزء آخر
من الدخل اللازم لثل هذه التحسينات الى نواح أخرى .

وانتهى رد مصر الى ان اقترح دول الغرب الغرض منه اخذ
قناة السويس من ايدي مصر ووضعها بين بعض الايادي الاخرى
واعتن الرد ان سياسة الحكومة المصرية هي كما يلي :

- (أ) حرية عبور قناة السويس وضمان استخدامها دون تفرقة .
- (ب) تحسين قناة السويس لمواجهة احتياجات الملاحة مستقبلا .
- (ج) تقرير رسوم وعوائد عادلة وملائمة .
- (د) كفافة فنية لادارة قناة السويس .

وعلى هذا الاساس ستكون قناة السويس بعيدة عن السياسة ،
وحقة للتعاون والمنفعة المتبادلة وزيادة التفاهم بين دول الأرض .

ما أوضحتها تلك السياسة التي تنتهجها مصر . تلك السياسة التي تتجه الى اقرار السلام العالمي والتبصير بالخطرات العدائية التي اتخذتها وما زالت تتخذها بريطانيا وفرنسا ضد مصر . تلك الخطوات التي خلقت الموقف الخطير الذي تشتدق به بريطانيا وفرنسا . وليس تأميم شركة القناة المصرية احد هذه الخطوات ولا يمكن أن يكون احدها أو يؤدي اليها . وانما هي السياسة الخرقاء سياسة القوة التي كانت تعتمد عليها بريطانيا في وجودها بالشرق الاوسط . وكانت تزعم لنفسها رسالة خاصة في هذه المنطقة ولكن الاستمرار في هذا الزعم واستخدامها لسياسة القوة مع الشعوب المنحررة هو الذي خلق موقفا خطيرا في الشرق الاوسط .

ان مصر كانت تبغى أن ترجع بريطانيا وفرنسا عن الطريق الذي تسلكانه والذي يؤدي بهما الى خوض غمار حرب ليس من مصلحة احد الدخول فيها . لذلك ارسلت الحكومة المصرية في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٦ مذكرة الى دول العالم والى سكرتير عام الامم المتحدة تقترح فيها حلا لازمة القناة لان مصر احرص ما تكون على صون السلام العالمي ، وقد جاء في هذه المذكرة ما يلي :

ان جوهر المقترحات التي قمتها الى المؤتمر حكومات الولايات المتحدة الامريكية والباكستان وتركيا وايران والحبشة والتي ايدتها ثلاث عشرة دولة اخرى وقامت بتقديمها الى الحكومة المصرية في ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦ لجنة خماسية برئاسة المستر روبرت جوردن من رئيس ورئيس وزراء استراليا والتي قامت ايضا بشرح وجهة نظر الحكومات المؤيدة لها - جوهر هذه المقترحات اقامة رقابة دولية بدلا من رقابة مصر على القناة .

وان الحكومة المصرية تلفت النظر الى انها قد اعلنت في ١٢ أغسطس سنة ١٩٥٦ عن استعدادها لان تقوم بالاشتراك مع

الحكومات الاخرى الموقعة على اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ بالدعوة الى مؤتمر لاعادة النظر في هذه الاتفاقية والبحث في عقد اتفاق لضمان وتأكيد حرية الملاحة .

وخلصت مصر في مذكرتها انها تعتقد بإمكان ايجاد حلول دون مساس بسيادة مصر او كرامتها للمسائل المتعلقة بما يأتي :

(أ) حرية وسلامة الملاحة في القناة .

(ب) تنمية القناة لمواجهة مقتضيات الملاحة في المستقبل .

(ج) وضع رسوم عادلة .

وهذه مسائل تعنى جميع الدول التي تستخدم القناة وان مصر باعتبارها الدولة صاحبة السيادة والشأن ليست أقل اهتماما بهذه المسائل من تلك الدول .

وتمتد الحكومة المصرية ان ايجاد الحلول للمسائل السابقة يمكن الوصول اليه بوسائل المفاوضة السلمية .

واقترحت الحكومة المصرية كخطوة اولى تشكيل هيئة مفاوضة تمثل وجهات النظر المختلفة للدول التي تستعمل قناة السويس والمبادرة الى اجراء محادثات للاتفاق على تشكيل هذه الهيئة ومكان وموعد انعقادها ، ويمكن ان يمهد الى هذه الهيئة بمهمة اعادة النظر في اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ .

وصرحت الحكومة المصرية بمزمها على مواصلة الجهود للوصول الى حل عن طريق التفاوض في نطاق نص وزوج ميشاق الامم المتحدة .

وقد رفضت بريطانيا رسميا اقتراح مصر بأن تقوم هيئة دولية تمثل الدول التي تستخدم قناة السويس باجراء مفاوضات

لحل أزمة قناة السويس وقال المتحدث بلسان وزارة الخارجية البريطانية انه لا بد وان اقتراح مصر يتضمن اى اساس جديد لاجراء مفاوضات ، وان خطوة مصر لم تغير الموقف باى حال من الاحوال .

هذا فى الوقت الذى نال فيه الاقتراح المصرى تأييد اغلبية دول العالم اذ تلقت وزارة الخارجية المصرية موافقة ٢٦ دولة ووافقت عليه الدول العربية والدول الاسيوية .

وهكذا اوصدت بريطانيا باب المفاوضة الذى فتحته مصر على مصراعيه ليكون طريق السلام فى أزمة القناة ، وكاننا كانت بريطانيا تبنيت أمرا فى نفسها وتمعد العدة للعدوان المسلح ضد مصر .

•

٤ - مؤتمر لندن الثانى

اجتمع مؤتمر لندن الثانى فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٥٦ فى نفس المكان الذى شهد مؤتمر لندن الاول بقصر لانكستر . ورأس المؤتمر مستر سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا وكان الغرض من الاجتماع هو عرض مشروع انشاء جمعية مستخدمى قناة السويس لاختذ موافقة الدول عليه تمهيدا لتنفيذه .

فبعد ان فضل مؤتمر لندن الاول فى الوصول الى حل لازمة القناة وفشلت لجنة الخمسة فى مهمتها الخاصة بايجاد نقطة تبدأ عندها المفاوضات مع مصر بعد ان عرضت اللجنة على الرئيس جمال عبد الناصر مشروع دول الغرب الذى وافقت عليه ثمانى عشرة دولة .

وبعد ان اعلنت مصر رسميا انها لا تقبل انشاء ادارة دولية لادارة قناة السويس فقد وضع لبريطانيا وفرنسا ان طريق العدوان السياسى الذى سلكاه والذى كان يرمى الى وضع مصر امام الامر الواقع ، عندما تحصلان على موافقة اجمالية من الدول الموقعة على اتفاقية سنة ١٨٨٨ ومن الدول المستخضة لقناة السويس على تدويل القناة فتجد مصر نفسها فى الميدان الدولى وحيدة وبالتالى تجد نفسها مرغمة على الموافقة على تدويل القناة لان التجاها لمجلس الأمن أو هيئة الامم المتحدة لن يفيدها ما دامت بريطانيا وفرنسا قد استطاعتا الحصول على موافقة اجماعية على مشروع تدويل القناة من الدول التى لها مصلحة فى استخدام القناة . وحتى اذا اعترضت مصر فانها لن تجد من يؤيدها فى موقفها ، وهكذا تظهر مصر امام

دول العالم بمظهر الدولة المعتدية ، بينما تظهر بريطانيا وفرنسا بمظهر الدولتين المسالمتين اللتين تنفذان ارادة الدول المنتفعة بالقناة وليس ارادتهما المنفردة أو مصلحتهما الخاصة وإنما تنفيذان السياسة التي وافقت عليها الدول المنتفعة بالقناة . ولا شك أن في وضع رأى هذه الدول موضع التنفيذ ما يصبون السلام العالمى .

هذا هو ماكانت ترمى اليه انجلترا وفرنسا من عقد مؤتمر لندن الأول فلما فشل هذا المؤتمر استمرت الدولتان فى سياستهما نحو تأليب دول العالم ضد مصر فى أزمة القناة فدعنا الى مؤتمر لندن الثانى واستبدلنا مشروع انشاء جمعية مستخدمى قناة السويس بمشروع تدويل القناة الذى لم يحظ بموافقة اجماعية كما ان مصر رفضته .

وقد دعى الى مؤتمر لندن الثانى نفس الدول التى دُعيت الى مؤتمر لندن الأول .

وقد صرح سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا فى المؤتمر ان بريطانيا لا تقبل حلا وسطا وانها لن تترك القناة تتحكم فيها دولة واحدة وان الدول الغربية غير ملزمة بتغيير مقترحاتها لان عبد الناصر رفضها .

وكان الاتجاه الغالب بين أعضاء المؤتمر هى محاولة حل النزاع بالوسائل السلمية .

وعرض دالاس وزير خارجية امريكا مشروع جمعية مستخدمى القناة وهو يُنحصر فيما يلى :

١ - مهمة الجمعية الاشراف على تحسين القناة ومساعدة سفن دول الهيئة والسفن الاخرى على المرور .

٢ - للجمعية وكيل ادارة لشئون السفن له خبرة بحرية ، يقدم المرشدين ويساعد على تنظيم مرور السفن فى القناة او

يعونها اذا لزم الامر . له سلطة الوكالة عن أصحاب السفن .
ويحصل ويدفع الاموال اللازمة .

٣ - تنشأ ادارة صغيرة للجمعية من أعضاء المؤتمر تعين الوكيل
وتحدد سلطته وتبحث جميع الوسائل الخاصة باستخدام
ناقلات البترول الكبيرة للمرور حول رأس الرجاء الصالح .

٤ - للجمعية نصيب متواضع يدفعه الاعضاء ويستردونه من رسوم
المرور .

٥ - لا تطلب الجمعية اية ارتباطات من الدول الاعضاء ولكن الاعضاء
يعملون على تعزيز هبة الجمعية .

٦ - لا يفرض على اى دولة الانضمام للجمعية . وانشاء الجمعية
حل مؤقت الى ان يوضع حل سلمي دائم .

واوضح مستر دالاس ان الدول وحدها هي التي ستتمتع
بمضوية الجمعية وان مصر ستكون مسئولة عن الملاحة في القناة
وانه يأمل ان تصل الجمعية الى اتفاق على اساس الامر الواقع مع
مصر ، وان التعاون المطلوب من مصر ان تسمح للمرشدين التابعين
للجمعية بإرشاد السفن التي تمر عبر قناة السويس ، وان رفض
مصر السماح للسفن بالمرور بغير المرشدين المصريين سيخلق موقفا
عصيبا . وان سفن الجمعية ليس لديها مانع من ان يقودها مرشدون
مصريون اذا اقتضى الامر .

وكان رأى وزراء خارجية السويد وايران واسبانيا والبنمرك
فى المشرع المعروض عليهم بوصفهم أعضاء فى المؤتمر ان احسن
حل هو اجراء مفاوضات مباشرة مع مصر . وقال وزير خارجية
اسبانيا ان اقتراح مصر بمقد مؤتمر لحل أزمة القناة بالوسائل
السلمية هو افضل وسيلة لتسوية هذه المشكلة .

وأعلن وزير خارجية باكستان في المؤتمر ان بلاده لن تنضم
لجمعية مستخدمي القناة وطالب بعدم المضي في مشروع انشاء
الجمعية واجراء مفاوضات مع مصر واذا رفض الرئيس جمال عند
الناصر المفاوضات تعرض القضية على مجلس الامن . واعلن انه
يعارض بشدة . وان مصر وحدها مسئولة عن حرية الملاحة في
قناة السويس .

اما كريستيان بينو وزير خارجية فرنسا فصرح بانه من
المستحيل ترك القناة تحت سيطرة مصر . وان الالتجاء لمجلس
الامن والامم المتحدة سيستغرق وقتا طويلا . واعلن تأييده لانشاء
جمعية المنتفعين بالقناة وموافقته على الالتجاء للامم المتحدة .

قد فشل دالاس في اقناع وزيرى خارجية بريطانيا وفرنسا
بمفاوضة مصر لحل ازمة القناة . وفي نفس الوقت فشل سلوين
لويدي وبينو في ان يحصلوا من دالاس على ادنى تعاون ممكن من
جانب أمريكا تجاه ازمة القناة .

ولم توافق دول اسكندناوة الثلاث على مشروع انشاء جمعية
مستخدمي القناة لانه . كلام فارغ . وطالبت الدول الثلاث بعرض
النزاع على الامم المتحدة .

والواضح مما تقدم ان مندوبى الدول الاعضاء في مؤتمر
لندن الثانى لم يجمعوا على رأى بالموافقة على مشروع دالاس بانشاء
هيئة المنتفعين بالقناة . بينما اجمعوا على ضرورة عرض موضوع
القناة على الامم المتحدة ولكن الاراء اختلفت حول تحديد الوقت
المناسب لاتخاذ هذه الخطوة . فبينما يرى البعض ضرورة عرض
الموضوع فوراً على الامم المتحدة فان معظم الدول الاخرى يرى انه
لايجب عرض الموضوع الا اذا رفض الرئيس عبد الناصر ان يتعاون
مع جمعية المنتفعين . هذا ولم توافق على مشروع دالاس غير تسع

دول من الثماني عشرة دولة التي وافقت على مشروع دالاس بتحويل
القناة في مؤتمر لندن الاول .

ومعنى هذا ان الدول التي دعته بريطانيا لحضور المؤتمر
يقصد حلها على اصدار قرار ضد مصر في مشكلة القناة قد
انقلبوا الى دعاة سلام يقرون وجهة نظر مصر في المفاوضات لحل أزمة
القناة بالوسائل السلمية .

وهكذا فشل مؤتمر لندن الثاني ولم ينته الى رأى قاطع في
الموضوع وان كان الواضح انه حيد الالتجاء الى الامم المتحدة .

هذا هو الموقف داخل مؤتمر لندن الثاني . اما الموقف خارج
المؤتمر فقد اصبح مفهوما من رجل الشارع في لندن ان الرئيس
عبد الناصر قد استولى على قناة السويس وانه لا سبيل الى انهاء
الازمة الا بالتفاوض مع عبد الناصر ، لان الالتجاء الى القوة اجراء
غير مرغوب فيه والالتجاء الى الامم المتحدة خطوة غير مجدية ومرور
السفن عن طريق رأس الرجاء الصالح اجراء يتكلف مبالغ طائلة .

وقد أعلن مستيريس النائب البريطاني المحافظ ان ادارة
قناة السويس من صميم سيادة مصر وليس في استطاعة هيئة
غير مصرية ان تقوم بهذا العمل ، وان جمعية المنتفعين تمس سيادة
مصر وحقوقها في ادارة القناة كما ان مصر تعترف بمسؤوليتها
الكبرى في حماية جميع السفن المارة بالقناة .

وقال ان الهستيريا القائمة في لندن وباريس حول تأميم
القناة لا تتفق مع رأى دبلوماسية عاقلة والدول التي يهمها أمر
الملاحة بالقناة يجب ان تعقد مؤتمرا لبحث هذه المسألة مع مصر
خصوصا وان مصر هي الدولة الوحيدة التي في مركز تستطيع
معه ضمان حرية الملاحة في القناة التي تجري في ارض مصرية .

كما ان مصر ستعمل دائما على جعل القناة فى درجة عائية من الكفاءة ، والصلاحيات لان رسوم القناة مورد دخل يهم مصر ان تزيده وان الحل الوحيد لازمة القناة هو مؤتمر يضم مصر والدول المنتفعة بالقناة على ان تضمن الامم المتحدة للدول مستخدمة القناة بقاء هذا المبر الحيوى مفتوحا دائما : وان تقدم مصر لهيئة الأمم ارقاما وحسابات تبين فيها المصاريف ومقدار ماينفق فى تحسين القناة . والدخل الذى تحصله وان تكون هناك هيئة استشارية للشركة المصرية تقبلها مصر واي شكوى خاصة بذلك الاتفاق الجديدي تعال الى مجلس الامن او محكمة العدل الدولية . كما ان التعاون بين مصر وجميع المنتفعين بالقناة سيحل تلك الازمة .

هذا هو رأى نائب بريطاني من حزب المحافظين يعلنه فى لندن وهو فى الواقع يردد ما سبق ان اعلنته مصر . وهذا دليل على ان سياستنا سياسة سليمة لها اسانيد مقنعة واننا لم نعتد على حق بلد من البلدان ولم يكن فى تصرفنا خطر يهدد السلام العالمى بل على العكس فان استقرار السلام العالمى كان يقتضى من انجلترا وفرنسا التسليم بحقنا رسميا بدل العدوان على حقوقنا .

وفى سيلان صرح سولومون بندرانيك رئيس الوزراء بأنه يستنكر تكوين جمعية المنتفعين بالقناة لانها ستؤدى الى عرقلة حل مشكلة القناة حلا سلميا .

وطلبت امريكا اجراء مفاوضات مباشرة مع الرئيس جمال عبد الناصر . وقال دالاس انه على استعداد للاتصال بالرئيس المصرى اذا كانت بريطانيا وفرنسا على استعداد للجلوس معه امام مائدة مستديرة للوصول الى حل مرض لازمة القناة وان امريكا تعترض على استخدام القوة .

واعلن وزير خارجية ايطاليا فى مجلس النواب الايطالى ان

انضمام إيطاليا الى جمعية المنتفعين لا يتضمن تعهدات سياسية ،
ولكن تعهدات فنية فقط . وذكر ان إيطاليا ستعمل من أجل حل
ازمة قناة السويس عن طريق التباحث مستبعدة استخدام القوة .

وفي ايران اعرب الشاه عن امله في ان تتم تسوية النزاع
الخاص بقناة السويس بالوسائل السلمية ، والتي تضمن حقوق
مصر وسيادتها . وانه يأمل ان تنجح الأمم المتحدة في تسوية
المشكلة بطريقة تكفل بقاء القناة مفتوحة أمام كل سفن العالم دون
أي مساس بالسيادة المصرية .

وفي روسيا صرح المارشال بولجانين بأن بلاده ترحب بمقعد
اجتماع يضم رؤساء حكومات مصر والهند وفرنسا وبريطانيا
والولايات المتحدة وروسيا لبحث مسألة قناة السويس وقال
بولجانين ان هذا الاجتماع يستطيع الوصول لحل سلمى لازمة القناة
خصوصا ان اقترح مصر يفتح المجال لتسوية سلمية .

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الانونيسية ان هيئة
المنتفعين بالقناة ستصبح هيئة غير المنتفعين بها . وقال ان النتيجة
التي يمكن استنتاجها هي ان الهيئة لا تقوم على اساس قوى .

وقد اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية وتداولت
فيما جد من احداث بشأن مشكلة قناة السويس وما طرأ عليها من
تطورات وابانت ان الازمة القائمة بشأن القناة تعنى البلاد العربية
باجمعها وهي تنطوي على محاولة للاستيلاء على القناة بوسائل—
الضغط العسكري على مصر ودول عربية اخرى الامر الذي يهدد
سلامة الدول العربية وامنها وسيادتها وقررت اللجنة السياسية

اولا - ان الحل الذي دعا اليه رئيس الحكومة البريطانية بتأليف
ما اشتهر به هيئة مستملى قناة السويس ، غير مقبول لانه يخالف

مبادئ الأمم المتحدة - ومن شأنه أن يؤدي إلى الإخلال بالتسليم العالمي وإن قرارات مؤتمر باندونج التي التزمت بها جميع الدول الـ ٢٩ الأعضاء فيه تنكر الوسائل العدوانية التي يقوم عليها المشروع الغربي بإنشاء هذه الهيئة وإن قبول الاشتراك فيها يعتبر نقضا لهذه القرارات وخروجاً على مبادئ المؤتمر .

ثانياً - استنكار أسلوب التهديد والضغط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي لجأت إليه كل من بريطانيا وفرنسا للوصول إلى غايتها مما يخلق جميع الدول العربية .

ثالثاً - تأييد دعوى مصر لاجتياز هيئة مفاوضة والمطالبة بقبول مبدأ المفاوضة وحل النزاع بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .

رابعاً - الدعوة إلى جميع الطرق المنصوص عنها في ميثاق الأمم المتحدة واستنفاذها في سبيل الوصول إلى حل سلمي .

خامساً - تأييد الكتاب الذي وجهته الحكومة المصرية إلى مجلس الأمن يوم ١٧ سبتمبر بشأن موقفها من تأميم القناة وحرية الملاحة .

كنا إذن دعاة سلام وكانت بريطانيا وفرنسا دعاة حرب وكان الحق في جانبنا وكنا نحظى بتأييد العالم أجمع في أن أزمة القناة يتعين حلها بالوسائل السلمية وعن طريق المفاوضة . ولم يخرج عن هذا الاجتماع سوى بريطانيا وفرنسا اللتين كانتا تسيران بخطى واسعة في طريق العدوان ضد مصر حتى وصلنا إلى نهاية الطريق . بالعدوان المسلح .

ولعله من الطريف أن نذكر أن جريدة «صنداي تايمز» نشرت رسماً كاريكاتورياً لجمعية المنتفعين أطلقت فيه على الجمعية اسم «جمعية الذين فقروا قناة السويس» !!

ويجمل بنا في نهاية الاستعراض الذي قدمناه لآراء الدول المختلفة بعد فضل مؤتمر لندن الثاني أن نشير الى تصريح أدلى به الرئيس جمال عبد الناصر لخدموني وكالات الأنباء جاء فيه ، ان الخطوة التالية لحل أزمة القناة يجب أن تأتي من مستعمل القناة . فمصر أوضحت وجهة نظرها . ولا يزال من الممكن حل مشكلة القناة والوصول الى اتفاق حول حرية الملاحة وتحسين القناة وتوسيعها ووضع رسوم عادلة للمرور . ولا شك في ان دخول القناة سيرفع الدخل القومي لمصر . وقال الرئيس ان مصر معاهمت في التعايش السلمي بنبذها الإحلاف العسكرية واتباعها سياسة عدم الانحياز والتمسك بمبادئ مؤتمر باندونج وبريوني .

اذن موقفنا واضح ، سيامتتنا المساهمة في التعايش السلمي ، وموقفنا من القناة اننا امنا القناة لانها حق لمصر ولم نعتد على أحد ونحن دعاء سلام نعرض لحل أزمة القناة عن طريق المفاوضات ، وبالوسائل السلمية .

٥ - مؤتمر لندن الثالث

لقد اوضحت مصر وجهة نظرها فى أزمة القناة التى أعقبت صدور قانون تأميم شركة القناة فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ وأسباب رفضها للدعوة التى وجهتها لها بريطانيا لحضور مؤتمر لندن الاول وذلك فى مذكرتها الى الحكومة البريطانية فى ١٢ أغسطس . ثم أعلنت مصر ردها على مشروع الغرب بتحويل القناة وأرسلت بمضمون وجهة نظرها مذكرة الى معظم دول العالم فى ١٠ سبتمبر اقترحت فيها تكوين هيئة للمفاوضة لحل أزمة القناة .

ويبدو ان ما بدا من اجماع الدول بعد فشل مؤتمر لندن الثانى على ان أزمة القناة يجب أن تحل بالوسائل السلمية وعن طريق المفاوضة ، دعا مصر الى أن تقدم مذكرة فى ١٧ سبتمبر الى مجلس الامن استعرضت فيها مراحل تأميم القناة باعتبارها شركة مساهمة مصرية وان هذا أمر من تصميم أعمال السيادة وضمانها لحرية الملاحة ، وانها ستعوض حملة الاسهم تعويضا عادلا - ولكن هذا الاجراء قوبل بتصريحات من كل من حكومتى فرنسا والمملكة المتحدة تتضمن التهديد باستخدام القوة ، وتعلن عن تدابير قامت بها هاتان الحكومتان للتعيشة ، وتحركات القوات المسلحة كما اتخذت تدابير اقتصادية معادية ضد مصر . كما عمدت حكومة فرنسا والمملكة المتحدة بالاشتراك مع بعض موظفى شركة قناة السويس السابقة الى تحريض الموظفين والمرشدين الذين يعملون فى قناة السويس على ترك عملهم محاولين بذلك عرقلة سير العمل فى القناة . وقد وجهت حكومات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية الدعوى الى اربع وعشرين دولة من بينها مصر

لحضور مؤتمر يعقد فى لندن للبحث فى اقتراح بإنشاء إدارة دولية لقناة السويس .

وفى ١٢ أغسطس أعلنت الحكومة المصرية رفضها لحضور المؤتمر الذى عقد دون الرجوع الى مصر أو التشاور معها . ورغم أن مصر أعلنت استعدها للاشتراك مع حكومات الدول الأخرى الموقعة على اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ فى الدعوى الى مؤتمر إعادة النظر فى الاتفاقية فإنه لم تجر حتى الآن أية مفاوضات مع مصر . وقد درست الحكومة المصرية المقترحات ووجهات النظر المختلفة التى أبديت حول مسألة قناة السويس فى مؤتمر لندن وخارجه .

وأعربت فى ١٠ سبتمبر عن ايمانها بأنه من الممكن ومن الواجب العمل على إيجاد حلول بالوسائل السلمية للمسائل المتعلقة بما يأتى :

(أ) حرية وسلامة الملاحة فى القناة .

(ب) تنمية القناة لمواجهة مقتضيات الملاحة فى المستقبل .

(ج) وضع رسوم عادلة .

واقترحت الحكومة المصرية كخطوة أولى تشكيل هيئة مفاوضة تمثل فيها وجهات النظر المختلفة للدول التى تستعمل القناة والمبادرة إلى إجراء محادثات للاتفاق على تشكيل هذه الهيئة ، ومكان وموعد انعقادها ، ويمكن أن يعمد الى هذه الهيئة أيضا بمهمة إعادة النظر فى اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ .

وترى الحكومة المصرية أن تتألف هيئة المفاوضة هذه من ممثلين لمصر ولحوالى ثمانى دول من الدول المستعملة للقناة ويمكن الاتفاق على اختيار هذه الدول بالطرق الدبلوماسية وقد تلقت الحكومة

المصرية حتى الآن - أى حتى ١٧ سبتمبر - موافقة رسمية على مقترحاتها من احدى وعشرين دولة .

وأشارت مصر الى أن ما أعلنه رئيس وزراء المملكة المتحدة فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٦ أمام مجلس العموم من أن الحكومة البريطانية قد قررت بالاشتراك مع حكومات أخرى أن تقوم دون إبطاء بإنشاء منظمة لتمكين المستعمرين للقناة من مباشرة حقوقهم . وأن اتحاد المنتفعين بالقناة سيستخدم المرشدين وسيقوم بمهمة تنسيق المرور عبر القناة وأن رسوم المرور ستدفع لاتحاد المنتفعين لا للسلطات المصرية . كما ذهب الى التحذير بأنه اذا حاولت الحكومة المصرية التدخل فى عمليات اتحاد المنتفعين أو رفضت أن تقدم له القدر اللازم من التعاون فإن هذه الحكومة ستعتبر انها خرقت مرة أخرى اتفاقية سنة ١٨٨٨ .

وقد أعلنت مصر ان اتحاد المنتفعين المقترح يتعارض مع كرامتها وحقوق سيادتها وتعله انتهاكا خطيرا لميثاق الأمم المتحدة واتفاقية سنة ١٨٨٨ فان اتحاد المستعمرات المنتفعين من شعانه اقامة منظمة تخول نفسها سلطات داخل اقليم دولة ذات سيادة وعضو من أعضاء الأمم المتحدة دون موافقة هذه الدولة . ومثل هذا التدخل يهدد حرية الملاحة ويضر بمصالح الدول المستعملة للقناة فضلاً عما يتضمنه من تهديد للسلام والأمن الدولى ذلك ان اتفاقية القسطنطينية وان كانت تنص على حرية المرور فى القناة الا انها لا تسلب حق مصر بأى حال فى ادارة القناة . .

وبالإضافة الى عدم مشروعية الاتحاد فانه سيؤدى الى وضع معقد ومتناقض نتيجة لوجود هيتين متعارضتين احدهما قانونية والاخرى غير قانونية ، احدهما شرعية والاخرى مفتعلة . ولا يستطيع أحد أن ينكر المخاطر التي ينطوى عليها هذا الوضع .

كما ان هذا الاقتراح ليس هناك ما يدعو له لان المرور في القناة استمر بانتظام وكفاية ما يقرب من ستين يوما ويؤيد ذلك ان حوالى ٢٢١٦ سفينة مرت في القناة منذ وقوع التأميم في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ ، ويمكن مقارنة هذا العدد بعدد السفن التي مرت في القناة في المدة نفسها من عام ١٩٥٥ وهو ٢١٠٣ سفينة . وذلك كله - ورغم ترك المرشدين الفرنسيين والبريطانيين أعمالهم - راجع الى العناية الفائقة التي توليها الحكومة المصرية لحرية الملاحة في القناة والى الجهود المتصلة للهيئة التي خصصتها لإدارة القناة .

وابدت مصر استعدادها للوصول الى حل سلمى لمسألة القناة على أساس الاعتراف بسيادة مصر وحقوقها المشروعة ووفقا لميثاق الأمم المتحدة وعلى نحو يساهم في ازدهار وتقدم القناة ، مما يعود بالنفع على كافة الأمم ويساهم في رخاء العالم وسلامه وأمنه . وطلبت مصر تحقيقا لذلك وضع حد للأعمال المشار إليها والتي تهدف بها فرنسا والمملكة المتحدة على وجه الخصوص على الاستيلاء على القناة والقضاء على صميم استقلال مصر . تلك الأعمال التي ارتاع لها العالم أجمع ، وأثارت مخاوفه اذ تشكل خطرا جديا على السلام والأمن الدولى . وتعتبر انتهاكا بالسفخ الخطورة لميثاق الأمم المتحدة . ولذلك يجب أن ينظر مجلس الأمن الى هذا الموقف بعين الاهتمام .

وكنا بذلك نشهد العالم والمنظمة الدولية بوجه خاص على سلامة موقفنا وموقف خصومنا منا ومن أزمة القناة المفتعلة وتعلن رأينا في جمعية المنتفعين بالقناة المزمع انشاؤها فنبصر العالم بالخطر المحدق لتلافيه قبل وقوعه .

ومع ذلك دعت بريطانيا الى عقد مؤتمر جمعية المنتفعين بقناة السويس الذى اجتمع في لندن في اوك اكتوبر واشتركت فيه ثمانى

عشرة دولة • وقد أعلنت عدة دول أن اشتراكها في المؤتمر لا يعنى التزامها بقراراته أو انضمامها لجمعية مستخدمي القناة لانها تؤثر التسوية السلمية •

وبعض الدول التي مثلت في المؤتمر حضر مندوبوها بوصفهم مراقبين فقط ومن هذه الدول الباكستان وتري ان سير الملاحة بانتظام في القناة يدعو الى دفع الرسوم لمصر • ورغم انضمام إيطاليا لجمعية المنتفعين بالقناة باعتبارها وسيلة للبحث عن حل لمشكلة القناة فانها ظلت تدفع رسوم المرور في القناة الى مصر •

وعند اجتماع المؤتمر أعلن سـلـوـين لويد وزير خارجية بريطانيا تكوين جمعية مستخدمي القناة • وقررت اننى عشرة دولة الانضمام للجمعية • وقال ممثلو السويد والترويج والدانمرك انهم في انتظار موافقة برلماناتهم ، كما اشترطت السويد الا يربطها اشتراكها في الجمعية بأية التزامات • ورفضت اثيوبيا وباكستان واليابان الانضمام للجمعية المزعومة ومع ذلك دعاهم رئيس المؤتمر سلووين لويد للاستمرار في حضور الجلسات كمراقبين فقط • وأصرت ايران على عدم فرض أية عقوبات اقتصادية أو سياسية على مصر بينما أعلنت فرنسا أنها ستتخذ التدابير التي تراها اذا لم تحقق الجمعية مصالحها •

وتضمن قانون الجمعية انشاء مجلس ولجنة تنفيذية من سبعة أعضاء ومدير عام • ولم يتم الاتفاق على مقر الجمعية ، كما لم يصل المؤتمر الى قرار عن أهداف جمعية المنتفعين ، ولم يستطع المؤتمر الاتفاق على المسائل الآتية :

١ - لمن تدفع الرسوم - وهل تدفع للجمعية أم لمصر •

٢ - من هو المدير الإدارى الذى سيقع عليه الاختيار لجمعية
المتنفعين .

وقد شكل المؤتمر ثلاث لجان لدراسة الموضوعات التالية :

أولا - لتنظيم الجمعية ويشمل هذا منطقات وعلاقات المجلس
الذى سيضم مندوبا عن كل دولة من الدول الاعضاء ، وانشاء هيئة
تنفيذية للجمعية وتعيين مدير ادارى .

ثانيا - أعمال الجمعية ، وسيقوم الخبراء بشئون الملاحية ببحث
المسائل العملية التى تتصل بعلاقة الجمعية بالسلطات المصرية ،
ومسألة دفع وتحصيل الرسوم واحتمال تحويل خط سير السفن
إذا رفضت مصر رفضا قاطعا التعاون مع الجمعية الجديدة .

ثالثا - المسائل المالية ويشمل هذا انشاء صندوق لرأس مال
مشترك . وينتظر أن تساهم كل دولة من الدول الاعضاء بمبلغ فى
هذا الصندوق الذى سيتكفل بدفع مرتبات السكرتيرية ونفقات
أقامة مقر لها فى روما أو لشبونة .

وعندما باشرت اللجان أعمالها بدا خلاف خطير بين أعضاء
اللجنة الثانية المختصة ببحث نظم ادارة الجمعية وطريقة أدائها
لمهمتها . فقد اجتمعت اللجنة وتعذر على أعضائها الاتفاق على
طريقة قيام الجمعية بعملها إذا رفضت مصر التعاون مع الجمعية .
وصممت أربع دول على أنه ينبغي ألا تتدخل الجمعية فى مسألة
مرور السفن فى قناة السويس ، وانما يجب أن تقتصر مهمتها
على مفاوضة مصر فيما يتعلق بالتدابير الخاصة بتحسين المرور فى
القناة . اما مصر فقد أعلنت انها مستعدة لمنح التسهيلات للمتنفعين
بالقناة ضمانا لحرية الملاحة طبقا لاتفاقية سنة ١٨٨٨ ولكنها ليست

مستعدة للتنازل عن حقوقها المبروعة وسيادتها فان القناة جزء من أرض مصر .

ولعله واضح مما تقدم أن جمعية المنتفعين بالقناة لم يكن لها وجود واقعي أو قانوني وإنما ضممتها كما ضمت المؤسسين لها بعض الأوراق .

ولعل الصعوبات التي واجهت الجمعية واللجان أظهرت مافى هذا المشروع من اغفال للحقائق القانونية وللأوضاع الطبيعية وبدا أنها جمعية ارتجالية قصند بها مناورات سياسية أكثر من تحقيق أية أغراض أخرى .

الشكوى الى مجلس الامن

لو أن مصر التجأت الى مجلس الامن لتشكو من العدوان الاقتصادي ، والتهديدات العسكرية والعدوان السياسي بمحاولة تآليب الدول عليها وإظهارها بمظهر المعتدية على السلام العالمى ، ومحاولة انشاء جمعية المنتفعين بالقناة لإيجاد حلطة غير شرعية تبشر عملاً من صميم اختصاص مصر - لو أن مصر شكت الى مجلس الامن التصرفات العدوانية التى ارتكبتها إنجلترا وفرنسا ضدها منذ صدر قرار تأميم شركة القناة ، وتذرعت بأن هذه التصرفات تهدد السلام العالمى بالخطر ، فإن مصر لا تكون قد تجاوزت الحقيقة .

انما الغريب أن بريطانيا وفرنسا سارعتا لتقديم شكوى ضد مصر الى مجلس الامن وأنه ليصدق عليها المثل القائل « ضربنى وبكى » سبقنى واشتكى » .

ففى ١٢ سبتمبر شكت بريطانيا وفرنسا مصر الى مجلس الامن بحجة أن الحكومة المصرية بمحاولتها الفردية فى القضاء على الادارة الدولية لقناة السويس التى أكدتها وكفلتها معاهدة سنة ١٨٨٨ ، قد خلقت موقفاً من شأنه أن يعرض للخطر حرية الملاحة فى القناة ، وبقامها مفتوحة لجميع السفن دون تمييز لجنسياتها وهو ما نصت عليه الاتفاقية المشار اليها .

وأضافت الشكوى أنه قد عقد فى لندن فى ١٦ أغسطس مؤتمر اشتركت فيه اثنتان وعشرون دولة قدم ممثلو ١٨ منها الى الحكومة المصرية مقترحات عن ادارة القناة فى المستقبل ولكن الحكومة المصرية رفضت اجراء أية مفاوضات على أساس هذه المقترحات التى ترى

الحكومتان البريطانية والفرنسية انها تمهد الى الوصول الى حل عادل مقبول . كما تعتبر الحكومتان أن هذا الرفض هو اعتداء صريح وفي استمراره خطر على السلام والامن وطلبنا عرض الامر على اعضاء مجلس الامن .

انظر كيف قلبت الاوضاع ، ان مصر هي المعتدية ! وتصرفاتها هي التي تهدد السلام والامن العالمي !!! وما هي هذه التصرفات ؟؟ هي تأميم شركة مصرية !!

وفي ٢٣ سبتمبر طُلبت بريطانيا وفرنسا اجتماع مجلس الامن لبحث الموقف الذي ترتب على انتهاء النظام الدولي لادارة قناة السويس الذي أكدته اتفاقية سنة ١٨٨٨ . وطلبت بريطانيا من مجلس الامن اقرار مقترحات الدول الثماني عشر في مؤتمر لندن الاول الخاصة بانشاء هيئة للإشراف الدولي على قناة السويس وهي المقترحات التي أعيد تأكيدها في مؤتمر لندن الثاني .

وفي ٢٤ سبتمبر طلبت الحكومة المصرية انعقاد مجلس الامن للنظر فيما تقوم به بعض الدول وعلى الأخص فرنسا والمملكة المتحدة من أعمال ضد مصر تعد خطرا على السلام والامن العالميين ، كما تعد خرقا خطيرا لميثاق الامم المتحدة .

وبينما أن نشير هنا الى أن سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا أعلن قبيل عرض شكوى مصر وبريطانيا على مجلس الامن أن بريطانيا ستبذل كل جهد ممكن للوصول الى تسوية سلمية لمشكلة القناة وأن القوة ستكون آخر ملجأ لها . وقال انهم أن يسود حكم القانون في العالم وتحترم كل دولة التزاماتها .

هذا ما صرح به وزير خارجية بريطانيا ولكن هل كان صادقا فيما قال ؟ وهل كان راغبهم في السلم أو الحرب ؟ هذا ما ستكشف عنه بوضوح الصفحات التالية .

ولقد صرح في الوقت ذاته بينو وزير خارجية فرنسا أن بريطانيا وفرنسا لن تتركا القناة تحت إدارة دولة واحدة . وأن المسبيل لصيانة السلام هو الوقوف بحزم ضد أي انتهاك للمواثيق الدولية كالذي قامت به مصر ، ولكن أمريكا أقل حزما من بريطانيا وفرنسا!! ودافع عن الاجراءات العسكرية البريطانية والفرنسية بأنها دفاعية ، وأن عرض قضية القناة على مجلس الامن لا يجب أن يفسر على انه ضعف بل لجوء الى كل الوسائل للوصول الى حل سلمي .

والفهم أن هذا التصريح الأخير أن بريطانيا وفرنسا تلجآن الى مجلس الامن فإن أخذ بوجهة نظرها ووافق على الاقتراح الذي يفرضانه فعلي مصر أن تنفذه ، وبذلك يتحقق لهما ما أرادا بطرق سلمية . أما اذا جاء ربحي مجلس الامن ضدتهما فإنهما لن تتركا القناة في يد دولة واحدة وانهما يستخدمان التهديدات العسكرية كاجراءات دفاعية !! فلنقلها صريحة اذن أن الحرب هو الطريق المرسوم مقدما . وأن شكواهما ضد مصر ان هي ألا صورة من صور الاعتداء على مصر بمحاولة تشويه موقفها امام العالم ، وبمحاولة التأثير على الدول الاعضاء في مجلس الامن لاصدار قرار ضد مصر ولصالحهما . ان شكواهما ضد مصر واتهامها بأنها اعتدت على السلام والامن العالميين أن هو في الواقع الا مرحلة من مراحل العدوان على مصر .

بينما صرح شبيولوف الوزير الروسي بأنه يعتقد بإمكان الوصول لتسوية سلمية لازمة القناة عن طريق مفاوضات على أساس المساواة والصراحة بين مصر والدول التي تستخدم القناة . وأن المحاسنات التي تبذل لحل ازمة القناة عن طريق القوة تدل على سوء فهم لروح العصر الذي نعيش فيه . وقال انه يأمل أن يقل عدد الذين يدافعون عن مثل هذا الاجراء . واعلن أن حكومته تعلق أهمية كبرى على مجلس الامن لايجاد حل سلمي لازمة القناة .

وقد أعلنت مصر بلسان وزير خارجيتها قبيل عرض الشكوى على مجلس الأمن أنها تحبذ إجراء مفاوضات مباشرة لتسوية النزاع حول مشكلة قناة السويس . ولذا فإن مصر ستعمل على أن يوافق مجلس الأمن على تأليف لجنة للمفاوضة تتولى علاج أزمة القناة وأوضح أن مصر تعارض كل مشروع يهدف إلى فرض سيطرة دولية على هذا الممر المائي . ورد على الاتهامات الخاصة بأن مصر أصبحت لعبة في يد السوفييت بأنها كلام فارغ لأننا لا نتخلص من سيطرة نخع تحت سيطرة دولة أجنبية أخرى . اننا نريد ان نكون مستقلين .

وقد اجتمع مجلس الأمن في ٢٦ سبتمبر وتكلم وزير خارجية بريطانيا وفرنسا وطلبا الموافقة على اقتراح تدويل القناة والادارة الدولية للقناة . وهو المشروع الغربى الذى وافقت عليه ١٨ دولة فى مؤتمر لندن الاول وتاكّد فى مؤتمر لندن اذ أن مصر بقرار التأميم قد عرضت السلم الدول للخطر فضلا عن أنها أخلت بنصوص معاهدة سنة ١٨٨٨ . وأقبح مندوب بريطانيا صفقة الاسلحة التى تمت فى سبتمبر عام ١٩٥٥ وقال انه يعتبر هذه الصفقة أولى الخطوات الكبرى فى سلسلة الاحداث فيما يتعلق بالموقف الحالى .

وبجلسة ٨ أكتوبر ألقى الدكتور محمود فوزى وزير خارجية مصر خطابا فى مجلس الأمن قال فيه ان انسحاب امريكا من تمويل السدا اعالى جاء مفاجأة لمصر وحمة تشهير بسمعتها الاقتصادية واعلن ان الاقتصاد المصرى سليم وقوى ولن تزعزعه أى اتهامات . وقال ان سياسة انجلترا وفرنسا تجاه تأميم القناة تعتبر تدخلا فى شئون مصر . وانهم بريطانيا وفرنسا بالقيام بأعمال لتعطيل الملاحة فى القناة . كما اتهم بريطانيا باغراق المعتدين على مصر بالاسلحة فى الوقت الذى تلام فيه مصر لانها اشترت اسلحة روسية .

وعرض اقتراحا على مجلس الأمن بتأليف هيئة للمفاوضات

تبحث عن حل لازمه القناة وقال ان هذا الاتفاق يمكن الوصول اليه اذا بحثت أسس التسوية السلمية عن طريق المفاوضات ، لا عن طريق تقديم مشروعات تصفية سبق أن رفضتها مصر ، وقال ان هناك مبادئ تلقى تأييدا اجماعيا ويمكن أن تجرى المفاوضات على أسس أربعة وهذه المبادئ هي : ضمان حرية الملاحة وإقامة نظام من التعاون بين الهيئة الادارية المصرية للقناة وبين الدول التي تستخدم القناة على أساس ، احترام سيادة مصر ، وإقامة نظام للرصوم يضمن معاملة المستخدمين بنزول استقلال وتخصيص نسبة معقولة من دخل القناة لتحسين القناة وتوسيعها .

وقال وزير خارجية مصر ان تأميم القناة في ٢٦ يوليو هو عمل تم وفقا لحقوق السيادة المشروعة ، واقترون بما أعلنته مصر من انها ستدفع تعويضا كاملا عادلا لحملة الاسهم . وكان لهذا العمل صدى طيب في كثير من أنحاء العالم وبين كثير من الشعوب ، فان الذين أعربوا فعلا عن موافقتهم على تأميم شركة قناة السويس بواسطة الحكومة المصرية كعمل مشروع من أعمال السيادة يمثلون أكثر من ثلثي سكان العالم .

واستعرض مراحل النزاع وتطوراتها ومنها مذكرة الحكومة المصرية الى الحكومة البريطانية في ١٢ أغسطس بعزمها على صيانة السلام العالمي وتمسكها بميثاق الأمم المتحدة وقرارات مؤتمر يانودونج واستمرارها بعقد مؤتمر يتألف من الدول الموقعة على اتفاقية سنة ١٨٨٨ وغيرها من الدول التي تستخدم القناة لاعادة النظر في اتفاقية القسطنطينية والبحث في توقيع اتفاقية جديدة بين جميع هذه الدول لتؤكد فيها وتضمن حرية الملاحة في القناة . ثم مذكرة مصر الى سكرتير عام الأمم المتحدة في ١٠ سبتمبر التي اقترحت فيها انشاء هيئة للمفاوضة تمثل مختلف وجهات النظر التي أعلنتها الدول التي

تستخدم القناة لحل أزمة القناة بالوسائل السلمية دون مساس بحق مصر في السيادة .

وقال وزير الخارجية ان رفض هذا الاقتراح حال دون اعادة النظر في اتفاقية سنة ١٨٨٨ وقال انه بالرغم مما قامت به الحكومتان البريطانية وفرنسية من استعراضات لقواتهما الحربية ضد مصر وما قامت به من محاولات لتعطيل الملاحة في القناة ، وذلك بسحب الخبراء الفنيين والمرشدين من العمل في قناة السويس فان الحكومة المصرية قد تفرغت بالصبر وعقدت العزم على ان تظل القناة مفتوحة للملاحة . وأعلن ان مصر لا تريد الاعتداء على سيادة احد وانها لن تمارس أي تفرقة او تمييز بين الدول المستخدمة للقناة . وانها لم ترتكب ولا تحمل أية نوايا عنوانية ضد احد ، ولم ترتكب عملا يعد انتهاكا للسلام او خرقا لاي معاهدة وانها عاقدة العزم على مواصلة العمل للوصول الى التسوية وفقا لروح ميثاق الأمم المتحدة ونصوصه . وفي الوقت نفسه فان الملاحة في القناة تجري بكل دقة وكفاية رغما من اعمال التخريب التي عمدت اليها الحكومتان الفرنسية والبريطانية بالاشتراك مع شركة القناة السابقة والتي شملت الامتناع عن دفع رسوم المرور للهيئة المصرية ومحبب المرشدين الاجانب .

وقال ان حكومتى بريطانيا وفرنسا تزعمان ان الحكومة المصرية تعرض السلام الدولي للخطر والواقع ان الحكومتين تحديان حق مصر فيما يسمونه عملا فرديا في تأمين شركة قناة السويس وان تأمين شركة القناة وهو الاجراء الذي قامت به الحكومة المصرية هو عمل يتفق مع حقوقها المعترف بها كدولة مستقلة ذات سيادة وقد اعترفت الامم المتحدة باهمية حق التأمين وقرارها رقم ١٢٦٢٦ بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ حيث قررت الجمعية العمومية حق الشعوب في استخدام موارد ثروتها وذلك طبقا لسيادتها ومبادئ

ميثاق الأمم المتحدة • كما قررت الجمعية العمومية أن تمتنع جميع الدول عن الأعمال المباشرة التي تهدف إلى تعطيل أعمال السيادة لكل دولة وذلك طبقاً لمصالحها العليا •

وأضاف أن الوضع القانوني للموقف يتلخص في أن شركة قناة السويس هي شركة مصرية تخضع للقانون المصري ومصر تمارس حقوقها في السيادة على أراضيها • وحكومة مصر قد منحت الشركة حق حفر القناة في الأراضي المصرية لمدة معينة • وإن مصر تمارس حقوقها المشروعة في السيادة على أراضيها عندما تقرر إنهاء علاقة بين الحكومة المصرية وشركة القناة • وإن ذلك لم يكن إلا أمراً داخلياً يخص مصر وحدها وبالتالي فلا محل لاتهام مصر بأنها بقرار التأميم قد عرضت للخطر السلام الدولي ، أو القول بأنها أخلت بنصوص معاهدة سنة ١٨٨٨ لأن هذه الادعاءات ليس لها أساس سليم من القانون •

إن ممثلي بريطانيا وفرنسا قالوا في مذكرتهما إلى مجلس الأمن في ١٢ سبتمبر أن مصر ترفض التفاوض • والواقع أن ما ترفضه مصر ليس هو التفاوض ولكن إتمام الشروط •

وإن مؤتمر لندن قد سبقته وصحبته استعراضات وتهديدات عسكرية لبريطانيا وفرنسا ضد مصر • وإن الحكومة المصرية لم يؤخذ رأيها - كما كان الواجب - على عقد المؤتمر وتحديد مكانه والدول التي تدعى إليه •

وإن الحكومة المصرية أمعانا منها في رغبتها في السلام قد درست جدياً مسألة اشتراكها في مؤتمر لندن ، ولكن لأسباب كثيرة لم يتحقق ذلك ومن بينها ذلك التهديد باستخدام القوة والإجراءات العسكرية التي استمرت اتخاذها ضد مصر من جانب بريطانيا وفرنسا والجبر الذي دُعيت فيه مصر لحضور مؤتمر لندن إنما كان إنذاراً

نهايا ، بل كان امانة لمصرفهم تكن مدعويين لحضور مؤتمر بل كنا
مطلوبين للمحاكمة .

لقد اشترنا بافاضة الى خطاب وزير خارجية مصر في مجلس
الامن حتى نستعرض جميع مراحل النزاع منذ صدور قرار التأميم
حتى وقت اجتماع مجلس الأمن وهذا يساعدنا على معرفة موقف مصر
من النزاع ووجهة نظرها وموقف بريطانيا وفرنسا ووجهة نظرهما .
وأينا على حق وأينا على باطل .

وبعد سماع خطاب مصر وانجلترا وفرنسا ثم روسيا التي
أيدت اقتراح مصر بتأليف هيئة للمفاوضة كما أيدت حقها في التأميم
ومريكا التي بدأت مشروع تمويل القناة الذي وافقت عليه دول
الثماني عشر في مؤتمر لندن ورفضته مصر ، وقال مندوبها أن أساس
البحث هو إبعاد القناة عن أن تصبح سلاحا سياسيا لدولة واحدة
- بدأت الجلسات السرية لمجلس الأمن في ٩ أكتوبر . كما توالى
الاجتماعات بين فوزى وسنوين لويدي وبينو وهمرشولد وكانت
المحادثات كلها سرية .

وفي فجر يوم ١٤ أكتوبر اجتمع مجلس الأمن وعرض سنلويين
لويدي المشروع البريطاني الجديد بعد المحادثات الاستكشافية التي
تمت ، وهو يتضمن ست مبادئ اتفق عليها ، وتصلح أساسا
لمفاوضة وان على مصر أن تقدم مشروعا اذا كانت مازالت مصرة
على رفض اقتراح الثماني عشر دولة .
وقد صيغ المشروع على الوجه التالي :

وقرر المجلس أن كل تسوية لمشكلة قناة السويس يجب أن
تتم بالاحتياجات الآتية :

١ - المرور عبر قناة السويس يجب أن يكون حرا ومفتوحا للجميع
بنوان تمييز صريح او ضمني وهو ما يجب الاعتراف به ينواء
من الناحية السياسية او الفنية .

٢ - يجب ان تحترم سيادة مصر .

٣ - يجب ان تكون ادارة القناة بمعزل عن سياسة اى دولة .

٤ - يتم الاتفاق على طريقة تحديد الدفع او الرسوم بواسطة اتفاق بين مصر والدول المنتفعة .

٥ - تحديد نسبة عادلة من الرسوم المتحصلة لتحسين القناة .

٦ - فى حالة نشوب نزاع تتم تسوية الامور المعلقة بين شركة قناة السويس السابقة والحكومة المصرية عن طريق هيئة للتحكيم تحدد مهمتها واختصاصها تحديدا واضحا مع شروط مناسبة لدفع المبالغ التى يتبين استحقاقها .

ويرى المجلس ان مقترحات الدول الثمانية عشر تقى بالمطالب التى سبق تحديدها وقد قصد بها ان تؤدى الى تسوية لمشكلة قناة السويس بالطرق السلمية ومما يتفق مع العدالة .

ويلاحظ المجلس ان الحكومة المصرية رغم ما اعلنته عن استعدادها فى المباحثات الاستطلاعية لقبول مبداء قيام تعاون بين السلطات المصرية وبين المنتفعين الا انها لم تقدم مقترحات محددة بما فيه الكفاية لمواجهة الاحتياجات التى سبق ذكرها .

ويدعو المجلس حكومات مصر وفرنسا والمملكة المتحدة ، اواصل تبادل وجهات النظر فيما بينها ، وفى هذا الصدد يدعو الحكومة المصرية لتقديم مقترحاتها سريعا عن ايجاد نظام يواجه المقتضيات الموضحة آنفا ، ويكفل الضمانات للدول المستخدمة بصورة ليست اقل اثرا من تلك التى تهملف اليها مقترحات الدول الثمانية عشرة .

• ويرى المجلس انه ريثما يتم ابرام اتفاقية تسوية نهائية لنظام قناة السويس على اساس المقتضيات الموضحة عليه فان جميعية

المنتفعين بقناة السويس على أساس المقتضيات الموضحة عالية فان
جمعية المنتفعين بقناة السويس التي خول لها تحصيل رسوم عبور
السفن التي يمتلكها المشتركون فيها والسلطات المصرية المختصة
يجب ان تتعاونوا لضمان ادارة القناة بطريقة مرضية وان تكون
القناة مفتوحة للعبور وذلك وفقا لاتفاقية سنة ١٨٨٨ .

وعقب وزير خارجية مصر على مشروع القرار بان المبادئ الستة
التي تم الاتفاق عليها بينه وبين وزير خارجية بريطانيا وفرنسا فان
لمجلس الامن ان يعلن موافقته عليها . اما الجزء الثاني من المشروع
فطلب رفضه ، وقال ان الحكومة المصرية تقترح حل الازمة اقامة
وسيلة للتعاون بين مستخدمي القناة والادارة المصرية للقناة مع
الاعتراف بسيادة مصر ومصالح المستخدمين واقامة نظام عادل
للمرسوم بالاتفاق مع مستخدمي القناة على ان تخصص نسبة معقولة
من اليراد لتحسين القناة .

وفي صباح يوم ١٤ اكتوبر اقترح مجلس الامن على جزئي
مشروع انقرار البريطاني الفرنسي ووافق بالاجماع على الجزء الاول
منه الذي يتضمن المبادئ الستة التي تم الاتفاق عليها بين وزراء
خارجية الدول الثلاث باعتبار هذه المبادئ كفيلة بتسوية مشكلة
قناة السويس .

ورفض المجلس الجزء الثاني من المشروع على اثر استخدام روسيا
حق الفيتو وامتناع يوغوسلافيا عن التصويت . رفعت الجلسة بعد
ان تقرر تأجيل مجلس الامن الى اجل غير مسمى .

وكانت الدوائر الدبلوماسية متفائلة فقد صرح دالاس ان الفيتو
الروسي لن يكون له اي اثر ضار على موقف الغرب ، وان المباحثات
ستستمر تماما كما لو لم يكن هناك فيتو .

* وقد ابدت انجلترا ارتياحها لان تسعة من المندوبين الاحد عشر

في مجلس الأمن وافقوا على المشروع البريطاني الفرنسي . كما صرح
بيثو وزير خارجية فرنسا بأن تسع دول من احدى عشرة دولة اعتبرت
مقترحات الدول الثماني عشرة صالحة ، واعتبرت بأن الجمعية
المنتعنه بالقناة دور يمكن ان يصبح بالغ الاهمية .

وقال شبييلوف وزير خارجية روسيا انه يعتقد انه امكن احراز
بعض التقدم وان المجلس قام بعمل هام وايجابي وتمنى ان تنجح
المفاوضات المقبلة ، وان تشطب مشكلة القناة من جدول اعمال
مجلس الأمن ومن اذهان العالم .

واعتبر داج همرشولد السكرتير العام للأمم المتحدة ان القرار
الذي أصدره المجلس اوجد نقطة بداية قيمة في طريق الوصول الى
حل عادل وسلس لمشكلة القناة . وقال انه سيقبل يشجع الاتصالات
بين حكومات مصر وفرنسا وبريطانيا للوصول الى حل .

والواقع ان المعنى الحقيقي للمبادئ الستة التي انتهت اليها
مناقشات مجلس الأمن هو ان مصر حققت كل ما ارادت . وهذا
واضح مما يأتي :

١ - تصريحات مصر الموجهة الى جميع الدول بشأن احترام معاهدة
سنة ١٨٨٨ الخاصة بضمان حرية الملاحة في قناة السويس .

٢ - مذكرة مصر بالرد على الدعوى الموجهة اليها لحضور مؤتمر لندن
الاول .

٣ - رد مصر على لجنة منريس .

٤ - مذكرة مصر التي بعثتها الى جميع الدول بعد هفر لجنة منريس .

٥ - مذكرة مصر الى مجلس الأمن بعد ان أخطرت بريطانيا وفرنسا
بالموقف الناشئ عن تأميم قناة السويس .

فانه يبين بوضوح وجلاء من مراجعة هذه الوثائق جميعها ان مصر كانت تنادى بالمبادئ الستة منذ اُمتت شركة قناة السويس ، وانها في مباحثات وزير خارجية مصر مع وزيرى خارجية بريطانيا وفرنسا قد حصل على موافقتها على هذه المبادئ لتكون أساسا للمفاوضة . وقد تضمن مشروع القرار هذه المبادئ ووافق عليها مجلس الامن بالاجماع فكان ذلك نصرا عظيما لوجهة النظر المصرية وكان المفهوم ان قرار مجلس الامن قد فتح باب المفاوضة على أسس قبلها الطرفين المتنازعين وانه بات مقرر انهاء النزاع بالطرق السلمية ولكن الغريب ان انتونى ايدن رئيس وزراء بريطانيا صرح في ١٥ اكتوبر بان بريطانيا لم تستبعد استخدام القوة . فاحتجت مصر لدى مجلس الامن على تصريحات ايدن باعتبار انها تعرقل المفاوضات لحل أزمة قناة السويس .

كما انه بدت نغمة جديدة لا تتفق مع ما انتهى اليه مجلس الامن من رفض الجزء الثانى من المشروع الفرنسى البريطانى ذلك انه صدر بلاغ رسمى بعد اجتماع ايدن وموليه ووزيرى خارجيتهما في ١٧ اكتوبر جاء فيه ان المجتمعين بحثوا الموقف الناشئ عن الاقتراع الاخير في مجلس الامن على مشروع القرار الفرنسى والبريطانى وقرروا التمسك بالمطالب الواردة في الجزء الاول من القرار الذى وافق عليه المجلس بالاجماع . اما فيما يختص بتنفيذ هذه المطالب فقد قرروا التمسك ايضا بالجزء الثانى من مشروع القرار الذى نال تسعة أصوات ولكنه عورض بالغيتو من روسيا .

ووفقا للقرار فان مقترحات الدول الثماني عشرة التى تتضمن الإدارة الدولية للقناة يجب ان تكون اساس التسيوية الا اذا قدمت الحكومة المصرية مقترحات اخرى لنظام يواجه المطالب ، ويكفل للمول المنتفعة بالقناة ضمانات لا تقل فى اثرها عن الواردة فى مقترحات

الدال الـ ١٨

وإن الحكومتين على استعداد لان تبحثا معا اية مقترحات من هذا النوع كما تبادل الوزراء وجهات النظر بصعقة عامة بشأن مشاكل الشرق الاوسط الاخرى . وقرروا ابقاء الاتصال المستمر بينهما حول هذه المسائل بروح الصداقة الفرنسية البريطانية الوثيقة .

فيم اذن كان عرض النزاع على مجلس الامن ، واصدار المجلس لقراره بالموافقة على الجزء الاول من المشروع المتضمن المبادئ الستة ورفضه الجزء الثانى الذى تضمن مقترحات الدول الثمانى عشرة بشأن الادارة الدولية للقناة وجمعية المنتفعين بالقناة .

لقد اصيبت العلاقات بين طرفى النزاع بنكسة ، واصبح وقوع العدوان المسلح وشيكاً بعد ان عادت نفعة التهديد باستخدام القوة فى الظهور وبعد ان قطع السبيل على اجراء المفاوضات بحرية على اساس المبادئ الستة التى وافق عليها مجلس الامن . هذا فى الوقت الذى اعلن فيه فى مصر ان المفاوضات ستبدأ فى خلال الاصبوع الذى يبدأ فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٥٦

هجوم القوات الاسرائيلية

كانت مصر تنتظر بدء المفاوضات بشأن أزمة القناة على أساس المبادئ الستة التي وافق عليها مجلس الامن بالاجماع . واعلنت مصر بلسان وزير خارجيتها انها مستعدة لبذل مافي وسعها للوصول الى اتفاق يحترم حقوق مصر وحقوق الدول الاخرى .

وقد صرح داج همرشولد سكرتير عام الامم المتحدة بأنه اذا لم يسو النزاع القائم حول قناة السويس بالمفاوضات فإنه ينبغي اعادته الى الامم المتحدة وذلك بالتطبيق لنصوص ميثاق الامم المتحدة .

لقد اصبح الطريق مرسوما ، فالمباحثات ستبتم ابتداء من ٢٩ اكتوبر على اساس المبادئ الستة واذا لم يسو النزاع عن طريق المفاوضات فلا مناص من الرجوع الى هيئة الامم المتحدة . . . وكان المفهوم ان طريق السلام وانها الازمة طريق ممهد .

ولكن الغريب انه في ٢٤ اكتوبر صرح ديكسون مندوب بريطانيا الدائم في الامم المتحدة بأن الموقف بشأن قناة السويس لا يزال خطيرا . وان بريطانيا وفرنسا على استعداد لبحث اية مقترحات يكون لها اثر في الاحتفاظ بالقناة كمنع منى عالمي وكفالة حقوق جميع الدول بما فيها مصر . واذاف ان بريطانيا لا تقبل وضع القناة تحت اشراف دولة واحدة وان الكلمة الآن لمصر وعليها ان تقدم مقترحاتها .

هل القافلة تسير الى الامام ام انها تعود الى الوراء ؟؟ هل تعود

بريطانيا الى مشروع تدويل القناة الذى رفضته مصر ولم يوافق عليه مجلس الامن .

وفي الساعة الحادية عشر من مساء ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٥٦ هاجمت قوات الجيش الاسرائيلى الاراضى المصرية فى منطقة الكونتلا جنوب صحراء سيناء داخل الحدود المصرية .

واذاعت اسرائيل بلاغا بأن القنصوات الاسرائيلية هاجمت الكونتلا ومنطقة رأس الناب ، وإن القوات الاسرائيلية احتلت موقعا على مقربة من ملتقى الطرق صوب قناة السويس . وقال البلاغ الاسرائيلى ان هذا الهجوم كان ضروريا بسبب الهجمات المصرية على المدنيين وعلى المواصلات البحرية والبرية الاسرائيلية لانزال الدمار بها وسلب أهاليها امكانيات الوجود السلمى .

ولقد اصدرت الحكومة المصرية بيانا رسعيا جاء فيه ان اسرائيل قامت بعمليات عسكرية داخل الحدود المصرية . متتهكة بذلك القوانين الدولية وميثاق هيئة الامم المتحدة واتفاقية الهدنة ، وان هذا العمل من جانب اسرائيل يعتبر عملا عدوانيا ضد مصر وصلامة اراضيها وامنها . وبناء على ذلك فان الحكومة المصرية تحتفظ بنفسها بحق اتخاذ جميع الاجراءات التى يخولها لها ميثاق الامم المتحدة ومن بينها الدفاع عن النفس .

وقد قامت اسرائيل بهذه العمليات رغم ما اعلنته على لسان المسئولين فيها من انها لن تقوم بأى عمل عدوانى ، وان تعبثها لقواتها ما هو الا لغرض وقاية حدودها . وانه رغم التصريحات التى أفضى بها رئيس وزراء اسرائيل والتى جاءت ايضا على لسان سفير اسرائيل فى واشنطن فى ٢٨ اكتوبر من ان اسرائيل تعهدت بانها لن تكون البائدة بالعدوان ، فقد ثبت كذب هؤلاء المسئولين ودل على أن غرضهم كما هو ظاهر الآن هو تضليل الراى العام

العالمى فى حين كانت النية مبيتة لديهم على القيام بهجوم غادر على مصر . وان هذه العمليات التى قامت بها اسرائيل فى ٢٩ اكتوبر ما هى الا جزء من سلسلة الاعتداءات التى قامت بها اسرائيل فى خلال السنة الماضية ضد الحدود المصرية والعربية . والفرض منها خلق حالة من التوتر المستمر ، وتهديد السلام فى الشرق الاوسط وذلك رغم ادانتها مرارا امام المنظمات الدولية .

وفى نطاق الدول العربية استمدت جيوش العرب على حدود اسرائيل واعلنت حالة الطوارئ فى جميع الجيوش العربية لمواجهة الموقف بعد الاعتداء الاسرائيلى على الحدود المصرية . واعرب المسئولون فى الدول العربية عن وضوح امكانياتهم تحت تصرف مصر تنفيذا للاتفاقيات العسكرية ضد اسرائيل . وظلت الاتصالات مستمرة بين الحكومات العربية لاتخاذ موقف موحد .

ولم تستطع اسرائيل من يوم ٢٩ اكتوبر عندما عبرت قواتها الحدود المصرية حتى يوم ٣١ اكتوبر ان تحقق أى نجاح امام القوات المصرية ، غير انه لم يلبث ان بدت مظاهر تدل على ان هناك مؤامرة تدبر ضد مصر وان هناك دولا اخرى تشترك فى هذا العدوان المسلح .

ان المؤامرة بدت دلائلها من شهرين قبل العدوان عندما اعلن بن جوريون رئيس وزراء اسرائيل فى ٢٣ سبتمبر ان اسرائيل عثرت على حليف جديد قوى وكان يعنى فرنسا ، وقامت فرنسا سرا بشحن ٣٠ مقاتلة نفاثة من طراز ميسير الى اسرائيل زيادة عما شحنته من قبل .

وكانت فرنسا تريد القضاء على عبدالناصر بعد ان امم القناة بايام قلائل فبعت جنى موليه وزير دفاعه الى لندن ليتفاوض فى سبيل اعداد خطة عسكرية مشتركة لاعادة احتلال القناة . وبينما كان

الدبلوماسيون يشتركون في مؤتمرات لندن ويوجهون النداءات الى الامم المتحدة كانت القوات البريطانية والفرنسية تتجمع في قبرص . وطلبت الدبابات بلون الرمسل الاصفر ، وطبعت العطة اللازمة لقوات الاحتلال ووضعت الحطط للاستيلاء على طائرات النقل المدنية كان الهدف هو العدوان على مصر ولم يكن في الحطط التي وضعت في هذه المرحلة اى دور لاسرائيل .

وفي ١٦ اكتوبر طار ايدن وسلوين لويدي الى بارميس للاجتماع بموليه وكريستيان بينو اجتماعا سريا دام خمس ساعات ، ويبدو انه في هذا الاجتماع تم وضع الحطة للاعتداء على مصر . وقد اخفى سلوين لويدي خطة العدوان عن الولايات المتحدة . ولعبت فرنسا في المؤامرة دور المحرض بينما قامت بريطانيا بدور الشريك واستخدمت اسرائيل كوسيلة للتنفيذ .

هذا من ناحية ومن ناحية اخرى كانت بريطانيا ترسل لاسرائيل الطائرات النفاثة وتمدها بجميع الاسلحة الاخرى التي تحتاجها حتى تكون خصما قويا امام الدول العربية .

وفي ٢٦ اكتوبر سافر الكونت دي شانيل سفير فرنسا بالقاهرة الى باريس تنفيذ الاستدعاء حكومته له . وكان سفره لمدة غير محددة .

وعندما هاجمت قوات اسرائيل الاراضي المصرية اشترك في الهجوم الذي قامت به القوات الامرائيلية في شبه جزيرة سيناء عدد ضخم من الطائرات الفرنسية يقودها طيارون فرنسيون بملابسهم العسكرية وذلك قبل تقديم الانذار البريطاني الفرنسي لمصر . وقد شهد بذلك مندوب جريدة المانشستر جارديان في تل ابيب .

وقد ثبت كذلك ان دبابات الجيش الفرنسي شحنت الى حيفا

حيث تم طلاؤها بعلامات وإشارات جيش إسرائيل ، وأن طائرات فرنسا كانت في مطارات تل أبيب قبل بدء العدوان . وأن الاعتماد على مصر دبر قبل تأميم قناة السويس نظراً لأن مصر خطر على النفوذ البريطاني الفرنسي في الشرق الأوسط . وكان تأميم قناة السويس عاملاً في الإسراع بالهجوم الذي اشتركت فيه قوات فرنسا وبريطانيا البرية والجوية . وهذا ما أثبتته وكالة الاسوشيتدبريس الأمريكية قد اعترفت وزارة الطيران الفرنسية بأن طيارها كانوا داخل إسرائيل أثناء العدوان على سيناء . وقد كشف موسى ديان رئيس أركان القوات الإسرائيلية عن المؤامرة البريطانية الفرنسية الإسرائيلية للهجوم على مصر . وقال إن إسرائيل قامت بمجازفة محسوب حسابها بسبب تلقيها معونة بريطانية فرنسية في هجومها على مصر . وأضاف أنه كان يصرف أن هناك قوات بريطانية وفرنسية في قبرص ، وأن بريطانيا وفرنسا كانتا تصدران بيانات عن نيتهما .

هذا وقد تعرضت مصر لعدوان غادر من بريطانيا وفرنسا في الوقت الذي كانت تنافح فيه عن نفسها ضد العدوان الإسرائيلي إذ قامت الطائرات البريطانية والفرنسية يوم ٢١ أكتوبر بالقضاء لقنابل على المدن المصرية: القاهرة والاسكندرية وبورسعيد وسانسويس والاسماعيلية ، كما هاجمت المطارات المصرية المدنية والعسكرية وهكذا انكشفت المؤامرة المثلثة ضلماً مصر لغرض إخضاع الشعب المصري والانتقاص من سيادته وحقوقه المشروعة .

وقد بدأت وحدات الاسطول البريطاني والفرنسي في التحرك الى شرق البحر الأبيض المتوسط . وأعلن ايند وموليه هذه القرارات في ٣٠ أكتوبر وقال ايند أن الغرض من الهجوم هو فصل القوات المحاربة وضمان حرية الملاحة بالقناة .

ولكن في الواقع كان هذا غرضاً ظاهرياً فقط ، وسبباً للعدوان غير حقيقي أما السبب الحقيقي فقد كشف عنه أيدن بعد ذلك في خطاب القاء في اجتماع شباب حزب المحافظين اذ صرح بأن الامر لم يكن موضوع قناة السويس ولا مجرد نزاع بين مصر واسرائيل بل ان الخطر الذي كان يهدد مصالحهم هو نمو قوة مصر العسكرية وتطورها . بزعامه جمال عبد الناصر . وأن الغرض الاساسي للحملة هو ضرب قوة مصر ونزع سلاح العرب ووضعهم تحت رحمة الاستعمار الانجليزي والاستعمار الفرنسي .

وليس سياسة اضعاف مصر بنت اليوم وليكنها سياسة مرسومة من عشرات السنين رايناها في كل المفاوضات السياسية التي جرت بين مصر وبريطانيا منذ عام ١٩٢٠ وقد فرض علينا الانجليز البعثة العسكرية البريطانية عام ١٩٣٦ مع المعاهدة . وكان كل هم البعثة هو قص اجنحة جيش مصر وتزويده بالاسلحة القديمة التي لم تعد تستعملها الجيوش الحديثة . ورايناها لما فرضت الحكومة البريطانية حظر الاسلحة علينا وتركنا اسرائيل تستورد أحدث الاسلحة وأحدث الطائرات .

ورايناها على مر السنين وانجلترا تضع العقبات في طريق بناء مصانع الاسلحة في بلادنا .

ان أيدن لم يرسل الاساطيل لبلادنا ليستعيد القناة . لقد ارسلها ليحطم قوة مصر وقوة العرب . ان سياستهم دائما اضعاف العرب عسكريا حتى يمجزوا عن رفع رهسهم والتحرر من التدخل الاجنبي والسيادة الاجنبية .

وكان قرار تامين القناة ورغبة بريطانيا في تدويل القناة هي الفرصة التي استغلتها بريطانيا وفرنسا لحبك خيوط المؤامرة . فان هجوم اسرائيل على مصر جزء من المؤامرة الغربية لتدويل القناة .

وان الغرض المقصود من اتحاد الجيش الاسرائيلي ناحية القناة هو اضطراب حركة الملاحة في القناة ومن ثم تتهم الحكومة المصرية بجزرها عن ادارة هذا المرفق ، وبهذه الطريقة تكون الدول الغربية قد سعت الى خلق ذريعة لارسال جنودها الى منطقة القناة .

وكان هناك اسباب ظاهرة غير حقيقية تتذرع بها بريطانيا لتبرير عدوانها على مصر فقد صرح ايدن بأنه لولا التدخل المسلح لبريطانيا لوقعت حوادث خطيرة في ائشرق الاوسط . وهو بذلك التصريح يحاول أن يخفى نتائج عدوانه بعد أن امتنكرته شعوب الارض .

ولعل من الاسباب الظاهرية التي تذرعت بها بريطانيا ما خشيته من ازدياد النفوذ الشيوعي في مصر لمجرد أن مصر اشترت اسلحة من الدول الشرقية عندما رفضت بريطانيا أن تبيعنا الاسلحة التي نحتاج اليها تشيا مع سياسة اضعافنا . فلم يكن هناك نفوذ شيوعي في مصر ولم تكن لنسمح لاية دولة كانت ان تسيطر في ارضنا لاننا نسمى الى تدعيم استقلالنا وليس الى استبدال نفوذ دولة بأخرى . وليس صحيحا ما صرح به ايدن من انه كانت هناك مؤامرة شيوعية هي التي جعلت بريطانيا تشن هجومها على مصر . وقد تحديناهم أن يثبتوا صحة هذه المؤامرة فلم يستطيعوا لان هذا الكلام مخلق رلا يستند الى دليل .

والواقع ان بريطانيا اجست ان سلطانها في الشرق بدأ يتقلص وانه اشرق أصبح قوة يحسب لها حساب . فلقد فاز الوطنيون باغلبية ساحقة في انتخابات الاردن . وانتخب النواب الذين أعلنوا معارضتهم لحلف بغداد وأعلنوا أن دخول القوات العراقية الاردن يعتبر ضما لبلادهم للحلف . وطالبت أغلبية أعضاء البرلمان الجديد بإلغاء المعاهدة البريطانية الاردنية والحصول على المعونة من الدول العربية .

وكان رأى مصر أن تدخل المعركة اذا حدث أى غزو للاردن، وإن الغرض من اعتداءات اسرائيل عليها فى شهر اكتوبر سنة ١٩٥٦ - الابهام بأن مصر غير قادرة على نجدة الاردن ، وانه لذلك يجب ألا نعيش فى عزلة عن العرب لاننا اذا عزلنا فسنهزم كل على حدة . فرأت بريطانيا انه من المناسب استغلال أزمة القناة لضرب قوة مصر بوصفها زعيمة الدول العربية .

وقد أثار حفيظة فرنسا انه عندما دبرت الحكومة الفرنسية موضوع خطف الزعماء الجزائريين الخمسة مع قائد الطائرة التى كان معروفا انها تقل المجاهدين الى تونس لاجراء مفاوضات بشأن الجزائر وتم نقل الزعماء الى مطار حربي بالجزائر حيث استقبلهم رجال الجيش الفرنسى المسلح ووضعوا القيود على ايديهم - بدأت ثورة عنيفة فى تونس ومراكش والجزائر احتجاجا على خطف فرنسا للزعماء الجزائريين وقامت الاضطرابات والمظاهرات فى كل مكان .

وأعلن الاضراب العام فى جميع الدول العربية من الخليج الفارسي الى المحيط الاطلسى ليعتنوا عن سخطهم لصيانة فرنسا الاستعمارية وتأكيدهم الكفاح حتى يفرج عن زعماء الجزائريين . واستنكرت مصر الاجراء التمسقى الذى قامت به السلطات الفرنسية ضد الزعماء الجزائريين .

ولقد شكت فرنسا مصر لمجلس الامن متهمة اياها بأنها تبذل المجاهدين الجزائريين بالاسلحة . وقال موليه رئيس وزراء فرنسا ان مصر مسئولة مباشرة عن حادث السفينة أبوس التى كانت تحمل أسلحة لثوار الجزائر .

وكانت أزمة القناة فرصة سانحة لتضرب فرنسا ضربتها وتكسر شوكة مصر وتحطم قوتها وقوة العرب .

وقد ظهرت فى تلك الاثناء ايضا قوة العرب وتضامنهم فى

صور اتفاق عسكري بين مصر وسوريا والاردن • وتم بمقتضاه
توحيد القيادة بين الدول الثلاث ويتولاها اللواء عبد الحكيم عامر في
حالة أي اعتداء • وقد تسلم قائد الجيش الاردني اللواء أبو نوار
أسلحة ومعدات من مصر وسوريا ومعونة مالية من المملكة السعودية .
وأصبح يمتلك بفضل هذه المساعدات أسلحة تكفي لصد أي عدوان
اسرائيلي •

كما انه غداة التأميم أعلن الرئيس عبد الناصر أن سوريا قررت
أن تتحد مع مصر اتحادا حرا سليما لتدعيم مبادئ العزة والكرامة
ولترسي مبادئ القومية العربية والوحدة العربية •

وكذلك صرح الرئيس شكري القوتلي في ٦ أكتوبر أن الاتحاد
بين سوريا ومصر أمر مفروغ منه وحيثم في وقت قريب جدا •
وقال ان الاتحاد العربي سائر في طريقه •

وعكذا كان الغرض من العدوان القضاء على القومية العربية
والقضاء على مبادئ الوحدة والتضامن العربي • وكان الاستعمار
يريد القضاء على المثل وعلى المبادئ في مصر وفي سوريا حتى
يستطيع ان يطمئن الى أن القومية العربية قد تبددت وتفتكت وان
أعداء الاستعمار من العملاء سيعملون معهم على أن يحققوا هذا
الهدف • لذلك طلبت مصر من القوات السورية في أول أيام الحركة
الا تشترك القوات السورية في المعركة حتى تكون على استعداد
لتدافع عن القومية العربية في قلبها ، ذلك أن لاستعمار كان يبيت
لنا أمرا ، ويريد أن ينشر ميدان المعركة حتى يصفى العناصر
الوطنية وحتى يقيم من عملائه في سوريا ركيزة ليضعها ضمن مناطق
النفوذ وبذلك يهدد الأوضاع الوطنية والأوضاع القومية ويضع هذه
المنطقة كلها داخل مناطق النفوذ •

ولقد أوضحنا فيما تقدم أن هجوم القوات الاسرائيلية كان يخفي

وراءه مؤامرة بين بريطانيا وفرنسا واسرائيل . وان الدول الثلاث
كان من مصلحتها كسر شوكة مصر وتحطيم قوتها وانقضاء على
القومية العربية والوحدة العربية . وان مؤامرة العدوان الثلاثي
قامت فيها فرنسا بدور المحرض بينما قامت بريطانيا بدور الشريك
واستخدمت اسرائيل كمطية للتنفيذ . وكشفتا عن الاستيلاء والدوافع
التي دعت كلا من بريطانيا وفرنسا للاقدام على العدوان المسلح على
ارض الوطن تحت ستار فصل القوات المحاربة وضمان حرية الملاحة
في القناة .

وحين قامت اسرائيل بهجومها المفاجيء امتطاعت مصر ان
تسيطر على ارض المعركة واستطاع سلاحنا الجوي السيطرة على
سما المعركة وحتى ٣١ من اكتوبر كانت قواتنا البرية والجوية
متفوقة تفوقا ساحقا وكانت خسائر اسرائيل ١٨ طائرة وخسائرنا
طائرتين :

الانذار البريطاني الفرنسي

فى الساعة السادسة والنصف من مساء يوم ٣٠ اكتوبر وجهت
بريطانيا باسمها واسم فرنسا الى الحكومة المصرية انذارا بالآتى :
(١) ايقاف جميع الاعمال الشبيهة بالحربية فى البر والبحر
والجسر .

(٢) سحب جميع القوات العسكرية الى مسافة ١٠ اميال من
قناة السويس .

(٣) ان تقبل مصر احتلال الاراضى المصرية بواسطة القوات
البريطانية والفرنسية للمواقع الرئيسية فى بورسعيد والاحماعيلية
والسويس .

واعطيت الحكومة المصرية مهلة ١٢ ساعة للرد على هذا الانذار
وتنتهى المهلة فى الساعة السادسة والنصف من صباح الاربعاء ٣١
اكتوبر بتوقيع القاهرة . وتضمن الانذار انه اذا لم تتسلم بريطانيا
وفرانسا الاجابة فى الوقت المحدد فانهما تتدخلان بالقدر الذى
تريانه ضروريا لضمان اجابة مطالبهما .

وقد تسلم نص الانذار البريطانى الاستاذ سامى ابو الفتوح
سفير مصر بلندن فى الساعة السادسة والنصف من مساء يوم ٣٠
اكتوبر بتوقيع القاهرة . واطلقت السفارة البريطانية فى القاهرة
بهذا الاجراء .

كما سلم مسيو دروجيه القائم بأعمال فرنسا السيد/حسين

عزيز وكيل وزارة الخارجية في مقابلة عاجلة تمت الساعة الخامسة مساء ٣٠ أكتوبر اذار الحكومة الفرنسية .

وطلبت السفارة البريطانية في القاهرة الى رعاياها ورجال السفارة وزوجاتهم الرحيل عن القاهرة . وقد غادرت القاهرة زوجة السفير وزوجات رجال السفارة واطفالهم وموظفات السفارة في صباح صباح يوم ٣٠ أكتوبر .

ولقد وجه الينا الانذار في وقت كانت الملاحه فيه مستمرة ولم تهدد اطلاقا وفي الوقت ذاته كانت القوات المصرية تحتشد لمقاومة القوات الاسرائيلية المعتدية .

ووافقت اسرائيل على الانذار الذي وجه اليها ايضا لان من مصلحتها أن تكون القوات المصرية بعيدة عشرة أميال من القناة . ووافقت على ايقاف القتال لانها هي المعتدية ، وكانت قواتنا منتصرة وترغمها على الارتداد .

أما في مصر فقد استندى الرئيس جمال عبدالناصر في الساعة العاشرة والنصف من مساء يوم ٣٠ أكتوبر السفير البريطاني ونبهه الى أن الانذار الذي وجهته بريطانيا باسمها واسم فرنسا الى الحكومة المصرية لا يمكن قبوله بحال ، وانه اعتداء على حقوق مصر وكرامتها وامتهان صارخ لميثاق الامم المتحدة . ففي الوقت الذي تدافع فيه مصر عن نفسها داخل أراضيها ضد الاعتداء الاسرائيلي تتخفز بريطانيا على المعتدى عليه . وأنذر الرئيس بأن مصر لايسمحها ازاء أى عدوان عليها الا أن تدافع عن حقها وكرامتها .

واستندى السيد الرئيس القائم بأعمال السفارة الفرنسية وأبلغه رفض مصر للانذار .

واستندى السيد الرئيس القائم بأعمال السفارة الفرنسية

الروسي وسفير يوغوسلافيا والقائم بأعمال السفارة الهندية وسفير
أندونيسيا وأحاطهم سيادته علما بالموقف وحملهم برسائل الى
ايزنهاور وبولجانين وتيتو ونهرو وسوكرانو .

وقررت مصر ألا توقف القتال مادامت القوات الاسرائيلية في
أراضيها لأنها في حالة دفاع شرعى عن أراضيها التي اعتلت عليها
اسرائيل .

وفي نفس الوقت وبعد انتهاء المهلة المحددة في الانذار قررت
بريطانيا وفرنسا الهجوم على مصر بل أكثر من هذا ، فقد صرح
ايدن بأن القوات البريطانية والفرنسية ستمتجه الى منطقة قناة
السويس حتى اذا قبلت مصر واسرائيل الانذار النهائي الذى وجه
اليهما بوقف القتال قبل الساعة السادسة والنصف من صباح
الاربعاء ٣١ أكتوبر .

ولقد كان الانذار البريطانى الفرنسى مفاجئة لامريكا ، وطلب
ايزنهاور من ايدن وموليه سحب الانذار الموجه الى مصر بانزال قوات
بريطانية فرنسية فى قناة السويس كما طلب منهما تسوية أزمة
الشرق الاوسط بالوسائل السلمية بدلا من القوة المسلحة . ولكن
ايدن وموليه لم يستجيبا لطلب امريكا .

وأعلن ايدن فى مجلس العموم البريطانى فى ٣١ أكتوبر أنه
يجب على بريطانيا أن تحمي مصالحها الحيوية فى الشرق الاوسط
سواء بموافقة امريكا المبدئية أو بدونها .

هذا فى الوقت الذى استنكر فيه العالم كله العدوان البريطانى
الفرنسى الاسرائيل على مصر . فاستنكرت تشييكوسلوفاكيا العدوان
على مصر واعتبرته انتهاكا لميثاق الامم المتحدة وأخلايا بالالتزامات
الدولية التى ارتضتها اسرائيل بمقتضى اتفاق الهدنة . وأعلنت

حكومة الهند أن الانذار البريطاني الفرنسي على مصر يعتبر خرقا صريحا لميثاق الأمم المتحدة . كما أعلنت الصين الشعبية أن هذا الإجراء المتهور سيلقى مقاومة قوية ليس من الدول العربية فحسب بل ومن كل الشعوب المحبة للسلام في المناطق الآسيوية والأفريقية وسائر أنحاء العالم . واحتجت حكومتها على الاعتداء الصارخ على مصر لأن فيه استفزازا صارخا لشعوب الدول الآسيوية والأفريقية. وتهديدا خطيرا للسلام العالمي . وأيدت مصر في كفاحها .

بل إن الحرية لم تعد انصارا لها حتى في بريطانيا ذاتها من أنصار الحرية ومحبي السلام . فقد هاجم نواب حزب العمال ايدن هجوما عنيفا في مجلس العموم بسبب الاعتداء الغادر على مصر وطالبوه بالاستقالة من الوزارة . وقال جيتسكل زعيم حزب العمال أن الشعب البريطاني صدم وأحس بالعار لأن الطائرات البريطانية تضرب مصر بالقنابل لادفاعا عن نفسها ولكن تحديا لميثاق الأمم المتحدة . وناشد جيتسكل نواب المحافظين العدول عن تأييد ايدن في موقفه للتخلص منه وتأليف حكومة جديدة . وعقب لورد أتلي الرئيس السابق لحزب العمال البريطاني بأنه يتعين أن يوضع حد لهذا الجنون قبل كل شيء . ووصف العدوان البريطاني الفرنسي على مصر بأنه أمر سيء يدل على الغباء .

وقد استقال وزير الدولة البريطاني اتونني ناتنج من منصبه احتجاجا على هجوم القوات البريطانية على مصر . كما استقال مستشار ايدن من منصبه .

وقام طلبة ستة جامعات بريطانية بظواهرات احتجاجا على سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط .

وحاول رئيس وزراء بريطانيا في بيانه الذي ألقاه في مجلس العموم ظهر يوم ٣ نوفمبر أن يتنصل من تبعات الأعمال العدوانية

الوحشية التي تقوم بها القوات المسلحة البريطانية الفرنسية ضد الشعب المصري . وحاول أن يبرر العدوان البريطاني الفرنسي على مصر برغبة كل من بريطانيا وفرنسا في إيقاف الحرب الدائرة بين كل من مصر وإسرائيل بصفة نهائية .

ولكنه من الواضح أن الحرب القائمة وقتذاك لم تكن بين مصر وإسرائيل وإنما بين مصر من جهة وبين كل من بريطانيا وفرنسا من جهة أخرى .

وقد أذاعت الحكومة المصرية في ٣ نوفمبر بياناً رسمياً جاء فيه أن الحرب بيننا وبين بريطانيا وفرنسا اللتين تهاجم قواتهما المسلحة المدنيين المصريين في مدنها وقراهم فتهدم المساكن والمستشفيات والمعابد ، وتذهب أرواح الشيوخ والأطفال والنساء بلا تمييز ولا رحمة وبصورة تشتمل منها النفوس المتعددة - هذه الحرب تدور بيننا وبين فرنسا وبريطانيا وليس بيننا وبين إسرائيل . والرأي العام العالمي يدرك حقيقة الموقف تمام الإدراك .

وصرح ريتشارد نيكسون نائب الرئيس الأمريكي بإزنهاور بأن معارضة أمريكا للأجراء العسكري البريطاني الفرنسي ضد مصر كانت إعلاناً لاستقلال أمريكا عن التقاليد الاستعمارية لهاتين الدولتين بعد أن تجلت في سياستهما نحو إفريقيا وآسيا . وقال أنه استخدام القوة خطأ إذا التجأ إليها أعداؤنا وهو خطأ أيضاً إذا التجأ اليه اصداؤنا .

ووافق المؤتمر الاشتراكي الدولي على مشروع القرار باستنكار العدوان على مصر . قدم مشروع القرار هيو جيتسكل زعيم حزب العمال البريطاني . وقد انسحب الوفد الفرنسي من المؤتمر معشياً احتجاجاً على المشروع . وكان المشروع يتضمن اتهام الحكومة البريطانية وحكومة جى موليه رئيس وزراء فرنسا الاشتراكي

بالاعتداء على ميثاق الأمم المتحدة وتحدى القرارات التي وافقت عليها
أغلبية الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ووصف شبيلاوف وزير خارجية روسيا ما أقدمت عليه بريطانيا
وفرنسا من القاء القنابل على مصر بأنه عمل من أعمال المصائب
وطالب بريطانيا وفرنسا بوقف عدوانهما على مصر وإعطاء الأمم
المتحدة السلطة في الإشراف على السلم في الشرق الأوسط .

كما احتجت الحكومة السوفيتية لدى بريطانيا وفرنسا على
حصار السواحل المصرية وبعض موانئ البحر الأبيض الأخرى .
وقالت روسيا أن هذا العمل يعد خرقا لاتفاقية سنة ١٨٨٨ نظرا
لإعلان الدولتين أن بعض مناطق البحرين الأبيض والأحمر ممنوعة
وجاء في الاحتجاج أن هذه الأعمال العدوانية تثير الشعوب المحبة
للسلام في جميع الدول ، وأن الحصار البحري أدى إلى استحالة
استخدام قناة السويس مما يعد انتهاكا صريحا لاتفاقية سنة ١٨٨٨
وحملت مسئولية النتائج المحتملة لهذه الأعمال للحكومتين البريطانية
والفرنسية . ووصفت الحكومة السوفيتية العمليات التي تقوم بها
إسرائيل وفرنسا وبريطانيا في الشرق الأوسط بأنها عمليات
عدوانية وتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة .

لقد وجهت الحكومة المصرية نداء باسم شعب مصر إلى جميع
دول العالم جاء فيه أن شعب مصر يخوض معركة البقاء والشرف .
وهو لا يقاتل من أجل نفسه وبلده فقط بل هو يقاتل من أجل العالم
المتحضر كله . وما دام العدوان على مصر مستمرا في إقليمها متحديا
لقرارات الأمم المتحدة فإن مصر ستستمر في القتال بكل عزم وإصرار
وبكل ذرة في كيانها ضد قوى الشر وفي حصيل حياته كريمة تستحق
أن يعيشها الإنسان . وناشدت مصر العون من المتطوعين والأسلحة

وغير ذلك من كل أولئك الذين مازالوا يحترقون في جميع انحاء العالم كرامة الانسان حكم القانون في العلاقات الدولية .

وشعرنا على الفور اننا لسنا وحدنا ، وان الدنيا كلها معنا .
الذين يحاربوننا ليس معهم شعوبهم ، ان كل عمال بريطانيا ،
وكل مفكرها ، وكل اصحاب الراى والفكر معنا ونصف الشعب
الفرنسى لا يؤيد حكومته في خطوتها الجنونية ، ان الله معنا ، والحق
معنا . . . ومعهم الباطل . . . ولقد انتصر الحق وزهق الباطل .

ولم ير التاريخ من قبل ثورة تجتاح النفوس في العالم على عمل
من الاعمال كما حدث استنكارا للعدوان البريطانى الفرنسى الفاسد
على الاراضى المصرية . انها ثورة جارفة تشتمل في نفوس الاحرار
في كل مكان . فقد احرق المتظاهرون في مدينة داكا في شرق
باكستان مكتب الاستعلامات البريطانى احتجاجا على العدوان على
مصر ودمر المكتب تدميرا تاما . وحاول أكثر من عشرة آلاف من
المتظاهرين اقتحام دار المندوب السامى في كراتشى ووقع مصادم
بينهم وبين البوليس .

- وفي الهند تظاهر مئات من طلبة جامعة دلهى احتجاجا على
العدوان البريطانى الفرنسى وحاولوا اقتحام دار المندوب السامى
البريطانى والسفارة الفرنسية .

وتظاهر في كولومبيو أكثر من مائة من طلبة الحقوق وهاجموا
سقوط بريطانيا .

وانفجرت قنبلة زمنية في مبنى بنك باركليز البريطانى في
مدينة طرابلس بلنبيبا فهدمته واصيب بعض موظفيه بجراح .

وانتدب الطلبة الشرقيون بجامعة واين وفندا منهم لمقابلة
سفراء دولهم لقبول تطوعهم للخدمة العسكرية في بلادهم .

وبدا الاتحاد الوطني للطلبة والجبهة الجامعية المناهضة
للمسيحية في المكسيك حملة احتجاج على العدوان البريطاني الفرنسي
الاسرائيلي في مصر .

وتظاهر أمام السفارة المصرية في بونين ايرس آلاف من
العرب ونادوا بهتافات عدائية ضد اسرائيل وفرنسا وبريطانيا .

واحتجت البانيا على العدوان الاسرائيلي الفرنسي البريطاني
على مصر وطالبت بتدخل الامم المتحدة لوقف اطلاق النار . وطالبت
ايطاليا بانهاء التدخل الانجليزى الفرنسي .

وقرر الاتحاد الدولى للعمال العرب ماياتى :

١ - حرمان الدول المعتدية على مصر من بترول العرب ولو
ادى ذلك الى نصف منشآت البترول فى البلاد العربية .

٢ - نصف القواعد العسكرية للدول المعتدية ومنعها من أن
تكون نقطة التوطين على مصر .

٣ - مقاطعة سفن وطائرات العدو حتى لا تستخدم فى المعركة
ضد مصر .

وقام الاحرار المجاهدون بعملیات نصف أنابيب البترول
الممتدة من العراق والتي تملكها شركات انجليزية فرنسية حتى ميناء
بانياس السورى ، واشتعلت النار فى خزانات البترول المحاصنة
بالقوات البريطانية قرب بنى غازى، وظلت الانفجارات تتوالى طوال
الليل فى المصكرات والمنشآت البريطانية . كما نسفت أنابيب
البترول بطرابلس ولبنان ، وبذلك تسبب الهجوم البريطانى
الفرنسى الاسرائيلي القادر على مصر فى وقف انتساج ربع بترول
العالم .

وكذلك تم نسف أنابيب البترول البريطاني في سوريا وليبيا والبحرين ، ونسفت أنابيب أرامكو في المملكة العربية السعودية ، وقطعت المملكة السعودية علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا .

ونسف فدائيون في الاردن خط أنابيب البترول الموصل من العراق الى ميناء حيفا الاسرائيلي عبر الاردن فاشتعلت النيران وارتفعت في السماء وظلت مشتعلة عدة ساعات .

وقطعت سوريا علاقاتها مع انجلترا وفرنسا وأبدت استعدادها لدخول المعركة ، ووضعت سوريا قواتها العسكرية تحت تصرف القيادة المشتركة التي أمرتها بالترتيب ليتحول ميدان المعركة الى قناة السويس ، كما تحركت القوات السعودية الى الحدود الاردنية .

وتوافدت جموع الشعب العراقي على دار السفارة المصرية في بغداد للتطوع في صفوف الجيش المصري . وقدم أفراد الشعب مئات الجنيحات للمساهمة في تسليح الجيش المصري .

وأبلغت الحكومة الاردنية السفير البريطاني بأنه الاردن لم يسمح مطلقا باستخدام مطاراته أو أراضيه لتكون قواعد يوجه منها اعتداء على مصر أو أى قطر عربي آخر . وأبلغته أيضا أنها تحتفظ لنفسها بحرية التصرف والعمل اذا حدث شيء من هذا القبيل . وقاطعت الحكومة الاردنية فرنسا اقتصاديا .

وانهم نهرو بريطانيا وفرنسا بتمطيل الملاحة وطالب بسحب قواتها من مصر تغاديا لحرب عالمية .

ونددت روسيا بصفة رسمية بالعمل العدائي الذي ترتكبه بريطانيا وفرنسا واسرائيل ضد مصر ، وطالبت مجلس الأمن بالتدخل فورا لوقف هجوم تلك الدول على مصر .

وجاء فى بيان الحكومة الروسية أن الحقائق تدل على أن غزو القوات الإسرائيلية للأراضي المصرية ليس الا مؤامرة أحكمت اندول الدول الغربية تدبيرها ولا سيما بريطانيا وفرنسا وذلك لاتخاذ ذريعة من ذلك لاحتلال البلاد العربية ولا سيما منطقة قناة السويس .

• هذا التأييد من جميع دول العالم لقضية مصر - الذى عرضنا لمحات منه - زادنا إيماننا بعدالة قضيتنا ، وبأن الحق معنا والله معنا وكنا مؤمنين بأن النصر هم النهاية لنا . وكنا على استعداد شجاعا وشيوخا واطفالا ونساء أن نضحى بأرواحنا ودعائنا فى سبيل حريتنا ، ونظهر لرض الوطن التى دنستها القمام المعتدين .

الالتجاء الى مجلس الامن

بعد أن رفضت مصر الانذار البريطاني الفرنسي باعتبارها اعتداء على حقوقها وكرامتها وامتهان صارخ لميثاق الامم المتحدة .
وبعد أن اعلنت مصر عزمها على الاستمرار في القتال ما دامت القوات الاسرائيلية في أراضيها ، لانها في حالة دفاع شرعى عن أراضيها التي اعتدت عليها اسرائيل .

وبعد أن اتلج صدرنا ما لمعتاه من استنكار العالم للعنوان الغاشم وما شعرنا به من تأييد لموقفنا ، كل ذلك شحذ هممتنا للقتال والكفاح في سبيل النصر وطرد المستعمر من أراضيها .

وطلبت مصر من مجلس الامن المحافظة على السلام في الشرق الاوسط وابلغت مصر مجلس الامن نص الانذار البريطاني الفرنسي وأعلنت انها ستدافع عن نفسها ضد العنوان المسلح على أراضيها .
وجاء في الرسالة التي بعثت بها مصر الى مجلس الامن ما يأتى اتخذت الدولتان القتال الدائر داخل الاراضى المصرية بين القوات المهاجمة من قوات اسرائيل المسلحة والقوات المدافعة المصرية ذريعة للعنوان . ولا يمكن أن يقوم هذا المنر أو نى عذر آخر مبررا للعمل الذى اتخذته الحكومتان ، لان هذا الاجراء فيه انتهاك لحقوق مصر ولميثاق الامم المتحدة ، مما يدعو مصر أن تطلب اجتماع مجلس الامن فوراً للنظر فى العنوان البريطاني الفرنسي . وفى الوقت نفسه والى أن يتخذ مجلس الامن الاحتياطات الضرورية ، ليس لمصر مفر من الدفاع عن نفسها والمحافظة على حقوقها فى مواجهة مثل هذا العنوان .

ثم أخطرت الحكومة المصرية مجلس الأمن في الساعة الخامسة والربع من بعد ظهر يوم ٣١ أكتوبر انه قد بدأ في هذه اللحظة هجوم جوى على الأهداف العسكرية في مصر بقاذفات القنابل التابعة لقيادة التحالف . وفي الساعة السابعة الا ربعا من بعد ظهر ذلك اليوم بتوقيت القاهرة أخطرت الحكومة المصرية مجلس الأمن بأن قاذفات القنابل قد أغارت على القاهرة .

وقد اجتمع مجلس الأمن في الساعة الحادية عشرة والنصف مساء بتوقيت القاهرة ليلة ٣١ أكتوبر . وأعلن مندوب أمريكا في مجلس الأمن مستر كابوت لودج ان الولايات المتحدة صهمت بنبا الهجوم الاسرائيلي الذي حدث بعد أربع وعشرين ساعة من اصدار النداء الثاني الذي وجهه الرئيس أيزنهاور الى بن جوريون رئيس وزراء اسرائيل . كما ان الإنذار البريطاني الفرنسي كان مفاجأة لأمريكا وقدم مشروع قرار الى المجلس بوقف القتال فورا وانسحاب اسرائيل من الأراضي المصرية ومنح لاستخدام القوة في الشرق .

وتكلم مندوب بريطانيا مقرران ان الغرض من العدوان هو فصل القوات المحاربة وضمان حرية الملاحة في القناة وذلك حتى تحمي بريطانيا مصالحها الحيوية في الشرق الاوسط .

وطالب مندوب كل من بريطانيا وفرنسا ان يوافق المجلس على مشروع قرار خاص باحتلال المراكز الهامة في منطقة قناة السويس لما في ذلك من مصلحة للجميع . وقال مندوب بريطانيا ان القوات البريطانية والفرنسية سوف تتدخل بأية قوة لازمة لاحتلال المراكز الهامة في منطقة قناة السويس الحيوية .

وعقب مندوب أمريكا بأنه اذا وافق المجلس على مشروع القرار الأمريكي فسوف تزول أسباب الاجراء البريطاني الفرنسي . وعند الإقتراع على مشروع القرار الأمريكي الخاص بوقف

القتال فوراً وانسحاب إسرائيل من الأراضي المصرية ومنع استخدام القوة في الشرق . وافقت سبع دول على القرار الأمريكي وعارضته دولتان هما فرنسا وانجلترا . وامتنعت دولتان عن التصويت هما استراليا وبلجيكا .

أما الدول السبع التي وافقت على القرار فهي أمريكا وروسيا ويوغوسلافيا وبيرو وكوبا وإيران والصين الوطنية .

واستعملت بريطانيا وفرنسا حق الفيتو ضد مشروع القرار الأمريكي المقدم لمجلس الأمن . وعلى ذلك لم تتم موافقة مجلس الأمن على مشروع القرار الأمريكي .

وقد أصيب الرأي العام العالمي نتيجة لذلك بخيبة أمل . وبدا الجو مظلماً كثيباً أمام محبي السلام .

وقدم هيرشولد سكرتير عام الأمم المتحدة استقالته من منصبه وأعلن أنه لا يستطيع أن يعمل سكرتيراً عاماً للأمم المتحدة إلا إذا اخترم الأعضاء تعهداتهم بالاعتراف بنصوص الميثاق . وأشار إلى حق الفيتو الذي استخدمته بريطانيا وفرنسا لمنع مجلس الأمن من الموافقة على مشروع القرار الأمريكي .

وقد أعرب جميع أعضاء مجلس الأمن عن ثقتهم به وعدم الموافقة على ما عرضه من تقديم استقالته . كما طالبته مصر بالآلا يستقيل ويستمر في رسالته التي يؤديها من أجل السلام .

أما الشعب المصري فبعد أن فشل مجلس الأمن في إقرار السلام عقد العزم على القتال حتى النصر . وألقى السيد الرئيس جمال عبد الناصر خطاباً في أول نوفمبر قال فيه أننا نقاتل قتالاً مريراً دفاعاً عن شرف مصر وكرامتها . وأننا سنقاتل ولن نسلم . أننا الآن نريد الصبر والإيمان حتى نتصير . وعاهد الشعب على القتال معه من أجل الحرية لا آخر قطرة من دمه .

وأذاع شيخ الأزهر نداء الى الشعوب العربية والإسلامية دعا
قبة الى دفع الخطر الذي يهدد الإنسانية والسلام . وطالب الشعوب
العربية باتحاد والمبادرة الى حمل السلاح لمواجهة العدو الغادر .

وأعلن كمال الدين حسين قائد جيش التحرير الوطني أن مصر
ستقاتل بلا رحمة . وأن مصر أعدت عدتها والسلاح يعاقر في كل
مكان . وستثبت للعالم وجودنا وصبرنا على الكفاح . سندخل
المعركة مؤمنين بالله واثقين من النصر .

بهذه الروح الوطنية العالية ، وبالإيمان بالله عز وجل :
وبالإيمان بحقنا في الحرية الذي ندافع عنه . وبقوة عزيمتنا على
مواصلة الكفاح حتى النصر بهذا كله دخلنا المعركة لاتلن لنا قناة .
ولا يززعز إيماننا مؤمنين بالنصر فانتصرنا ، وكان نصرا عظيما .

ولكن دعاة السلام ومحبيه في العالم لم يياسوا بعد فشل
مجلس الأمن . فقد أعلن الرئيس أيزنهاور للشعب الأمريكي
وللعالم أجمع ان قرار بريطانيا وفرنسا بإرسال قوات الى مصر
كان قرارا خاطئا . ووعد بأن تفعل الحكومة الأمريكية كل ما في
وسعها للتغلب على الفيتو البريطاني والفرنسي في مجلس الأمن
وذلك بدعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة الى تقديم المساعدة
لتلوصول الى نهاية عادلة لهذه المشكلة المؤذية .

دور الجمعية العامة للأمم المتحدة

إن موقف مصر الرائع والبطولة النادرة التي أبدتها الشعب المصري ضد الاستعمار ، هو السبب الذي يُقوّض الضمير العالمي وكان له الفضل في مساندة الأمم المتحدة لمصر ضد العدوان المسلح . إن الأمم المتحدة قد برهنت على أنها تريد أن تحيى الدول الصغيرة من عنوان الدول التي تطلق على نفسها صفة الدول الكبرى .

كما أن الأمم المتحدة اتخذت أخطر قرار وبأكبر أغلبية في تاريخها منذ أنشائها لتدفع العدوان الأثم الذي قامت به الدول الثلاث ، لأنه عنوان غامد لا يتفق وميثاق الأمم المتحدة .

وقد استأنف مجلس الأمن اجتماعه في أول نوفمبر ، وبناء على اقتراح المندوب اليوغوسلافي قرر المجلس دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة لاجتماع عاجل طارئ لبحث الموقف في الشرق الأوسط بعد الاعتداء الثلاثي الموجه الى مصر . وصدر هذا القرار بعد أن فشل مجلس الأمن في الوصول الى حل يحقق السلام في منطقة الشرق الأوسط . وقد صدر القرار بأغلبية سبع أصوات .

وفي ٢ نوفمبر قدم مستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية مشروع قرار للجمعية العمومية للأمم المتحدة. تشاور فيه مع الرئيس أيزنهاور ومجلس الأمن قبل تقديمه ، وهو يتضمن ست نقاط :

- ١ - وقف إطلاق النار فوراً .
- ٢ - الكف عن العمليات الحربية البرية والجوية والبحرية .
- ٣ - انسحاب إسرائيل فوراً الى ما وراء خطوط الهدنة .

٤ - امتناع الدول الاعضاء فى الأمم المتحدة عن إرسال المواد والمهمات الحربية الى دول هذه المنطقة .

٥ - حرية مرور السفن فى القناة بعد تنفيذ وقف إطلاق النار .

٦ - تظل الجمعية العمومية مستمرة فى انعقادها حتى تطمئن على تنفيذ هذه التوصيات بحذافيرها .

وقال دالاس من ان الحقائق التى أمام الجمعية هى : (أولا) اخترقت القوات الاسرائيلية الحدود المصرية يوم ٢٩ أكتوبر (ثانيا) تبع ذلك اجراء بريطانى فرنسى مشترك ، فقد قدمت الدولتان انذارا الى مصر ثم اغارت طائرتاهما عليها (ثالثا) رفع الامر الى مجلس الأمن وعرض مشروع قرار أمريكى بوقف القتال فوراً وانسحاب اسرائيل من الاراضى المصرية ومنع استخدام القوة فى الشرق وقد أفسده الفيتو البريطانى الفرنسى وهما الدولتان الوحيدتان اللتان عارضتا المشروع .

وقال وزير خارجية أمريكا انه يجب ان تبذل الجمعية العامة أقصى جهدها للمحافظة على العدالة والقانون الدولى ، فالإلتجاء الى القوة لتصبح وضع غير عادل سيؤدى بالعالم الى الدمار ، ويعود بالدول الى حيث كانت قبل الحرب العالمية الثانية .

واستعرض مستر دالاس مشكلة قناة السويس منذ اعلان قرار التأميم الى أن عرضت على مجلس الأمن حيث اتفق على المبادئ السنة المعروفة الامر الذى حقق تقدما ملحوظا وأصبح الوصول الى حل قريب المثال . وأضاف ان وسائل الوصول الى حل ستعتمد بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة لم تستنفذ بعد . ووصف استخدام القوة بواسطة الدول الثلاث بأنها أعمال محزنة وتخالف ميثاق الأمم المتحدة .

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ نوفمبر قرارا بأغلبية ٦٤ دولة ضد خمس دول هي بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ونيوزيلندا وأستراليا وامتنع عن التصويت ست دول وبقي القرار بوقف إطلاق النار فوراً وسحب القوات الأجنبية من الأراضي المصرية وانسحاب القوات المصرية والإسرائيلية إلى ما وراء خطوط الهدنة ومنع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من إرسال العتاد الحربي إلى الشرق الأوسط وعودة الملاحة بقناة السويس وتأمينها .

وقد جاء قرار الجمعية العامة نصراً جديداً لقضية الحق والحرية ، وهزيمة لقوى الطغيان البريطانية الفرنسية الإسرائيلية، إذ أن القرار دمج العدوان بأنه اعتداء سافر على حقوق الإنسان وأن بريطانيا وفرنسا وإسرائيل تعتبر دولاً معتدية خارقة لميثاق الأمم المتحدة .

وقد قدم مستر بيرسون وزير خارجية كندا اقتراحاً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة يتضمن إرسال قوة بوليسية دولية مؤقتة إلى منطقة الشرق الأوسط لإقرار السلام في تلك المنطقة على أن تكون القوة تحت إشراف الأمم المتحدة وقوامها عشرة آلاف رجل بمراقبة الحدود بين إسرائيل والدول العربية .

ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الاقتراح الكندي وكلفت مستر همرشولد السكرتير العام للأمم المتحدة بتقديم مشروع بتكوين هذه القوة بموافقة الدول المعنية في مدة أقصاها ٤٨ ساعة .

وقد وافقت مصر في ٣ نوفمبر على قرار الأمم المتحدة بشتان وقف القتال المترتب على العدوان الأثم من إسرائيل وبريطانيا وفرنسا ، غير أنها أعلنت أنه لا يمكنها أن تنفذ هذا القرار إذا استمرت القوات المصرية في عموانها .

اما بريطانيا وفرنسا فرفضتا تنفيذ قرار الجمعية العامة
للأمم المتحدة بوقف القتال .

وازاء ذلك طلبت مصر عقد الجمعية العامة فوراً لتتخذ التدابير
التي تعهدت بها حرصاً على مبادئ القانون والعدالة ، ولتوقف
الهجوم الغادر ضد مصر والتي ليس له ما يبرره .

وفي الوقت ذاته أبلغت بريطانيا الأمم المتحدة انها على استعداد
لوقف الاجرامات العسكرية ضد مصر اذا تحققت الشروط الثلاثة
الآتية :

(أولاً) ان توافق مصر واسرائيل على قبول قوة تابعة للأمم
المتحدة لصيانة السلام .

(ثانياً) أن تقرر الأمم المتحدة تأليف هذه القوة والإبقاء عليها
حتى يتم الوصول الى تسوية سلمية بين العرب واسرائيل .
والموافقة على وضع تنظيمات مرضية لقناة السويس على أن تضمن
الأمم المتحدة كلا الاتفاقين .

(ثالثاً) أن يتم تأليف القوة التابعة للأمم المتحدة . ويجب أن
توافق مصر واسرائيل فوراً على وضع قوات محدودة فرنسية
وانجليزية تفصل بين الطرفين المتقاتلين .
وفي ٥ نوفمبر أبلغت بريطانيا الأمم المتحدة انها أمرت بوقف
عمليات الغاء القنابل فوراً على مصر .

ولكن بالرغم من ذلك كانت الاعتداءات على مصر ما تزال
مستمرة والطائرات الانجليزية والفرنسية تلقى القنابل على القاهرة
وبليبس ومدن القناة . وقد طلبت رومنيا عقد جلسة عاجلة لمجلس
الامن بسبب تجاهل بريطانيا وفرنسا واسرائيل للقرار الذي
اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢ نوفمبر بوقف القتال فوراً

وفي صباح ٧ نوفمبر عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة
بناء على طلب مصر وأعلن عمر لطفي مندوب مصر الدائم بهيئة الأمم
ما يأتي :

١ - ان مصر ستواصل القتال اذا لم تنسحب القوات الانجليزية
والفرنسية والاسرائيلية فورا من اراضيها .

٢ - لن يتم تطهير القناة قبل هذا الانسحاب .

٣ - ترفض مصر الاقتراح البريطاني الفرنسي ببقاء الفئتين الذين
صاحبوا حملة الغزو للقيام بأعمال تطهير قناة السويس . ولا
تقبل ان تساهم قوات العدوان في أعمال تطهير القناة بأية
صورة .

٤ - القتال ما زال مستمرا في بور سعيد ورغم موافقة بريطانيا
وفرنسا على قرار وقف القتال .

وقدم هيرشولد للجمعية العامة مشروعا بإنشاء قوة بوليسية
دولية لمنطقة الشرق الاوسط ترابط في المنطقة الممتدة من قناة
السويس حتى الحدود المصرية الاسرائيلية عندما يستتب السلام .
ولن تضم هذه القوة البوليسية التي تتكون من المتطوعين أي أفراد
من الدول الخمس الكبرى الدائمة في مجلس الأمن وهي بريطانيا
وفرنسا والولايات المتحدة وروسيا السوفيتية والصين الوطنية
وذلك للمصالح الضخمة التي لهم في الشرق الاوسط .

ويتضمن المشروع المبادئ الأساسية الآتية :

١ - تبدأ القوة عملها حالما تقف العمليات العدوانية .

٢ - ستكون القوة شبه عسكرية لا أهداف حربية لها ، ولكنها
ستكون مسلحة ، ولم يذكر المشروع أية تفصيلات عن نوع
أسلحتها .

اما بريطانيا وفرنسا فرفضتا تنفيذ قرار الجمعية العامة
للأمم المتحدة بوقف القتال .

وازاء ذلك طلبت مصر عقد الجمعية العامة فورا لتتخذ التدابير
التي تمهدت بها حرصا على مبادئ القانون والعدالة ، ولتوقف
الهجوم الغادر ضد مصر والذي ليس له ما يبرره .

وفي الوقت ذاته أبلغت بريطانيا الأمم المتحدة انها على استعداد
لوقف الاجرامات العسكرية ضد مصر اذا تحققت الشروط الثلاثة
الآتية :

(أولا) ان توافق مصر واسرائيل على قبول قوة تابعة للأمم
المتحدة لصيانة السلام .

(ثانيا) أن تقرر الأمم المتحدة تأليف هذه القوة والإبقاء عليها
حتى يتم الوصول الى تسوية سلمية بين العرب واسرائيل .
والموافقة على وضع تنظيمات مرضية لقناة السويس على أن تضمن
للأمم المتحدة كلا الاتفاقين .

(ثالثا) أن يتم تأليف القوة التابعة للأمم المتحدة . ويجب ان
توافق مصر واسرائيل فورا على وضع قوات محدودة فرنسية
وانجليزية تفصل بين الطرفين المتقاتلين .

وفي ٥ نوفمبر أبلغت بريطانيا الأمم المتحدة انها أمرت بوقف
عمليات القاء القنابل فورا على مصر .

ولكن بالرغم من ذلك كانت الأعنذات على مصر ما تزال
مستمرة والطائرات الانجليزية والفرنسية تلقى القنابل على القاهرة
وبليبس ومدن القناة . وقد طلبت روسيا عقد جلسة عاجلة لمجلس
الامن بسبب تجاهل بريطانيا وفرنسا واسرائيل للقرار الذي
اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢ نوفمبر بوقف القتال فورا

وفى صباح ٧ نوفمبر عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة
بناء على طلب مصر وأعلن عمر لطفي مندوب مصر الدائم بهيئة الأمم
ما يأتى :

١ - ان مصر ستواصل القتال اذا لم تنسحب القوات الانجليزية
والفرنسية والاسرائيلية فورا من اراضينا .

٢ - لن يتم تطهير القناة قبل هذا الانسحاب .

٣ - ترفض مصر الاقتراح البريطانى الفرنسى ببقاء الفئتين الذين
صاحبوا حملة الغزو للقيام بأعمال تطهير قناة السويس . ولا
تقبل ان تساهم قوات العدوان فى أعمال تطهير القناة بآية
صورة .

٤ - القتال ما زال مستمرا فى بور سعيد برغم موافقة بريطانيا
وفرنسا على قرار وقف القتال .

وقدم هرشولد للجمعية العامة مشروعا بإنشاء قوة بوليسية
دولية لمنطقة الشرق الاوسط ترابط فى المنطقة الممتدة من قناة
السويس حتى الحدود المصرية الاسرائيلية عندما يستتب ائسلام .
ولن تضم هذه القوة البوليسية التى تتكون من المتطوعين أى أفراد
من الدول الخمس الكبرى الدائمة فى مجلس الأمن وهى بريطانيا
وفرنسا والولايات المتحدة وروسيا السوفيتية والصين الوطنية
وذلك للمصالح الضخمة التى لهم فى الشرق الاوسط .

ويتضمن المشروع المبادئ الاساسية الآتية :

١ - تبدأ القوة عملها حالما تقف العمليات العدوانية .

٢ - ستكون القوة شبه عسكرية لا أهداف حربية لها ، ولكنها
ستكون مسلحة ، ولم يذكر المشروع أية تفصيلات عن نوع
أسلحتها .

٣ - لن تكون لهذه القوة أية حقوق أكثر مما يلزم لتنفيذ مهمتها.
وستكون أكثر من مجرد هيئة مراقبة ، ولكنها لن تكون أبدا
قوة عسكرية تتحكم في الاراضى التى تقف فيها .

٤ - سيشمل عملها المنطقة الممتدة من قناة السويس حتى الحدود
المصرية الاسرائيلية .

٥ - ستتكون القوة من وحدات متكاملة لتجنب عدم الكفاية
الناشئة من مزج قوميات مختلفة وستضم بضع وحدات ذات
قوة عسكرية تؤخذ من اعضاء الامم المتحدة الاكثر قوة .

٦ - تمول كل دولة قواتها الخاصة .

٧ - تقرر الجمعية العامة الزمن الذى تظل فيه القوة اليونيسيف
عاملة .

وبجلسة ٧ نوفمبر أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة القرار
التالى بأغلبية ٦٥ صوتا وامتناع ١٠ عن التصويت ولم تعارض
القرار سوى اسرائيل .

• تعيد الجمعية العامة للامم المتحدة تأكيد القرارات التى
اتخذتها بالأغلبية فى ٢ و ٣ و ٤ نوفمبر وهى الخاصة بوقف اطلاق
النار فوراً وسحب القوات الاجنبية من الاراضى المصرية وانسحاب
القوات المصرية والاسرائيلية الى ما وراء خطوط الهدنة ومنع الدول
الاعضاء فى الامم المتحدة من ارسال العتاد الحربى الى الشرق الاوسط
وعودة الملاحة بقناة السويس وتأمينها .

وقررت الجمعية العامة أنشاء قيادة عسكرية للامم المتحدة كقوة
دولية للطوارئ وان تكون مهمتها وقف المارك الحربية والاشراف
على وقفها وذلك بناء على نصوص قرارها الصادر فى ٢ نوفمبر
وانها :

١ - تؤكد عزم الأمم المتحدة على تنفيذ قراراتها وتصوص
ميثاقها .

٢ - تدعو إسرائيل مرة أخرى إلى سحب قواتها فوراً إلى
ما وراء خطوط الهدنة وإن تنفذ بكل دقة نصوص الاتفاق الذي عقد
في ٢٤ فبراير عام ١٩٥٦ .

٣ - تدعو المملكة المتحدة وفرنسا إلى سحب جميع قواتهما
فوراً من الأراضي المصرية

٤ - تدعو السكرتير العام للأمم المتحدة إلى تبليغ هذه
القرارات إلى من يعينهم الأمر ومطالبتهم بتنفيذ هذا القرار خلال
٢٤ ساعة من وقت موافقة الجمعية العامة عليه

كما وافقت الجمعية العامة بأغلبية ٦٤ صوتاً وامتناع ١٢ على
مشروع القرار الذي قدمته سبع دول يطلب الموافقة على المبادئ
الأساسية لقوة البوليس الدولى وعملها وفقاً للمشروع الذى أعده
تعمل مع همرشولد وتدعو الجمعية العامة للاجتماع كلما طرأت
مسئـر مسـتر همـرشولـد واقترح المشروع تشكيل لجنة استشارية
مسائل ذات أهمية خاصة . وتتكون هذه اللجنة من البرازيل وكندا
وكولومبيا والهند وإيران والنرويج وباكستان .

وفى ٧ نوفمبر أعلن مسـتر همـرشولـد ان بريطانيا وفرنسا
وافقتا على وقف إطلاق النار مع مصر ابتداء من الساعة الثانية من
صباح ذلك اليوم . وقد أذيع النـبأ رـسـمـيـا من لندن وباريس فى نفس
الوقت . وطـلبـت بريطانيا وفرنسا من مسـتر همـرشولـد أن يؤكد
لـهـما ما يأتى :

١ - ان حكومتى مصر وإسرائيل قبلتا وقف إطلاق النار .
٢ - ان قوة البوليس الدولية قادرة على تحقيق الأهداف التى
نص عليها قرار الأمم المتحدة فى ٢ نوفمبر .

٣ - أن يسمح للخبراء البريطانيين والفرنسيين بإزالة العقبات من مجرى قناة السويس ومداخلها حتى يمكن استئناف الملاحة . وهذه ليست عملية حربية بأيّة صورة من الصور ولكنها مسألة هامة للملاحة الدولية .

وأعلن مستر همرشولد أنه يستطيع أن يعطى هذا التأكيد الذى طلبته بريطانيا وفرنسا وهو موافقة مصر واسرائيل على وقف إطلاق النار . كما أنه يستطيع أن يؤكد أن القوة الدولية ستؤلف لتكون حاجزا بين القوات المصرية والقوات الاسرائيلية ، كما تضمن حرية الملاحة فى قناة السويس . وقال همرشولد أنه يوافق على هذا الرأى لحين اقرار هذا الحل بواسطة الجمعية العامة .

هذا وقد وافقت مصر على وقف القتال بناء على الشروط التى وضعتها الامم المتحدة فى جلسة ٢ نوفمبر وهى : (أولا) وقف إطلاق النار فوراً (ثانياً) سحب القوات الأجنبية من الاراضى المصرية (ثالثاً) الانسحاب الى ماوراء خطوط الهدنة (رابعاً) منع الدول الاعضاء فى الامم المتحدة من ارسال العتاد الحربى للشرق الاوسط (خامساً) عودة الملاحة الى القناة وتأمينها .

وبعث مستر همرشولد فى ٧ نوفمبر انذار الى الحكومة الاسرائيلية بضرورة سحب قواتها من مصر تنفيذاً للاتفاق الخاص بوقف إطلاق النيران والا اتخذت الامم المتحدة عقوبات وتدابير صارمة أخرى ضدها .

وفى ٨ نوفمبر وافقت اسرائيل على انسحاب قواتها من مصر . وانشاء قوة بوليس دولية لتراقب تنفيذ قرارات الامم المتحدة . وابلغت اسرائيل قرارها للرئيس ايزنهاور والى مستر همرشولد مسكرتير عام الامم المتحدة .

وقد صدر من القيادة العامة للجيش المصرى فى الساعة

والثالثة والربع بعد ظهر يوم ٧ نوفمبر بلاغ حربي جاء فيه أنه بالرغم من قرار بريطانيا وفرنسا وقف اطلاق النار فى الساعة الثانية من صباح ذلك اليوم بتوقيت القاهرة ، فقد طوقت القوات البريطانية والفرنسية مدينة بور سعيد . واستمر عدوان هذه القوات ضد قواتنا والمدنيين فى مدينة بور سعيد حتى صدور ذلك البلاغ .

واستمر القتال دائرا حتى الساعة التاسعة مساء اليوم المذكور فى مدينة بور سعيد وقطع المعتدون المياه عن المدينة بعد أن فشلوا فى احتلالها .

ان المقاومة المصرية الياسنة هى التى أرغبت بريطانيا وفرنسا على اعلان وقف اطلاق النار . لقد ثبت للدولتين أن معركة مصر ستكلفهما ثمنا باهظا . وانها لن تنتهى وستظل مستمرة تدفع الدولتان ثمنها كل دقيقة . لقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة صباح يوم ٢ نوفمبر على قرار فى جانب مصر ضد العدوان البريطانى الفرنسى الاسرائيلى . وفى الساعة العاشرة من مساء ذلك اليوم وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار أمريكى بوقف اطلاق النار .

وبعد أن أعلنت بريطانيا رفضها لوقف اطلاق النار عادت فى ٧ نوفمبر فأبلغت هيرشولد بأنها وفرنسا قررتا الموافقة على القرار الذى صدر فى ٢ نوفمبر . وترجع أسباب الموافقة على الانسحاب الى ما يأتى :

١ - المقاومة الشعبية العنيفة التى اقنعت بريطانيا وفرنسا بأن معركة مصر ثمنها باهظ .

٢ - الرغبة فى إعادة فتح القناة وحفظ اقتصاد أوروبا من الانهيار .

٣ - الرغبة في أن يبدأ العمل في تطهير القناة التي صمم الرئيس جمال عبد الناصر على ألا يتم إلا بعد انسحاب القوات المعتدية .

٤ - الهروب من حالة التوتر التي خلقها العدوان ومحاولة إنهاء هذه الحالة قبل أن يتأزم الموقف من جديد في سوريا ، إذ أن القوات الإسرائيلية كانت تحتشد على طول خطوط الهدنة السورية الاردنية الاسرائيلية ، ولا تزال التهديدات الموجهة ضد سلامة سوريا واستقلالها مستمرة .

٥ - الشعور بأن العدوان كان جريمة تحملت بريطانيا وفرنسا مسئولياتها أمام العالم أجمع وسجلت عليها المنظمة الدولية الاعتداء الخطير على ميثاق الأمم المتحدة ووجدت بريطانيا وفرنسا أن تأخير وقف القتال لن يفيدهما وانهما لن تستطيعا الحصول على قرار من الأمم المتحدة في صالحهما .

٦ - وجدت بريطانيا وفرنسا نفسيهما في موقف لا تحسدان عليه بعد توجيه الانذار الروسى اليهما ، على الأقل من الناحية الادبية في نظر العالم .

(٢٠)

الانذار الروسى

فى ٥ نوفمبر وجه بولجانين الرجل الاول فى الاتحاد السوفيتى انذارين الى انجلترا وفرنسا بسحق قواتهما ووضع حد للقتال فى مصر فوراً واعادة استقرار السلام فى الشرق الاوسط باستخدام القوة .

وجاء فى الانذار انه ينبغي أن تفكر بريطانيا فى موقفها اذا تعرضت لهجوم دولة أقوى منها ، دولة لا تهاجمها لا بالسفن والطائرات ولكن بواسطة الصواريخ الموجهة ، فاذا أطلقت الصواريخ الموجهة فهلا تعتبر هذا عملاً وحشياً ؟ وما الفرق بينه وبين الهجوم الذى تقوم به بريطانيا وفرنسا ضد مصر وهى على غير استعداد !

وناشد بولجانين فى رسالته لايدن حزب العمال ونقابات العمال والشعب البريطانى كله أن يعمل على وقف هذا الاعتداء المسنح ويضع حد لإراقة الدماء . وأن هذه الحرب التى لها ما يبررها سوف يكون لها أخطر النتائج على السلام العالمى .

وفى رسالة بولجانين الى جى موليه طلب وضع حد للاعتداء ووقف اراقة الدماء كما كرر طلب وقف القتال فوراً .

رفعت بولجانين برسالة عاجلة الى الرئيس ايزنهاور جاء فيها أن روسيا والولايات المتحدة هما أكبر دولتين تملكان جميع انواع الاسلحة الحديثة بما فى ذلك القنباتين الذرية والهيدروجينية ، وأنهما لذلك تتحملان مسئولية خاصة لوقف هذه الحرب وإقرار السلام واعادة الهدوء الى هذه البقعة من الشرق الأوسط . وأنه اذا

أعلنت الحكومتان عزمهما على اقرار السلم ومقاومة العدوان فان
العدوان سيتوقف وينتهي القتال ولا تنشعب حرب .

ولا جدال فى أن استخدام القوة بواسطة الولايات المتحدة
وروسيا تؤيدهما الأمم المتحدة سيكون خير ضمان لوقف العدوان .
ضد الشعب المصرى ، وشعوب الشرق العربى . ان الموقف فى مصر
يحتاج الى اجراء حاسم سريع من جانب الأمم المتحدة . وفى حالة
ما اذا لم يتخذ هذا الاجراء فان الأمم المتحدة ستفقد مكانتها فى
العالم وسيصيبها التفكك . اما اذا اتفقت روسيا وأمريكا على تقديم
المعون للدولة التى وقعت ضحية العدوان ، فان الدول الاخرى
الاعضاء فى الأمم المتحدة ستشارك فى هذه الجهود ، وبهذا يتحقق
للأمم المتحدة نفوذها وكرامتها ويستقر السلم وتتوطد أركانها .

وقال بولجانين أن الحكومة السوفيتية على استعداد للدخول
فوراً فى مفاوضات عاجلة مع حكومة الولايات المتحدة لوضع
اقتراحها موضع التنفيذ العمل حتى يمكن اتخاذ خطوات فعالة
لمخافة اغراض السلام خلال الساعات القليلة المقبلة .

وقد اذيع ان الرئيس ايزنهاور رفض الاقتراح الروسى الخاص
بإشتراك القوات الروسية والأمريكية فى قتال القتال فى الشرق
الأوسط .

ولم تؤثر الدعوى الى السلام ووضع حد لازاقة الدماء فى
السياسة الخرقاء التى تتبعها بريطانيا وفرنسا ، سياسة القوة التى
لم تعد تلائم عصر النور والحرية .

لقد رفض ايدن المذكرة الروسية الشديدة التى بعث بها
بولجانين الى ايدن وانذره فيها بوقف المبيعات العسكرية
البريطانية الوحشية فى مصر .

وجاء في الرد أن بريطانيا تلقت الإنذار بالأسف العميق وانها
ترحب بتأييد الحكومة الروسية للاقتراح الخاص بتأليف قسوة
دولية في الشرق الاوسط .

غير أنه مع ذلك لا يجب أن تغفل التأثير الادبي للإنذار الروسى
وموقف بريطانيا وفرنسا أمام العالم وسيف الاتهام مسلط الى
اعناقهما بأنهما هددتا السلام العالمى وأنهما مسئولتان عن اراقة
الدماء فى هذه البقعة من الشرق الاوسط :

ولا جدال فى أن بريطانيا وفرنسا عندما قبلتا وقف اطلاق
النار تنفيذا لقرار هيئة الأمم المتحدة فى ٧ نوفمبر فقد كان للإنذار
الروسى أثره بعبء أن كانت قد رفضت وقف اطلاق النار فى ٢
نوفمبر تنفيذا لقرار هيئة الأمم .

انسحاب المعتدين

وافقت بريطانيا وفرنسا على وقف إطلاق النار وعلى سحب قواتهما من الأراضي المصرية كما وافقت إسرائيل على سحب قواتها إلى ما وراء خطوط الهدنة وقد أعلنت هذه الموافقة في يومي ٧ و ٨ نوفمبر ولكن مع ذلك تراخت القوات المعتدية في تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يقضى بالانسحاب فوراً وبوقف الأعمال الحربية فوراً *.

وفي ١٩ نوفمبر أبغثت الحكومة المصرية الأمم المتحدة أن القوات المعتدية البريطانية والفرنسية في بور سعيد تقوم بأعمال وحشية ضد أهالي بور سعيد . وقالت مذكرة مصر أن القيادة البريطانية أعلنت أنها ستطبق أحكاماً عرفية على الأهالي وتقيم محاكم عسكرية ، واعترفت بالتشويش على إذاعة القاهرة حتى لا يسمعها أهل بور سعيد . وفرضت القوات المعتدية حصاراً على المدينة ومنعت ٣٠ مراسلاً أجنبياً من دخولها لرؤية القذائف الوحشية وأطلقت عليهم النار واعتقلت ١٢ ساعة ، وأطلقت القوات النار على النساء والأطفال حين حاولوا مغادرة المدينة .

وقالت الحكومة المصرية أنها تعتبر هذا الإجراء خرقاً صريحاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومخالفة للمادة ١٩ منه تقرر أن لكل إنسان الحق في حرية الرأي والتعبير عنه .

وقامت القوات البريطانية والفرنسية كذلك بمنع بعثة الهلال الأحمر ومرضىها من الدخول إلى المدينة حتى يتمكنوا من أداء

مهمتهم الطبية • وإيصال الإمدادات الطبية والغذائية إلى أهل مدينة بور سعيد الذين نكبوا من جراء الاعتداء الوحشي ، وكذلك منعت بعثة الصليب الأحمر من الدخول إلى المدينة لأداء مهمتها الإنسانية . ولم تسمح القوات بعودة الإهالي إلى المنازل بعد وقف إطلاق النيران وتمدى الأمر إلى إطلاق النيران على بعض النساء والأطفال حين حاولوا مغادرة المدينة •

وفي ٢٠ نوفمبر بعثت الحكومة المصرية إلى السكرتير العام للأمم المتحدة وإلى جميع دول العالم بيان جاء فيه أن الحوادث التي توالت منذ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ حتى تاريخ تقديم هذا البيان قد أثبتت أن مصر كانت ولا تزال هدفا لمؤامرة متعددة الأطراف يقوم بالمرور الرئيسي فيها كل من بريطانيا وفرنسا متخذين إسرائيل أداة لتنفيذ مؤامرتيها العدوانية •

وفي ٢٩ أكتوبر أعلنت إسرائيل أن قواتها المسلحة بدأت غزو الأراضي المصرية في الوقت الذي عبرت فيه قواتها المسلحة الحدود المصرية • وبعد ٢٤ ساعة وجهت الحكومة البريطانية باسم فرنسا إنذارا باحتلال ثلاث مدن مصرية وإذا لم توافق مصر في ظرف ١٢ ساعة فستحتلها القوات البريطانية والفرنسية بالقوة • ورفضت مصر الإنذار واحتفظت بحقها في الدفاع عن نفسها ضد العدوان الفرنسي والبريطاني المنتظر •

وفي نفس اليوم اجتمع مجلس الأمن لبحث العدوان الإسرائيلي على مصر ، وأصدر قرارا بوقف القتال بناء على طلب الولايات المتحدة ولكن بريطانيا وفرنسا اعترضتا على القرار الأمريكي أي أنهما أعلنتا موافقتهما على ما تقوم به إسرائيل من عدوان وغزو للأراضي المصرية • وتعرضت مصر لعدوان غادر من بريطانيا وفرنسا في الوقت الذي كانت تدافع فيه عن نفسها ضد العدوان الإسرائيلي ،

اذ قامت الطائرات البريطانية والفرنسية يوم ٣١ اكتوبر بالقاء
القنابل على المدن المصرية ، القاهرة والاسكندرية وبور سعيد
والسويس والاسماعيلية كما هاجمت المطارات المصرية المدنيية
والمصرية .

وهكذا انكشفت المؤامرة المنيئة ضد مصر لغرض اخضاع
الشعب المصري والانتقاص من سيادته وحقوقه المشروعة .

وفى ٢ نوفمبر أصدرت الجمعية العمومية للامم المتحدة فى
دورة غير عادية قرارا بوقف اطلاق النار فوراً وانسحاب القوات
المتعدية . وقد عارضت هذا القرار انجلترا وفرنسا واسرائيل
التي صممت على أن تسيير فى مؤامرتها العدوانية ضد الشعب
المصري وأعلنت عدم استجابتها لقرار الامم المتحدة . واستمر
الشعب يقاتل دفاعاً عن حقوقه وسيادته من قرية الى قرية ومن
منزل الى منزل .

ووجهت الحكومة المصرية نداء الى جميع دول العالم تطلب فيه
معاونتها على رد العدوان الاستعماري .

وفى ٥ نوفمبر قامت القوات المتعدية بغزو مدينة بور سعيد
التي يسكنها ٢٥٠ ألف مصري ، ورغم الهجوم البربرى لم يستسلم
سكان بور سعيد واستبسولوا فى الدفاع عن مدينتهم وقامت القوات
المتعدية بضرب المدينة بالطائرات والاسطول وقامت بغارات على
بور سعيد يوم الغزو وعددها ٥٠٠ غارة .

وتنح عن ذلك العمل الوحشى أن هدمت المساكن على النساء
والاطفال واشتملت فيها النيران كما عطلت جميع المرافق وهدمت
المستشفيات منا يشافى مع حقوق الانسان وبسط القواعد
الانسانية .

وأمام المقاومة الباسلة وتحت ضغط الرأي العام العالمى وجهود الأمم المتحدة وافقت الدول المعتدية على وقف إطلاق النار ولكن القوات المعتدية حاولت إجبار المصريين على التعاون معها الأمر الذى رفضه سكان بور سعيد مما نتج عنه اتخاذ إجراءات بربرية ضدهم إذ طردت بعض السكان من بور سعيد عن طريق بحيرة المنزلة وبعد أن تحركت القوارب التى تحمل الامملى أطلق عليها الجنود البريطانيون النار . ووقع هذا الحادث أمام الصحفيين الأجانب .

وطالبت الحكومة المصرية بالتحقيق العاجل فى الجرائم الوحشية المتنافية للإنسانية التى ارتكبتها القوات المعتدية ضد المدنيين المسالمين حتى يرى العالم كيف أزدادت انجثرا وفرنسا أن تعود بالعالم القهقرى الى الفوضى والبربرية .

لقد اشتركت الطائرات الفرنسية والبريطانية مع اسرائيل فى ضرب قوات الجيش المصرى تحت اسم الأعمال البوليسية وفصل القوات المتحاربة كما أعلنت القيادة البريطانية فى بلاغاتها الرسمية أنها أغرقت السفينة عكا بضربها بالطائرات فى القناة تحت اسم حماية القناة ، وأغرقت السفن الموجودة فى ميناء بورسعيد أثناء ضرب المدينة بالطائرات وذلك تحت اسم فصل القوات المتحاربة وحماية القناة .

وفى ٨ نوفمبر تكلم بيتر فورنيكروفت رئيس مجلس التجارة البريطانى نائبا عن الحكومة فى مجلس العموم البريطانى واتهم مصر بأنها تنفذ مؤامرة مصرية روسية ، وكان ذلك لتبرير العدوان الهمجى على الاراضى المصرية .

وفى ١٥ نوفمبر قال اللورد هالنام وزير البحرية البريطانية ان مصر نظمت مع روسيا تخريب الموارد البترولية . فالحكومة المصرية تعلن ان هذه الاقوال كلها اكاذيب متعمدة الغرض منها تبرير العد

وَأَن الهمجي واحتلال الاراض المصرية ، وان مصر ضحية عدوان مدبر
اشتركت فيه انجلترا وفرنسا واسرائيل .
ومن الاعمال العدوانية في بورسعيد تنتهك القوات البريطانية
الفرنسية حرمة المساكن وتطلق النار بلا حساب على السيدات
والاطفال الامنين في منازلهم وتقوم بنهب المدنيين واجبارهم على العمل
تحت ستار التهديد المسلح منتهكة بذلك جميع الشرائع ، ومهددة
حقوق الانسان الاساسية .

ان الحكومة المصرية تطالب باجراء تحقيق في الغطائع التي
ارتكبتها القوات المعتدية ضد شعب مصر المسالم ، وفي التدمير
والتخريب والمذابح التي ارتكبتها القوات البريطانية والفرنسية
ضد المواطنين المصريين في بورسعيد ، والتي قامت بها اسرائيل في
غزة ورفع والعريش ، وتطالب بمعاينة المعتدين ، والاستتكرامات
اذا افلت المجرم من العقاب .

هذه هي الصورة الحية الواضحة التي عرضتها مصر على الجمعية
العامة للامم المتحدة وهذا هو موقف القوات المعتدية بعد أن أعلنت
رسميا انها وافقت على وقف القتال والانسحاب فاذا بها رغم ذلك
تستمر في اعتداءاتها على الشعب المسالم وعلى السكان الامنين في
منازلهم ، غير مراعية حرمة لمساكن ولا كرامة لا امرأة وشيخ مسن او
طفل رضيع ، وغير ملتزمة بالا الى ما يفرضه الشرائع السماوية عامة
وما قرره المواثيق الدولية وعلان حقوق الانسان ، بل انها لم تراعي
مبادئ الشرف واحترام الكلمة .

وازاء هذا العدوان الصارخ على الشعب المسالم ، واستنجابة
لتصوص ميثاق الامم المتحدة والرأى العام العالمى الذى امسكت
العدوان أرسلت بولجاني الى بريطانيا وفرنسا واسرائيل يحذرهما من
تاخر انسحاب القوات المعتدية على مصر لان ذلك ينطوى على خطر كبير .

وطالب بولجاني بتعويض مصر عن خسائرها واقترح تأليف لجنة دولية لتقدير مدى الخسائر التي عانتها مصر .

وقد تعللت فرنسا وانجلترا أمام هيئة الأمم لتأخير انسحاب قواتهما بأنهما على استعداد للمضي في الانسحاب بمجرد أن تصبح قوة البوليس الدولي التي يجري تشكيلها في مركز تستطيع معه القيام بالوظائف التي كلفت بها بمقتضى قرارات الأمم المتحدة الصادرة في ٢ و ٥ و ٧ نوفمبر .

وبجلسة ٢٤ نوفمبر قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة مطالبة بريطانيا وفرنسا واسرائيل مرة أخرى بالانسحاب فوراً من مصر من غير شروط وذلك بعد أن لاحظت الأمم المتحدة مع الأسف التسديد المستمر وجود قوات هذه الدول في أرض مصر .
وقد وافقت على هذا القرار ٦٣ دولة وامتنعت ١٠ دول عن التصويت وعارضته ٥ دول هي بريطانيا وفرنسا واسرائيل وأستراليا وبلجيكا .

كما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار بتحويل السكرتير العام للأمم المتحدة سلطات واسعة لاستخدام قوة البوليس الدولية في الشرق الأوسط .

أي جراءة على الحق هذه !! وأي دولة هذه التي لا تحترم كلمتها لقد وافقت كل من بريطانيا وفرنسا واسرائيل على وقف القتال فوراً والانسحاب ومع ذلك فاعتدوا أنهم على الشعب المسالم السكان الآمنين مازالت مستمرة ، ولم تنسحب قواتهم من أرض الوطن ، مسرح المعركة .

وليس هذا فحسب بل أنها بعد أن وافقت على وقف القتال والانسحاب عادت في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ نوفمبر تعارض في قرار الانسحاب ذلك القرار الذي سبق أن وافقت عليه ووعدت بتنفيذه ولم يكن قرار هيئة الأمم الأخير إلا ترديداً وتوكيداً لقرارها الأول .

ولما كانت قوات البوليس الدولى مستحضر الى مصر لتنفيذ القرارات
هيئة الامم للاشراف على انسحاب القوات المعتدية فى بورسعيد وهى
مهمة مؤقتة تم تذهب جنود القوة الدولية الى الخطوط الامامية المصرية
اسرائيلية لمراقبة جلاء القوات الامرائيلية عن منطقة سيناء وغزه
ورفع .

وقد حضر مستر همرشولد الى مصر واجتمع بالرئيس جمال
عبد الناصر لاجراء مباحثات حول تنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة
بانسحاب القوات المعتدية وعمل قوات الامم المتحدة فى هذا الشأن
وتم الاتفاق بين الحكومة المصرية وسكرتير عام الامم المتحدة
على ما يأتى :

(١) ضرورة الحصول على موافقة مصر لاشتراك اية دولة فى قوات
الامم المتحدة التى نص عليها قرار الامم المتحدة الصادر فى ٧ نوفمبر
سنة ١٩٥٦

(٢) ضرورة الحصول على موافقة مصر لدخول القوة البوليسية
الدولية للاراضى المصرية .

(٣) تحدد مصر المكان الذى تتواجد فيه القوة الدولية .

(٤) اذا سحبت مصر موافقتها فى أى وقت فان على قوات الامم
المتحدة أن تنسحب فى الحال .

(٥) لن يكون للقوة الدولية أى عمل فى بورسعيد ومنطقة القناة
بعد انسحاب القوات الانجليزية الفرنسية المعتدية التى يجب أن
تنسحب فى الحال حسب قرار الامم المتحدة ويكون عمل قوات الامم
المتحدة على خطوط الهدنة بين اسرائيل ومصر طالما كانت مصر موافقة
على بقائها .

وعلى أساس هذه المبادئ تكونت قوة البوليس الدولى وتحمل

اسم الامم المتحدة . وقد وصلت هذا القوات الدولية ابو صوير في ١٥ نوفمبر .

وقد طلبت مصر من الجنرال بيرنز رئيس البوليس الدولى جلاء القوات المعتدية فوراً عن أرضها قبل البدء فى تنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بالبوليس الدولى .

وفى ٣ ديسمبر أعلن سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا فى مجلس العموم أن الحكومتين الفرنسية والبريطانية قررتا انسحاب قواتهما من مصر بلا قيد ولا شرط . وأعلن بينو وزير خارجية فرنسا نفس القرار فى الجمعية الوطنية الفرنسية .

وأصدرت الحكومتين البريطانية والفرنسية الاوامر الى الجنرال كيتلى القائد العام للقوات المعتدية أن يتفق مع الجنرال بيرنز قائد القوات المؤدية على جدول مواعيد الجلاء التام .

وقد دخل البوليس المصرى بورسعيد فى ١٨ ديسمبر وكان يرانقهم مندوب من البوليس الدولى . وقامت دوريات مشتركة للمحافظة على الامن والنظام فى المدينة .

لقد عرف شعب بورسعيد قبيل انسحاب القوات المعتدية كيف يسخر منها ويرغمها على الاسراع فى اتمام عملية الانسحاب خوفاً من غضب الشعب . فقد علق الفدائيون المصريون تمثالا يمثل ايدى مشنوقا فى جبل مشدود فوق الطريق وذلك بعد دخول البوليس المصرى مدينة بورسعيد .

وفوجئت القوات المعتدية فى طريق انسحابها بعربة تحمل نمشا ملفوفاً بالعلم الانجليزى وعند رأسه حذاء قديم وقد كتب على النعش « هذا نعش ايدى » وأسرعت دورية بريطانية الى مكان النعش ونزل ضابط بريطانى وقذف النعش على الارض .

ومرت احدى الدوريات البريطانية فى شارع كسرى فسارت خلفها مظاهرة من الاطفال يقلدون حركاتهم ويحملون قطعاً خشبية على اذرعهم ويسيروا فى نفس نظام الدورية وخلفها مباشرة حتى جنبى اللاسلكى قلعه ووضعوا علما من الصفيح على اذانهم وكانت الدوريات كلما سارت قوبلت بالسخرية .

وتم انزال العلم البريطانى سرا فى الساعة السادسة من صباح ١٩ ديسمبر من سارية مبنى قيادة القوات المعتدية فى بورسعيد .
دون احتفال .

وتسلمت قوات الامم المتحدة مبنى ادارة شركة القناة الذى اتخذه المعتدون مقرا لقيادتهم، ورفع علم الامم المتحدة على المبنى . كما انزل العلم البريطانى من فوق سارية مطار الجميل بين مظاهر الوجود والحزن التى بدت على وجوه جنود المعتدين ، وتسلمت القوات الدولية المطار .
وقد تسلمت مصر مطار الجميل فى ٢٠ ديسمبر .

واخيرا تم انسحاب القوات المعتدية نهائيا من بورسعيد . وخرج آخر جندي بريطاني وفرنسي من ارض مصر . وسلم الفرنسيون بورفؤاد للبؤليس الدولى الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم ٢٢ ديسمبر وقد تم انسحاب الانجليز سرا خلال فترة حظر التجول التى فرضها الانجليز لمدة ٢٤ ساعة فى المنطقة الضيقة قرب تمثال ديلسبس والتى تم منها الانسحاب . وحسن البؤليس الدولى انسحاب القوات البريطانية فانشا منطقة حراما بين القوات المنسحبة واهالى بورسعيد .
ونزل العلم الفرنسى وارتفع علم الامم المتحدة .

وتسلمت السلطات المصرية بورسعيد فى فجر يوم ٢٣ ديسمبر ، وبذلك انتهت مهمة البؤليس الدولى فى بورسعيد واصبح من المقرر ان تذهب جنود القوة الدولية فورا الى خطوط الهدنة بين اسرائيل ومصر .

وكانت فرحة في قلوب الشعب المصري • وكان عيداً عظيماً هو عيد النصر • وقد احتفلت بورسميد بهذا العيد الكبير • وكان الإهالي يطلقون الرصاص في الهواء ابتهاجاً بالنصر • واقاموا زفة للدبابات المصرية التي دخلت المدينة • وأحرق المتظاهرون العلم البريطاني والعلم الفرنسي وكانت القوات المعتدية قد خستهما بالأكسجين في يد تمثال ديلسيس • وأنزل علم بريطانيا من فوق طابية السلام في الجيزة لترفع العلم المصري مكانه •

واستمرت المظاهرات طوال اليوم تهتف بحياة عبد الناصر رائد القومية العربية وبطل العروبة •

وفي يوم ٢٤ ديسمبر نفس شعب بورسميد تمثال ديلسيس واستقر التمثال في قاع البحر • سقط تمثال ديلسيس في ناء بعد نفسه ثلاث مرات • وهكذا أزال من بورسميد آخر أثر من آثار الاستعمار •

وفي ٢٨ ديسمبر بدأ تطهير القناة التي سميناها لا تبدأ في تطهيرها إلا بعد إعادة الحياة العادية الى مدينة بورسميد ومنطقة القناة بوجه عام وبعد سحب القوات غير المصرية من منطقة القناة • وقطبت الحكومة المصرية معافاة الرسم المتحدة في تطهير القناة من العوائق • واشترك فعلاً أسطول الأمم المتحدة في انتشال السفن الغارقة وعادت الملاحة في القناة في مارس سنة ١٩٥٧

...

الى هنا امتمرضنا كيف بدأ العنوان المسلح على أرض الوطن • كما استمرضنا الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة حتى أصبحت قراراتها بوقف القتال فوراً وبانسحاب القوات المعتدية من أرض الوطن وما صادف تنفيذ هذه القرارات من اعتراضات ثم كيف أملت هذه

إلحقات وتم وقف القتال وانسحاب القوات المعتدية وعودة السلام
الى أرض النيل وخرج المعتدون يجرّون أذيال الحبيبة والفشل والذل
والانكسار . ورفعنا علمنا عاليا خفاقا يرغرف فوق أرضنا الحبيبة في
عيد النصر .

والآن لنعثر الصفحات التالية مع ذكريات المعركة في ميدان القتال
مع الجيش ، ومع الشعب المكافح من أجل حريته ، يوما بيوم وساعة
بساعة ودقيقة بدقيقة حتى كتب لنا النصر .

مصر في المعركة

كان شعور الشعب أيام العدوان أن الاستعمار سيتلقى مصره في هذه الأرض الطاهرة المكافحة وأن بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ستتلقى درسا في بطولة المصريين المكافحين لن تنساه مدى الحياة . وكان كل مصري رجلا كان أو امرأة أو شابا أو شابة ، جنديا عاملا في جيش التحرير العام . اننا قد عاهدنا أنفسنا أمام الله اننا لن ننام ولن تهدأ نفوسنا حتى نشفي غلتنا وننثر لحريتنا من قلوب الاستعمار ، ونواجه البغي والعدوان صفا واحدا مؤمنين بأن الله أراد لنا الخير حين أعادنا لرسالة الجهاد وفي طلعتنا قائدنا الذي قرر أن يستبسل في الدفاع عنا ولا يستسلم وهو الرئيس جمال عبد الناصر الذي قادنا الى النصر وأعلن أننا سنقاتل الى آخر نقطة من دماننا وشعار كل فرد منا سنقاتل ولن نسلم أبداً وسنبني بلداً وتاريخاً ومستقبلاً ، وقد جاهدنا وكافحنا كفاح الأبطال وانتصرنا بفضل هذه السياسة الحكيمة .

ولقد أمر كمال الدين حسين قائد جيش التحرير أن يسمح لجميع الراغبين المدربين من قوات جيش التحرير بالذهاب الى أرض المعركة واتخذت قوات جيش التحرير مواقعها في أرض المعركة منذ ٢ نوفمبر .

وقد بدأت العمليات العسكرية في الساعة التاسعة من مساء يوم الاثنين ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ بتقدم بعض الوحدات الإسرائيلية من العقبة الى الكونتلا وهي نقطة حدود مصرية لم يكن فيها الا قوة صغيرة للانذار من قوات الحدود وبعد قليل انزلت إسرائيل من الجو قوة من جنود المظلات عند سعد الحيطان التي تقع على بعد ٩٠ كيلو مترام

شرق السويس في منطقة جبلية وعرة وفي نفس الوقت بدأت الدعاية الإسرائيلية تقول إن القوات الإسرائيلية تقترب من قناة السويس . وكانت القوات المصرية تتجه الى قوة المظلات فاحتلت ممر ملاء الجبلى ثم بدأت تشتبك مع قوة المظلات الاسرائيلية .

وفي صباح الثلاثاء ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٥٦ كان القتال يدور عنيفا بين القوة المصرية وبين جنود العدو الهابطين بالمظلات وتدخل سلاح الطيران المصرى فى المعركة واشتبك بدوره مع قوات العدو الجوية التى بادرت الى نجدة جنوده .

وعند الظهر كانت قواتنا تتولى تطهير المنطقة من جنود العدو الهابطين بالمظلات بينما كان الطيران المصرى يسيطر على سماء المعركة وفى نفس الوقت كانت قوات العدو المدرعة قد بدأت تهاجم المواقع المصرية الامامية الموجودة بين العوجة وابو عجينة . وتمكنت المواقع المصرية الامامية من صد هجوم العدو وتكبيده خسائر كبيرة فى الدبابات والافراد .

ولم ينته يوم الثلاثاء حتى كانت الاوامر قد صدرت لقوات لاسلحية من الجيش المصرى منها وحدات من المشاة والمدفعات بالتقدم الى الحدود للاستشباك فى القتال . وعند منتصف الليل كانت الوحدات المصرية تتجه بأقصى سرعة الى الحدود الشرقية وكان واضحا بجلاء أن اتجاه المعركة يتقدم فى صالح القوات المصرية بعد ٢٤ ساعة من بدء القتال وكان الموقف كما يلى :

(١) أوقفت قواتنا تقدم الجيش الاسرائيلى لنجدة جنوده الهابطين بالمظلات عند سد الحيطان واستطاع السلاح الجوى البحرى تدمير الامدادات المرسلة لتمزيقهم ، كما استطاع أن يسيطر على أرض المعركة .

(٢) تم وقف الهجوم على أبو عجيلة وتكبد العدو خسائر كبيرة .

(٣) قواتنا الاحتياطية في طريقها الى الميدان بالمشاة والمدفعات وتأخذ زمام المبادرة .

(٤) وفجأة تقدمت بريطانيا وفرنسا بانذارهما الفادر الى مصر .

وفي فجر الاربعاء ٣١ أكتوبر كان سلاح الطيران المصري قد اتم غارات جوية مفاجئة فوق جميع مطارات العدو في اسرائيل . وعاد العدو فكرر هجومه على موقع أبو عجيلة وتكبد خسائر جديدة في الدبابات وفي الافراد . عاد العدو للمرة الثالثة الى موقع أبو عجيلة ولكنه فشل للمرة الثالثة . تحققت السيطرة الجوية بوضوح للسلاح الجوي المصري الذي اشتبك مع الطيران الاسرائيلي واستطاع بعد أقل من ٣٦ ساعة من بدء المعركة أن تحطم ١٢ طائرة من طراز «ميسير ٤٠» تكون نصف ما للعدو من المقاتلات النفاثة التي كان قد حصل عليها من فرنسا .

ثم ظهرت في سماء المعركة أسراب كثيرة من طراز ميسير ٤٠. وتبين قطعاً أن السلاح الجوي الفرنسي يشترك صراحة مع السلاح الجوي الاسرائيلي في المعركة مستعملاً نفس مطاراته وقواعده .

وقد اتجهت قاذفات القنابل المصرية في مساء الاربعاء الى أهدافها داخل اسرائيل وهاجمتها طوال الليل بالقنابل الحارقة والشديدة الانفجار .

وفي الساعة السادسة من مساء الاربعاء تدخل الطيران الملكي البريطاني في المعركة تمززه طائرات فرنسية فأغار على القاهرة والاسكندرية وهنا اتضحت خطة العدو الانجليزى الفرنسى الاسرائيلي

وتحقق ان الهدف الاول من العملية هو استدراج أكبر مجموعة من القوات المسلحة المصرية الى الحدود الشرقية ، وفي نفس الوقت يستمر ضرب المطارات المصرية من الجو ، وبذلك تحرم قواتنا على الحدود الشرقية من أى مساعدة جوية وبذلك أيضا تقطع خطوط مواصلات الجيش في سيناء تمهيدا لتركيز الضرب عليها بأنطائرات في الوقت الذي تكون فيه مطاراتنا ذاتها معرضة لنفازات الجوية المستمرة وبذلك ستصبح المجموعة الرئيسية للجيش المصرى هدفا لهجوم اسرائيلى يماونها فيه السلاح الجوى البريطانى والفرنسى ، بينما تكون هذه المجموعة فى عزلة كاملة عن قواعدها خصوصا اذا تمت عملية انزال قوات بريطانية وفرنسية فى السويس .

وفى حوالى الساعة العاشرة من مساء الاربعا ٣١ أكتوبر تم اتخاذ قرار خطير يقضى بسحب القوات المصرية من الحدود الشرقية على أن تتحرك على هذه الحدود وحدات انتحارية تحمى تنفيذ الحطة . وفى ساعة مبكرة من صباح الخميس أول نوفمبر تم سحب القوات المصرية التى كانت على الطريق الاسط وتركزت القوة التى صدت الهجمات على ابو عجيلة تتولى حماية العملية .

بدأ سحب جزء من قوة العريش ثم سحب قوة من رفع وباقى قوة العريش وقد وجد العدو أن الحطة التى أحكم تدبيرها قد انكشفت فسارعت الطائرات البريطانية المقاتلة تضرب القوات المصرية المتجهة غربا ، وكذلك بدأت تضرب الكبارى والمعديات على القناة لمنع تنفيذ العملية .

وصدرت الاوامر للقوات الانتحارية التى خصصت لحماية العملية بأن تقاوم العدو بكل ما تستطيع على أن يكون لقادتها حق التصرف بعد نفاذ ذخيرتها .

وقد أغارت الطائرات المعادية البريطانية على سفينة مصرية في قناة السويس .

وفي يوم الجمعة ٢ نوفمبر بدأت القوات المصرية تأخذ مراكزها لمواجهة العدوان الانجليزى الفرنسى وكان تركيز العدو الانجليزى الفرنسى من الجو ملحوظا على المطارات المصرية وعلى منطقة انقبال وعلى قطع الاسطول فى ميناء الاسكندرية .

ويوم السبت ٣ نوفمبر واصل العدو غاراته الجوية .

ويوم الاحد ٤ نوفمبر واصل العدو غاراته الجوية .

وقد استطاع السلاح الجوى المصرى خلال هذه الفترة أن يقوم بعمليات رائعة فقد حقق سيطرة كاملة على أرض العمليات على الحدود فى بداية المعركة وقام باستباكات مع القوات الجوية الاسرائيلية استطاع فيها الطيارون المصريون تحطيم القوة الضاربة للطيران الاسرائيلى وشن غارات عنيفة متواصلة كانت تزيد أحيانا على ١٤ غارة فى الليلة الواحدة على المطارات والقواعد الاسرائيلية . وقد دمر سلاح الطيران المصرى سبع مائته اسرائيل من طائرات فى يومين من القتال .

وقامت المدفعية المصرية المضادة للطائرات بواجبها كاملا لمحاولة صد طائرات العدو المقيمة .

وقد بلغ عدد الطائرات البريطانية والفرنسية والاسرائيلية التى أسقطها السلاح الجوى المصرى والمدفعية المضادة للطائرات حتى ليلة ٤ نوفمبر ٨٧ طائرة . وقد عرض حطام الطائرات الانجليزية والفرنسية التى أسقطتها المدفعية المصرية فى ميدان التحرير .

وفي خلال الاسبوع الذى انقضى من بدء العمليات قام السلاح البحرى بالنشاط التالى :

- (١) ضرب ميناء حيفا من البحر .
- (٢) أغرق قطعة بحرية بريطانية في خليج السويس .
- (٣) أغرق قطعة بحرية ثانية .
- (٤) أغرق حاملة جنود بريطانية .
- (٥) أغرق طراداة فرنسية أمام البيرلس .

وبعد أن تكبدت البحرية البريطانية هذه الخسائر انسحبت القوات البحرية البريطانية والفرنسية الى الجنوب بعيدة عن الشواطئ المصرية واستمرت مدفعية السواحل المصرية في اطلاق النيران عليها .
وقام الاسطول المصرى بمطاردة أسطول العدو وضربه أثناء انسحابه .

والطريف انه أثناء الغارات الجوية المتتالية التي قامت بها الطائرات البريطانية والفرنسية على المدن المصرية في الساعة العاشرة من مساء ٢ نوفمبر الى العاشرة مساء ٣ نوفمبر فقد كانت هذه الغارات موجهة الى مطاراتنا الحربية بالملاحظة وقد شوهدت الشحنة المهرب والمخافق من الجو في الملاحظة ، وقد ظن السلاح الجوي البريطانى أنه أصاب السلاح الجوي المصرى ، ولكن مصر كانت تعلم ان بريطانيا على علم تام بمكان سلاحنا الجوي لذلك نقلت طائراتنا الحربية الى مكان آخر ووضع مكانها نماذج طائرات خشبية فلما ارتفعت المخافق على أثر القاء القنابل في هذه المنطقة ظن العدو أنه أصاب سلاحنا الجوي وأنه أبعد عن آخره ولكن الحقيقة أن طائراتنا الحربية ومطاراتنا الحربية لم تتأثر بهذه الغارات لانها كانت قد نقلت من مكانها طبقا لخطة مرسومة .

لقد ادعت اسرائيل في تصريحات رجالها المسئولين أنها انتصرت على مصر في سيناء ، وهذا كذب وأفتراء على حقيقة الواقع . ان المعركة الوحيدة التي نشبت بيننا وبين اسرائيل هي معركة أبو عجيله : ولقد

هاجم لواءان اسراييليان مشاة ولواء مدرع موقع أبو عجينة وكان به كتيبتا مشاة مصريتان . كانت ١٠٠ دبابة اسرائيلية و ٢٧٠٠ جندي اسراييلي يهاجمون ٨٥٠ جنديا مصريا . وصمدت القوات المصرية وفشل هجوم اسراييل يومى ٢٩ و ٣٠ و ليلة ٣٠ و يوم ٣١ اكتوبر ويومى ١ و ٢ نوفمبر حينما انسحبت قواتنا لتواجه العدو البريطانى الفرنسى . وبعد ذلك كان موسى ديان قائد القوات الاسرائيلية يستطيع أن يشى بسيارته بلا مقاومة لانه لم يكن هناك جيش . فابن اذن الانتصار الذى تحدث عنه اسراييل . ان العالم كان يشهد وجيشنا الباسل يتحدى انه لولا اعتداء بريطانيا وفرنسا الى جانب اسراييل لفضينا على اسراييل فى ٧٢ ساعة ، وما كانت تقوم لها قائمة بعد ذلك .

ويجدر بنا ان نشير هنا الى ان الكتيبة ١١ مشاة التى كانت مكثفة بستر انسحاب قوات العريش ورفع ، ظلت فى مواقعها تؤدى واجبا حتى تم انسحاب جميع القوات المصرية قويد العدو يهاجم الكتيبة من جميع الاتجاهات . وعندما تأكد قائد الكتيبة ١١ أنه قد تم انسحاب قواتنا أصدر أمره بالانسحاب بعد أن دمر أسلحته الثقيلة وانسحبت الكتيبة فى ١٠ نوفمبر الى القنسة سيرا على الاقدام ، وقطعت بذلك ما يزيد على ١٥٠ كيلو مترا . ووصلت الكتيبة بأسلحتها الخفيفة ومدافع الماكينة ، وكان النظام الذى وصلت به الكتيبة بهذه المسالة الطويلة ، وفى منطقة بها العدو يدعو الى الاعجاب والفخر .

لقد انتقل ميدان المعركة الى بورسعيد وكان شعبها الى جانب الجيش يقاتلان بشجاعة .

ان الذى شاهد بورسعيد يوم ٥ نوفمبر يراها وقد تحولت الى معسكر كبير يضم جميع أبناء هذه المدينة الباسلة التى ذقت من

احتلال المستعمرين البريطانيين الكثير في فترة من الزمن ولعل دور البطولة الذي كتبه الشعب ، انبور سميلى اليوم سيجد صفحة كبيرة في التاريخ ليسجل بها أروع قصص البطولة ! الشعب كله حساس وقوة وإيمان خرج ليدافع عن أرض وطنه .

لقد كان الشعب بأجمعه في انتظار ساعة انصفر . تلك الساعة التي أعلنوا عنها في استخفاف فما إن لاحت بشائر الدفعة الأولى من جنود المظلات العدو في مساء بور سعيد في الساعة السابعة والنصف من صباح ٥ نوفمبر حتى سارعت جموع الشعب من كل مكان شيوخا وشباناً ورجالا يحملون الأسلحة المختلفة التي كانت موجودة في كثير من المخازن وباحياء مختلفة . وفي هذه الاثناء كانت تجوب ميناء بور سعيد عربات فيهمنا ميكروفونات أخذت تخطر الإهالي عن مكان نزول العدو فاندفعت الجموع الى هذه الاماكن وكل فرد يحمل في يده بندقيته وفي معركة رهيبية تقابل الشعب البور سميدى والجنود البريطانيون والفرنسيون والاسرائيليون وفي ساعة كاملة كانت هناك آلاف الجثث التي أصيبت بالرصاص والتي فقت الحياة قبل أن تصل الى الأرض . وحتى هؤلاء الذين وصلوا الى الأرض كان الرصاص ينهال عليهم من كل مكان .

قنابل تفجر في كل مكان تلك التي كانت تلقيها طائرات العدو لكي تحمي نزول جنود المظلات وبالرغم من شدة انفجارات هذه القنابل تدفقت جنود الشعب لاستقبال هؤلاء الهاباطين .

وبمجرد أن قضى عليهم ارتفعت في مساء بور سعيد الاصوات تردد في كل مكان تحيا مصر . . تحيا مصر . . الموت للاعداء .

وما أن انتهت المعركة الأولى التي سجنها شعب بور سعيد في مطار الجميل حتى أخذت قوات العدو الانجليزية الفرنسية

الاسرائيلية تهبط في مكان آخر ناحية الجلف ، فعادت العربات التي كانت تحمل مكبرات الصوت مرة أخرى لتنبيه الشعب الى ميدان المعركة الجديد .

وكان افراد الشعب يتسابقون للوصول الى هذه المنطقة الجديدة وهم يصيحون سنحارب . الموت للاعداء . وكنت تسمع في كل مكان ترديد الاناشيد الحماسية التي تحمل اسم مصر وشرف مصر وكرامة مصر .

اندفعت هذه الجموع بنظام خلف العربات التي كانت تقودها وتوجهها نكي تلتقي بهؤلاء البرابرة الاستعماريين ولكن المسافة كانت بعيدة فبمجرد ان وصلت الجموع الى ناحية الجلف ، صبقهم الى هناك فريق من القوات المسلحة التي احاطت مكان نزول جنود العدو وبسياج من جنود الجيش المصري احاطة تامة واتخذ الشعب مكانه بجوار القوات المسلحة منتظرا الاوامر الاولى ليبدأ في هذه المعركة .

وكنت ترى في عين كل مصري في تلك اللحظة التاريخية في حياتنا ايمانا وثقة بالمستقبل ، جيش وشعب ضد ظلم واعتداء من ثلاث دول في وقت واحد ، انجلترا وفرنسا واسرائيل .

وفي هذه الاثناء كانت قوات نالته قد هبطت ببور فؤاد ورددت اصوات الميكروفونات مكان المعركة الثالثة وكان قد هبط جنود الامبراطورية المعجوز فتجمع فريق من الالهالي وسارعوا الى الوكر الثالث وفي طريقهم الى هذا الوكر شاهدوا بعض الجنود وهم في طريقهم الى الارض فاستقبلتهم فوهات البنادق ، استقبالا حماسيا يليق بهم فخرنا بصري .

وفي اثناء نزول العدو في هذه الاماكن هبط جزء كبير منهم

الى سطح بحيرة المنزلة وكنت تسمع اصوات الاستفانة من الرصاص الذى ينهال عليهم والمحاولات البائسة لتنجاة من الفرق .

كانوا يطلقون الرصاص فى كل مكان بعد ان قوبلوا بوابل من الرصاص ، واستولى عليهم الذعر وانطلقت الرصاصات الطائشة المصحوبة بالقنابل الى اى مكان وتمكن الفدائيون من القضاء على معظم القوات الهابطة .

وهنا بدأ الاسطول البريطانى الفرنسى بضرب المدينة بمدفعه الثقيلة بينما الطائرات تلقى قنابلها لتلك المدينة وبالرغم من هذا كله استمرت المقاومة العنيفة . وكان الشعب كله يشترك فى المقاومة وسقطت فى البحر ٧ طائرات عندما حاولت ان تسقط مهمات واسلحة ذخيرة بالمظلات على قواتهم . وحاول العدو ضرب بورسعيد من الجو بعد فشل هجومه لانقاذ قواته . ثم اسقطت قواتنا ثمانى طائرات اخرى .

ولقد تعرضت مدينة بورسعيد لغارات جوية عنيفة مستمرة كان هدفها الاول الضغط على الاهالى ، وبالرغم من هذا الهجوم العنيف عليهم فانهم شاركوا القوات المصرية فى مقاتلتهم للعدو .

واستمر القتال العنيف فى بورسعيد طول الليل والنهار يوم ٦ نوفمبر وانتقلت المعركة الى الشوارع والمنازل . قاتل جيش مصر وقوات المقاومة الشعبية من منزل الى منزل .

وظلت قوات العدو تضرب المدينة بالقنابل ومدافع الاسطول طوال اليوم ومع ذلك كانت المقاومة الشعبية وقواتنا روحها المعنوية عالية جدا . وحتى يوم الاربعاء ٧ نوفمبر كان القتال ينور رهيبا قمع قوات العدو من احتلال مدينة بورسعيد .

وفى نفس الوقت اذاع ايدز فى مجلس العموم كذبا ان منطقة

بور سعيد طلبت التسليم في حين ان بور سعيد لم تطلب التسليم واستمرت تقاتل وتقاوم العدو مقاومة جسارة وكبدت العدو خسائر فادحة .

وظلت قواتنا والشعب يقانلان بتصميم كامل رغم غارات الطيران العنيفة حتى النصر . وقبلت مصر قرار الامم المتحدة بوقف اطلاق النار حرصا منها على السلام .

ان جمعية الفدائيين انزلت الرعب في قلوب القوات المعتدية ببور سعيد وكان في كل شارع من شوارع بور سعيد يفاجأ المعتدون بتمثال لجندي بريطاني مشنوق ومعلق في الفضاء مكتوب عليه : هذا هو مصيركم ، تقوم الدورية بتحطيم هذا التمثال ثم تشر بشوارع آخر فتجد تمثالا جديدا . ورجال المقاومة يارعون في التخفي والحركة بسرعة ولم تستطع الدوريات الانجليزية والفرنسية ان تقبض على واحد منهم . وكانت وزح المقاومة الشعبية في بور سعيد قوية جدا تجلسها في كل حي وفي كل منزل وفي كل شخص . حتى الشيوخ والاطفال تبرعوا بالمال والدم .

ان النساء والاطفال والشيوخ اشتركوا في المعركة ، وغسلوا امانات كثيرة سابقة بدمائهم الطاهرة . فسواعدهم وقفوا امام الاساطيل والطائرات . وقامت قواتنا واهاليها في بور سعيد احدث انواع اسلحة الفتك والتدمير التي يحملها الغزاة المتحفزون للبطش المتعطشون للدم ، المتفجرون بالقيظ والحقد والقسوة .

كفاح بور سعيد

كان الانجليز يريدون ان يهاجموا بور سعيد من الشمال والسويس من الجنوب على ان يتقابل الهجومان الانجليزيان والقوات الاسرائيلية القادمة من الشرق في السويس يوم ٧ نوفمبر . ولكن حدثت مفاجأة . ان القوات البحرية في البحر الاحمر كانت مكونة من بارجة ضخمة حملتها ٤٥ ألف طن وطراد ضخمة وعدد من المدمرات الصغيرة وعدد كبير من سفن الانزال . وهذه القوات كانت قادمة من عدن بقصد ضرب السويس وبدأت تتقدم الى الامام ولكنها لم تستطع ان تدخل رأس غارب . وعندما حاولت ذلك عند رأس أبو الدرج بددت المدافع الساحلية المصرية تقرب بقوة وبسرعة حتى أغرقت احدى المدمرات وحاولت باقى السفن الحربية انزال بعض الجنود على الساحل ولكن زوارق الطوربيد المصرية طازرت هذه السفن وتمكنت من اغراق احدى سفن الانزال كما أصرت تسعة سفن منها وعادت زوارقنا سليمة لم يمسها سنو وتراجع الانجليز في ذعر وذ هول . ولم يجرؤ على الدخول في المياه المصرية مرة اخرى وبذلك فسدت خطة الانجليز .

وقد اعلنت القيادة البريطانية الفرنسية في بور سعيد عن اتخاذ تدابير مشددة لمواجهة المقاومة التي تقوى وتشتد من جانب الوطنيين المصريين ضد القوات المعتدية .

ان المعتدين على مصر ارادوا نفسا بور سعيد لمقاومتها الباسلة وصمودها أمام العدوان فالقى المعتدون على مدينة بور سعيد الالاف من القنابل وشن المعتدون في اليوم الاول لعدوانهم ٥٠٠ غارة جوية

دمروا خلالها المستشفيات والمدارس والمساجد والمكتبة العامة وغيرها من المؤسسات النظامية ، ودفن تحت الانقاض الاطفال والنساء والشيوخ . واطلق المعتدون النار على الاهالى عندما كانوا يحاولون النجاة من الحريق ودهسهم بالدهابيات وقتلهم بالحراش . ودمرت القيادة الانجليزية والفرنسية مخازن المياه ومنعت المواد الغذائية عن السكان حتى يموت اهالى بور سعيد جوعا . لقد غادر مدينة بور سعيد ٦٠ الف شخص من المصريين وكان الغزاة يترصدون بهم فى الطريق ويطلقون النار عليهم .

ان شعب مصر قد خلع عنه الملابس المدنية وأصبح كل فئوسد يسير مرتدياً ملابس الميدان . وهم جميعاً يحملون السلاح على اكتافهم . بينما السيدات فى ملابسهن البيضاء يعملن ليلاً نهار لتحويل بعض المدارس الى مستشفيات طوارئ . وفى داخل المنازل كانت كل سيدة مصرية قادرة على العمل تعمل عملاً متصلاً فى إعداد الملابس اللازمة للمرضى من جهة وللمقاتلين فى الميدان من جهة اخرى .

وقام الشباب من أبناء بور سعيد وحملوا السلاح يدافعوا عن ارض الوطن ، وشرف الوطن ، وليردوا العدوان . قام الشباب بين العاشرة من العمر واكثر من ذلك بقليل ليتلقن رصاص الطائرات . وقد اعترف بذلك لاعضاء قبل الاصدقاء قالوا فى كتبهم عندما ارخوا العدوان ان الشباب فى بور سعيد من سن العشر سنوات والـ ١١ سنة والـ ١٢ سنة وقفوا وراء المتاريس . كانوا يمثلون المقاومة الصلبة والمقاومة الصامدة ، وحملوا السلاح ولم يتراجعوا ابداً عن مواقع الدفاع بل قاتل الشباب واستشهد وبذل دماهم فى سبيل ارضه وفى سبيل شرفه ، وفى سبيل بلده .

ان القوات المصرية التى تنتظم الجيش والبوليس والشعب كافحت كفاح الابطال وابادت قوات الهابطين بالمظلات وسحقتهم

كفاح بور سعيد

كان الانجليز يريدون ان يهاجموا بور سعيد من الشمال والسويس من الجنوب على أن يتقابل الهجومان الانجليزيان والقوات الاسرائيلية القادمة من الشرق في السويس يوم ٧ نوفمبر . ولكن حدث مفاجأة . ان القوات البحرية في البحر الاحمر كانت مكونة من بارجة ضخمة حملتها ٤٥ الف طن وطراد ضخمة وعدد من المدمرات الصغيرة وعدد كبير من سفن الانزال . وهذه القوات كانت قادمة من عدن بقصد ضرب السويس وبدأت تتقدم الى الامام ولكنها لم تستطع ان تدخل رأس غارب . وعندما حاولت ذلك عند رأس أبو المدرج بدت المدافع الساحلية المصرية تضرب بقوة وبسرعة حتى أغرقت احدى المدمرات وحاولت باقى السفن الحربية انزال بعض الجنود على الساحل ولكن زوارق الطوربيد المصرية طارذت هذه السفن وتمكنت من اغراق احدى سفن الانزال كما أسرست تسعة سفن منها وعادت زوارقنا سليمة لم يمسها سوء وتراجع الانجليز في ذعر وذ هول . ولم يجرؤ على الدخول في المياه المصرية مرة اخرى وبذلك فسدت خطة الانجليز .

وقد اعلنت القيادة البريطانية الفرنسية في بور سعيد عن اتخاذ تدابير مشددة لمواجهة المقاومة التي تقوى وتشتد من جانب الوطنيين المصريين ضد القوات المعتدية .

ان المعتدين على مصر ارادوا نفس بور سعيد لمقاومتها الباسطة وصمودها أمام العدوان فالقى المعتدون على مدينة بور سعيد الالاف من القنابل وشن المعتدون في اليوم الاول لعدوانهم ٥٠٠ غارة جوية

دمروا خلالها المستشفيات والمدارس والمساجد والمكتبة العامة وغيرها من المؤسسات النظامية ، ودفن تحت الانقاض الاطفال والنساء والشيوخ . وأطلق المعتدون النار على الأهالي عندما كانوا يحاولون النجاة من الحريق ودھسوهم بالذبابات وقتلوهم بالحرب . ودمرت القيادة الانجليزية والفرنسية مخازن المياه ومنعت المواد الغذائية عن السكان حتى يموت أهالي بور سعيد جوعا . لقد غادر مدينة بور سعيد ٦٠ ألف شخص من المصريين وكان الغزاة يترصدون بهم في الطريق ويطلقون النار عليهم .

ان شعب مصر قد خلع عنه الملابس المدنية وأصبح كل فتود يسير مرتدياً ملابس الميدان . وهم جميعاً يحملون السلاح على أكتافهم . بينما السيدات في ملابسهن البيضاء يعملن ليلاً نهار لتحويل بعض المدارس الى مستشفيات طوارئ . وفي داخل المنازل كانت كل سيدة مصرية قادرة على العمل تعمل عملاً متصلاً في أعداد الملابس اللازمة للمرضى من جهة وللمقاتلين في الميدان من جهة أخرى .

وقام الشباب من أبناء بور سعيد وحملوا السلاح يدافعوا عن أرض الوطن ، وشرف الوطن ، ولردوا العدوان . قام الشباب بين العاشرة من العمر وأكثر من ذلك بقليل ليتلقون رصاص الطائرات . وقد اعترف بذلك الإعداء قبل الإصدقاء قالوا في كتبهم عندما أزعجوا العدوان ان الشباب في بور سعيد من سن العشر سنوات والـ ١١ سنة والـ ١٢ سنة وقفوا وراء المتاريس . كانوا يمثلون المقاومة الصلبة والمقاومة الصامدة ، وحملوا السلاح ولم يتراجعوا أبداً عن مواقع الدفاع بل قاتل الشباب واستشهد وبذل دماءه في سبيل أرضه وفي سبيل شرفه ، وفي سبيل بلده .

ان للقوات المصرية التي تنتظم الجيش والبوليس والشعب كافحت كفاح الإبطال وأبادت قوات الهابطين بالمظلات وسحقتهم

سحقا عدا ثلة منهم تحصنت بمحطة مياه بور سعيد في انتظار المدد من قبرص . ولكن المدد أمام كفاح بور سعيد وأمام بسالة المقاومة الشعبية لم يستطع الوصول لنجدتها .

وكانت القوات الفرنسية والبريطانية المعتدية تستخدم قوات المستعمرات والفرق الأجنبية الفرنسية في الهجوم على بور سعيد . كانوا يلقون بأبناء هذه الشعوب المستعبدة . ولكن لم يخرج حيا من اعتمدى على أراضيها . ان الإستحكامات في الجبهة المصرية قد بلغت أعلى مستوى في الحرب الساملة وروح الشعب فاقت كل مستوى كان كل مكان في المدينة تكن خلفه النار التي تنطلق في كل لحظة . وكان شعارنا اننا سنقاتل ولم نسلم أبدا حتى نحقق النصر او نهلك دونه . وكل الطرق الى جبهة القتال قد تحولت الى براكين على اهبة الانفجار في أية لحظة .

وكان رد الشعب المكافح المناضل على القوات المعتدية . . تستطيعون الدخول الى بور سعيد . ولكن على آخر جثة لآخر مصرى .

ومضت تسعة ايام من بدء المعركة دون ان تستطيع القسوات المعتدية ان تحتل بور سعيد أو تسيطر على المدينة الباسنة أو تضطرها الى التسليم ، او تضعف من المقاومة الشعبية ومن هجمات الغدائين .

وكذب ايدن عندما اعلن في مجلس المصوم يوم ٥ نوفمبر ان بور سعيد استسلمت . وكذب عندما أعلن انه قرر وقف اطلاق النار تنفيذا لقرار هيئة الامم المتحدة ، اذ أن الطائرات الانجليزية والفرنسية رغم ذلك قد استمرت تلقي القنابل على مدينة القاهرة وبليبس ومدن القناة .

واستمر القتال العنيف في بور سعيد طوال الليل والنهار

وانتقلت الى الشوارع والمنازل . قاتل جيش مصر وقوات المقاومة الشعبية من منزل الى منزل . ظلت قوات العدو تضرب المدينة بالقنابل ومدفع الاسطول طوال اليوم . ومع ذلك ظلت المقاومة عنيفة وقواتنا روحها المعنوية عالية جدا .

وفي صباح يوم ٦ نوفمبر قام العدو بانزال قوات جديدة من الجو في بور سعيد كما حاول القيام بعمليات بحرية لانزال قوات من البحر وقام بضرب المدينة بالاسطول والطائرات كما قاتل رجال المقاومة الشعبية من الجيش والبوليس والشعب في بعض شوارع المدن قتالا عنيفا وسيطرت قواتنا على المدينة .

وفي الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر استمرت انجلترا وفرنسا في عدوانهما على مدينة بور سعيد . واستمر قذف المدينة بقنابل الطائرات والاسطول طوال اليوم . كما انزلت البومل المعتدية قواتها على الساحل في بور فؤاد وقد تحصنت القوات المسلحة وقوات المقاومة الشعبية في المنازل . ودارت رحى القتال ببور سعيد في بعض الشوارع من منزل الى منزل .

وفي الساعة الثامنة مساء كانت القوات الفرنسية والبريطانية ما تزال مستمرة في عدوانها على مدينة بور سعيد واستمر ضرب المدينة بالقنابل من الاسطول والطائرات طوال اليوم . كما انزل العدو قوات على الساحل في بور فؤاد وقد تحصنت قواتنا المسلحة وقوات المقاومة الشعبية بالمنازل . وقاتلت في بعض الشوارع من منزل الى منزل .

وفي ٧ نوفمبر استمر القتال في بور سعيد ، وكان صوت الرصاص يندى في كل مكان . القوات المسلحة وقوات المقاومة الشعبية تقاتل لتصد العدوان البريطاني الفرنسي الذي لم يتوقف رغم قرار وقف اطلاق النار . وطوقت قوات بريطانية وفرنسية

مدينة بور سعيد بعد الساعة الثانية من صباح يوم ٧ نوفمبر
وهو الموعد الذى حددته بريطانيا لتنفيذ قرار وقف اطلاق النار .

وقطع المعتدون المياه عن المدينة وفتحوا الجمرک واحضروا بعض
الاطفال بالقوة والتقطوا لهم صوراً وهم يوزعون عليهم الحلوى من
البضائع الموجودة فى الجمرک وأجبروا بعض الاهلین بالتهديد على
ركوب احدى الدبابات البريطانية والتقطوا لهم صوراً :

وقد أذاعت المقاومة الشعبية نداء الى اهالى بور سعيد بأنه اذا
تقدم جنود العدو شبراً واحداً فى بور سعيد بعد الساعة
الثانية من صباح الاربعا فسيطلق الرصاص عليهم فوراً . ان
وقف اطلاق النار معناه انه يظل العدو فى اماكنه ولا يتقدم عنها .
ان المانيا غزت فرنسا بأكملها فى اقل من اسبوع واستسلمت
فرنسا لقوات هتلر دون أية مقاومة . اما بور سعيد فقد ضربت لمثل
الاعلى فى الدفاع عن شرف الوطن . ان الايام التسعة مرت على
قوات الدولتين اللتين تزعمان انهما دول عظمى وهى تلقى كل يوم
الامرين على يد أبناء مصر ورجال القوات المسلحة والقوة المقاومة .
والتي ذاقت فيها الاهوال . علمتهم الايام التسعة ان غزو الدول
المتحررة اصبح مستحيلاً . وان الاسطولين البريطانى والفرنسى حاولا
خلال هذه الايام التسعة انزال الجنود وتزويدهم فى ذلك كل قواتهما
وكل طائراتهما ولكنهما لم يفلحا فى السيطرة على أبناء بور سعيد
بل حاربوا من شارع الى شارع ومن منزل الى منزل حتى أنزلنا
بالعدو خسائر فادحة ولطخنا بدمائهم كل شبر من الارض . لقد
دافع أبناء بور سعيد عن بلدهم دفاع الابطال الحالدين ولولا دفاعهم
المجيد ومقاومتهم الباسنة ما قبلت الدولتان العظيمتان القرارات
التي لم توافقا عليها فى يوم ٢ نوفمبر ووافقت عليها مصر ومعها ٦١
دولة من دول العالم .

لقد دارت في بور سعيد أهم معركة في الوقت الذي كان محمدا
لوقوف القتال انسحاب القوات المتعدية .

ففي ٧ نوفمبر تقدمت خمس دبابات من دبابات الإعداء محاولة
أن تقتحم شارع عباس وبالرغم من مدافعها المركزة فقد استقبلها
الاهالي برصاصهم وقنابلهم فعاقوها عن التقدم . ولم يكتف الاهالي
بشتمها بل تقدم فريق منهم الى هذه الدبابات وتسفوها نسفا
تاما ثم اعتلوا احدى هذه الدبابات بعد أن استولوا عليها .

وظل جنود العدو في الأماكن التي هبطوا بها رغم محسولاتهم
الفاشلة المستمرة للتحرك فهم واقفون في منطقة صغيرة على البحر
في بور سعيد . وقد حاولوا مرات أن ينفذوا الى شارع محمد علي
ولكن المقاومة الشعبية كانت لهم بالرصاد في كل مكان .

لقد هبط جنود الامبراطورية العجوز على الشاطئ بالقرب من
وابور المياه وبالرغم من ذلك تضافرت قوى الاهالي وتعاونوا جميعا
من أجل توفير المياه في جميع المنازل .

لقد اعترف الجنرال كتي قائد القوات البريطانية الفرنسية
الاسرائيلية في مؤتمر صحفي بأن القوات الفرنسية اشتبكت مع
المصريين جنوبي بور سعيد في بعض المعارك العنيفة وقد أصيب
عدد من الفرنسيين وكان هناك قتال عنيف مع المشاة المصريين الذين
يتحصنون بالمنازل والمباني . وأن القتال كان عنيفا جدا وقسدا
تشبكت القوات الهابطة في معركة حامية مع المصريين من حاملي
الموتر والبنادق وجنود المشاة .

هذه البطولة النادرة والعزيمة القادرة التي استطاعت في
بضع ساعات أن تفك بقوى الشر الغادرة وأن ترفع في العالم بأمره
رأس مصر وشعبها وتحمل حتى خصوم مصر على الإشادة بكفاحها

والتنويه بصلابة عودها وقوة مراسها هذه البطولة وتلك العزيمة
الثبات ابداهما شعب بور سعيد جديرتان بالتحية بل جديرتان
بالمجد والتعجيد .

لقد وقف أبناء بور سعيد وقفة الأبطال وشجّلوا في معركة
الشرف والتضحية والفداء ما لم يسجل التاريخ مثله في جميع
الاجيال . والميتوا لأعدائنا السفاكين ان الانتيلاء على شبر من ارض
مصر أمر بعيد المثال ان لم يكن من المحال .

هؤلاء الأبطال الذين وقفوا الى جانب قواتهم المسلحة وقفتهم
الخالدة فاخذوا قوات العدو الهابطة من الاعناق واذاقوا افرادها
وجماعاتها من الضرب والطمس امر مذاق . . تحييم مصر وتذكرهم
أول ما تذكر بطولة الزائدين عن حماها وستظل أبد الدهر تذكر
لهم وقفتهم الباهرة هذه . . ولن تنساها .

ان كفاح بور سعيد في معركة الشرف والكرامة والحرية فاق
كل وصف . وان أيمان أبناء بور سعيد بربهم ووطنهم وبحريتهم
أقوى من كل سلاح . لقد جعلوا تربي بور سعيد للعدو قبورا ،
وردوا جيش المعتدين مهزوما مدحورا وصمدت بور سعيد في
موقفها .

ان الله الذي جعل الحق من اسمائه ، لا يمكن ان يمكن من الحق
جحافل الاشرار من أعداء الوطن ، وانه لولينا ونصيرنا .

وفي ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦ خرج المعتدون من بور سعيد
يحملون معداتهم بعد أن ذاقوا الذل والهزيمة أمام تصميم الجيش
على الدفاع عن وطنه وامام ازادة الشعب القوى الذي دافع بقوة عن
كرامته واستقلاله .

ظلت المدينة ٤٦ يوما تحت نير الاحتلال ، شوارعها مزدحمة

بنوريات الانجليز والفرنسيين . الجدران ملطخة بالدم ، شظايا
القنابل متناثرة في الطرقات . وشظايا أخرى جديدة تستقر في
أجساد المعتدين . الرصاص لا يكف عن الزئير . مدير الدبابات لا
ينقطع من الشوارع . الأعداء سخرية الناس في بور سعيد .
الجدران عليها عبارات كتبت بسرعة . بعضها بالعربية وأكثرها
بالانجليزية وكلها تصرخ في وجوههم . . . اخرجوا من بلادنا . .
اتركوا أرضنا . . عاش ناصر . . يسقط ايدى . . سنقتلكم
سندمركم . . سنمزق أجسادكم . . سنشق أعناقكم في الوحل . .
سندفنكم في القنابة . .

ووضعت علامات النصر على كل جنار ، وعلى كل عامود وفوقها
صورة الرجل الذي زلزل الأرض تحت أقدام الغزاة . . صورة جمال
عبد الناصر . كانت دوريات الأعداء تخاف من نظرات عبد الناصر في
الصور ! ! كأن جنودها يقضون طول يومهم في نزع صورة الرجل
الذي يقف من خلفه الشعب كجبل من الصلب ويأتى المساء ويحل
موعد حظر التجول . ويمضى جنود الدوريات الى معسكراتهم متعبين
وينطلق أبناء بور سعيد مرة أخرى في ظلام الليل يحملون صور
عبد الناصر في يدهم والقنابل والمدافع في أيديهم الأخرى . يعلقون صور
الرئيس من جريد على الجدران ويرشقون صور الجنود المعتدين
بشظايا القنابل .

وجن الغزاة ، أنهم لم يستطيعوا السيطرة على المدينة
سيطرة كاملة .

وبعد خروج الانجليز بقيت كل هذه الآثار مكانها ، اللاتعات
والنوحات والمبارزات على الجدران . وتمثيل القس تمثل ايدى
مشنوقا . والحصار الذي كتبوا عليه اسم موليه والذي كان يجري
في الشوارع طول النهار وكأنه يحج على ما فعله به الناس ! ! ومن

خلفه طابور طويل من الدوريات الانجليزية والفرنسية تحاول
اللاحاق به دون جدوى ، وأثار الدماء على الجدران وفي الشوارع ،
دماء الانجليز والفرنسيين ، ودماء الشهداء الطاهرة .

بين كل هذا خرج موكب النصر صباح يوم ٢٣ ديسمبر سنة
١٩٥٦ ، موكب عجيب رهيب منى فيه كل الناس يحملون بناقدهم
التي قاتلوا بها ويطلقون الرصاص في الهواء اعلانا لفرحهم ،
والهتافات بحياة عبد الناصر ترتفع الى عنان السماء وتختلط بدوى
الرصاص . وفي مقدمة الموكب مشتا أمهات الشهداء يتشحن بالسواد
وعلى شفاههن البسمة مختلطة بالدموع . ولكن هذه الدموع لم
تضع ، الزغزغة ، المنطقه من فم أم الشهيد في يوم النصر . وكانت
كل واحدة تحمل صورة ابنها الشهيد . كانت تحيطها بالكليل من
الزهور . لم تكن تحيط الصورة بشرط لمسود فانها كانت تشعر
بان ابنها لم يموت وان روحه الطاهرة تتهدى معها في موكب النصر .

أما الغزاة الذين خرجوا يجرون وراءهم أذيال الهزيمة
والخزي والعار فقد ترك الفرنسيون علمهم معلقا على ذراع تمثال
ديلبس . ولم يضع أبناء بور سعيد الوقت في محاولة انزال
العلم وانما أحضروا عمودا طويلا من الخشب وأشعلوا في نهايته
شعلة ثم أحرقوا بها العلم وهو في يد فرديناند ديلسبس واختفى
العلم الفرنسى في لحظات .

وطاف الموكب من جديد بشوارع المدينة وما ان وصفت طلائع
قوات الجيش والبوليس المصرى مشارف المدينة حتى خف الموكب
لاستقبالهم وبدأت الحياة تضحك من جديد في بور سعيد .

لقد تحولت مدينة بور سعيد بعد المعركة الى انقاض ، وحى
المناخ سوته القتال بالارض ، هذا هو ما فعلته مدافع الاعداء
وقنابلهم بالثر الحبيب ، ولكن يكفيننا فخرا اننا ضحينا بكل غال

حتى لا تطأ أقدام العدو أرض الوطن ومن وطئت قدمه أرض الوطن
خلسة وتحت جناح الظلام طرد منها شر طردة . وانتصرنا بكفاحنا
على الاستعمار ولم نسلم وقاومنا الظلم لاننا نعلم اننا ندافع عن حق
وعن مبدأ وعن حرية ترخص الأرواح والدنيا فداها .

ولم تمض سوى بضعة أشهر ثم دبّت الحياة في بور سعيد ،
وتحولت الانقراض الى أحياء جميلة ، وارتفعت المعارات والمباني
مرة أخرى في الشفر الحبيب تشعخع بانفها في اعتزاز بالنصر الذي
حققته .

وسننسى وتنسى المدينة الغالية ما أصابها من تحطيم ولن
نذكر على مر الزمن الا انتصارنا واعتزازنا بهذا النصر المبين .

من قصص البطولة

كان كفاح الشعب ممثلاً في فرق المقاومة الشعبية وفي الحرس الوطني وفي الفدائيين يتضمن قصصاً كثيرة من قصص البطولة التي نفخر بها ونعتز . وانا عندما نستعيد هذه القصص انما نذكر مجادنا في المعركة ونترحم على اخواننا الذين استشهدوا في الميدان بعد ان خلفوا لنا النصر على الاعداء . فاصبح حقاً علينا ان نذكرهم ونذكر ما حققوا للوطن من انتصارات ولشعبنا من امجاد .

ولقد كان جيشنا الباسل دائماً في الطليعة مضحياً بحياته جنوده في سبيل الوطن ورفع راية الحرية . ولا عجب انيس هو الذي حقق لنا ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ التي نعيش في ظلها ونستمتع بآثارها وما حققته لشعبنا من خير ورفاهية . واليوم حقق لنا نصراً كبيراً وأصبحت مصر تعد انتصارها في معركة بور سعيد ضد العدوان الفاشم قوة يحاسب حسابها .

القصة الاولى :

لقد سجل بطل من جنودنا قصة خالدة . . انه مدفجى رشاش كانت مهمته ان يطلق أحد مدافع السواحل وراح يطلق مدفعه بانتظام من الصباح حتى المساء ومن المساء حتى الصباح . . كان يأكل وهو يطلق مدفعه ويشرب وهو يطلق مدفعه . أصيب برصاصة في فخذه وعرض عليه زملاؤه ان يحمله الى المستشفى فرفض وطلب منهم ان ينصرفوا الى مقاومة العدو ويسلموه مدفعاً رشاشاً وذخيرة وظل يقاوم العدو حتى آخر طلقة وآخر قطرة من دمه .

القصة الثانية :

ان طالبا في السادسة عشرة من عمره بمدرسة الطيران المدني اسقط طائرة مقاتلة مصنوعة في أمريكا ومن طراز (هيلكات) وذلك أثناء غارة وقعت على مطار الماطة بالقرب من مصر الجديدة .

القصة الثالثة :

واليك حادث يدل على اننا شعب مكافح يقف فيه الجميع صفا واحدا في وجه المستعمر الغاصب الذي يحاول ان يدنس أرضنا الطاهرة .

هذا الحادث هو حادث أب فقہ ابنه في لحات خاطفة . فقد غادر القروي سيد صالح يوسف منزل والده بالحانكة صباح يوم ٥ نوفمبر . وفي الطريق وقعت إحدى الغارات واشتد قصف المدافع المضادة للطائرات وأخذت تغدق الحمم لتصل بها طائرات العدو وتطارت إحدى العظايا إلى رأس القروي ففصلته عن جسده . وما أن سرى نبأ مصرعه في ميدان الشرف والتضحية حتى اندفع إليه والده يبكيه وتتف من حوله بعض القرويين يواسونه ويخففون من وقع المصائب على نفسه . وفي هذه اللحظات شوهدت طائرتان من طائرات العدو وهما تهويان على الأرض والنيران تشتعل بهما بعد أن أصابتهما قذائف مدافعتنا ، وما أن شعاهد الأب حطام الطائرتين ينساقط على الأرض حتى تهللت أحارير وجهه . والتفت إلى من حوله من المعزين وأقسم ألا يقيم مأتماً لولده ولا يقبل عزاء فيه حتى تنتصر مصر .

القصة الرابعة :

ترك شاب جامعي وحيد وأدته منزله في ساعة مبكرة من صباح ٦٩ نوفمبر بعد أن ترك رسالتين كتب على إحداهما (لا تفتح الآن) وفي الرسالة الأخرى قال لوالدته . . هذه رسالة اليك لا

تفتحيها إلا إذا جاءك نبأ استشهادي اني اريد ان اموت في سبيل
بلادي . وضغطت الام على الرسالتين بيدها . وقالت كنت اريد ان
اراه قبل ان يسافر انه وحيدى ولكنى احبه للوطن . وغادرت الام
منزلها وانضمت الى السيدات اللائي تطوعن لأعداد الاسرة لاستقبال
المرضى المكافحين . وقالت لزميلاتها ساعد هذا الفراش لابنى اذا
عاد . وهكذا تحولت مصر الى معسكرات كاملة تستعد للمعركة
ولنتائج المعركة . ان الام المصرية تراقب ابنها وهو يغادر منزله الى
المعركة والابتسامة لا تفارق شفيتها .

القصة الخامسة :

كان الصحفي مصطفى شردى يحارب في الصفوف الأولى في
بور سميد واهم الكسيحة تنتظره مع اطفالها في البيت . والنرى
الاعداء القنابل الحارقة على البيوت . وشبت النار وراحت تاكل
البيوت بيتا بيتا ومصطفى واقف في مكانه في الصف يحمل
بنديته ويطلقها مع آلاف الشبان . ولما اقتربت النار من بيت امه
ذهب اليها وحملها من بيته ووضعها على عربة يد صغيرة ونقلها
مع اشقائه الصغار الى بيت بعيد عن النار ثم عاد الى الصف يطلق
النار مع زملائه ولكن زحف النار لم يقف ، لقد اقتربت من البيت
الذى وضع فيه امه . وترك مصطفى زملاءه للمرة الثانية وحمل امه
ووضعها على عربة يد صغيرة وراح يدفعها بعيدا عن النار وسقطت
قطعة خشب ملتهبة على الام وبدأت النار تلتهم الطرحة البيضاء
التي كانت على رأسها وخطف الابن الطرحة المشتعلة من فوق رأس
امه والقاهها على الأرض وراح يدفع العربة . وصاحت الام في ابنها
عد الى اصدقائك في خط النار وأترك أخوتك الصغار يدفعون
العربة . وترك مصطفى امه وعاد الى خط النار . وراى الام مسجدا
صغيرا فطلبت من اطفالها ان يحملوها الى داخل المسجد وانحنت
النار امام بيت الله ولم تحرقه . وتحت وابل القنابل وبين النار

الزاحفة ارتدى مصطفى جنابا ومشى حافي القدمين وتحت الجلباب آلة فوتوغرافية دقيقة الحجم بحجم علبة الكبريت راح يلتقط بها صور المجازر البشرية في بور سعيد .

القصة السادسة :

لقى الجنود البريطانيون ببور سعيد قبيلة حارقة على كنيسة بالمدينة اثناء اعتدائهم على الاهالى . واعتقلوا اكثر من خمسمائة شخص وقتلوا طفلة عمرها سنتان و ٣ نساء عجائز . وقد انتقم الفدائيون منهم اذ استمرت المعركة بين الفدائيين والجنود طول الليل وخسر الانجليز فيها ٣ ضباط واكثر من خمسين جنديا . وهكذا رد الفدائيون الصاع صاعين للمعتدين .

القصة السابعة :

قصة بطل شاب مصرى استطاع بفصيلته الصغيرة المكونة من ٢٠ جنديا الصمود أمام قوات العدو وطائراته .
انها فصيلة الشاويش محمد احمد محمد عيسى البالغ من العمر ٢٥ عاما وذهب الى موقعه فى العريش وكان الضرب بالطيران والمدفعية مستمرا وكانت مدافعنا مشتبكة مع العدو واستمر الضرب الى الساعة الثانية عشر ليلا وكان يصحب الضرب القاء منشورات كان العدو يطلب منا التسليم ووقف القتال واخذت فصائلنا تسقط الطائرات وتمكن جندي هو صالح خليفة من اسقاط طائرة بمدفع بلاندايسير . واخذت عربات العدو المصفحة تقترب من مواقعنا واسقط مدفعنا اول دبابة . وقد اقتحمت دبابتان السلك الذى يبعد عن الموقع بحوالى ٥٠ مترا واعطيت الاوامر بأن تفتح المدفعية نيرانها فدمرت بعض العربات وجرى الباقي خارج السلك وهرب . واستمرت هذه العملية حوالى الساعة ثم عاد العدو مرة ثانية وكانت المدفعية تضرب فوقنا ، والطائرات تلقى المنشورات واخذنا نضرب فيهم حتى انسحبت قواتهم .

ونشبت معركة نالثة استطعنا فيها ان نقتل الكثير من جند العدو وان نخرب الكثير من عرباتهم ودباباتهم . وقد تخلف عن المعركة ١٢ عربة مصفحة للعدو وكميات كثيرة من الاسلحة الخفيفة وعدد كثير من القتلى يبلغ ٢٠٠ قتيل .

القصة الثامنة :

ان الملازم جول يوسف الياس جمال والملازم نخلة اسكاف الضابطان بالقوات البحرية السورية تطوعا في عملية بحرية لزوارق الطوربيد المصرية ضد قوات العدو البحرية في البحر الابيض المتوسط شمال البرلس يوم ٤ نوفمبر وقد انتهت العملية البحرية الرائعة بالفخر لجميع الافراد الذين اشتركوا فيها ، وباصابة مركبتين حربيين فرنسيين غرق احدهما امام البرلس والاخر امام الساحل الليبي وكان جول اول من وضع بحياته اسس التعاون الفعلي بين قواتنا وقوات سوريا المشتركة في المعركة .

القصة التاسعة :

عامل تليفون في محافظة بور سعيد كانت مهمته ان يشبك الاسلاك ويقطع الخطوط عند انتهاء المكالمات والاشارات . وفجأة أطلقت مدافع الاسطول البريطاني قنابلها على المدينة وراحت الطائرات تلقى القنابل المحرقة على البيوت بلا رحمة ولا شفقة . واشتملت النار وراحت تزحف نحو مبنى المحافظة وبقي عامل التليفون في مكانه يتصل بالاسعاف وبالمطافيء وبوزارة الداخلية في القاهرة . وسقطت قنبلة على مبنى المحافظة وبقي عامل التليفون في مكانه وسمع الذين في نهاية الخط اصواتا تشبه اصوات دق الابواب واستمر عامل التليفون يسل عليهم آخر اشارة تليفونية ثم سكث فجأة صوت عامل التليفون ولم يكن الصوت الذي سمعوه هو دقات

على الباب وانما كان صوت مبنى المحافظة وهو يتهدم تحت وابل القنابل .

القصة العاشرة :

كان الأطباء فى بور سعيد قد جندوا انفسهم لعلاج المصابين والجرحى من ضحايا العدوان وبينما كان احد الاطباء يجرى جراحة عاجلة لاستخراج رصاصة من احد المصابين فى المعركة وكان ابن الطبيب يقف الى جانبه ليقدم الى ابيه المساعدات التى يمكنه ان يؤديها . اذ بشظية من شظايا المدافع المضادة للطائرات تنفذ من شبك الغرفة لتستقر فى صدر الصنى فاردته قتيلا . اما الاب الطبيب فلم يتحرك واستمر يؤدى واجبه لينقذ المصاب الذى اودع حياته بين يديه ، والذى ضحى بحياته فى سبيل وطنه . فلم يكن الطبيب بأقل تفانيا منه فى خدمة وطنه وابناء وطنه .

القصة الحادية عشرة :

لقد رفض تجار بور سعيد ان يفتحوا محالهم كما رفضوا التعامل مع الاعداء حتى من اجبروا على فتح محالهم قام الفدائيون ورجال المقاومة الشعبية باغلاقها او حرقها وتحطيمها حتى لا يقدموا اية مساعدات لقوات الاعداء . وهكذا كان جميع افراد الشعب قلبا واحدا وصفا واحدا ضد العدوان الفاشم .

القصة الثانية عشرة :

لقد استطاع صول فى الجيش المصرى ان يوجه طلقات مدفع المضاد للطائرات نحو طائرات العدو المفيرة فاسقط ثلاث طائرات فى اقل من نصف ساعة . فاستحق ان يرقى فورا الى رتبة ملازم فى واستمر القتال العنيف فى بور سعيد طوال الليل والنهار

القصة الثالثة عشرة :

وقف عدد قليل من الأبطال المصريين أمام ١٥٠٠ جندي إسرائيلي مجهزين بمدفعية الميدان ومدفعية الهاون والمدركات وبدأوا عملياتهم في الساعة الثالثة صباح يوم ٢١ أكتوبر وانقضت عملياتهم بالفشل في الساعة التاسعة والنصف وكان هدفهم أن يستولوا على القسيمة قبل أضواء الفجر وظهرت أضواء الفجر فوق جثث قتلاهم . فشل هجومهم الأول في الساعة الرابعة والنصف بعد أن مهدت له المدفعية بضرب استمر ساعة ونصف ساعة . وفشل هجومهم الثاني في الساعة السادسة والنصف رغم طابور المدرعات الذي غرز في الألغام . وفشل هجومهم الثالث في الساعة الثامنة والنصف . ثم انسحبوا في الساعة التاسعة والنصف . وخسرت إسرائيل في هذه المعركة ٤ مدرعات انفجرت بين الألغام و ١٥٠ قتيلًا .

القصة الرابعة عشرة :

كانت قواتنا المسلحة أقل عدداً وعدة من قوات الدول الثلاث المعتدية ومع ذلك استطعنا أن نحرز نصراً على قواتهن في عدة معارك وفي عدة مواقع . ففي هجوم للعدو على موقع زارع كانت قوات العدو تفوق قواتنا بنسبة ١ إلى ١٥ وحاصر العدو الموقع بأربعين دبابة إسرائيلية وفرنسية وإنجليزية وقد استطعنا أن ندمر الدبابات للعدو . وحاولت طائرات العدو أن تؤيد المعركة وحركة الالتفاف ولكن مدفيعتنا استطاعت أن تسقط طائرتين . وقد خسر العدو في معركة رفع ٥٠ دبابة و ٥ طائرات وثلاثة آلاف قتيل .

القصة الخامسة عشرة :

وهي قصة خطف المضابط مورهاوس أثناء العدوان الثلاثي على بور سعيد ، فقد أراد الفدائيون أن يحطموا كبرياء القوات المعتدية

التي تملأ شوارع المدينة وتستمرى السلب والنهب والاعتقال . لم
ترع حرمة مسكن ولا كرامة شيخ مسن ولا ضعف امرأة أو طفل .
فلم يكن هناك من وسيلة الى تاديبهم واذلالهم الا بختف ضابط
متقنطرس منهم كان معروفا بغفلته وبضيق الاهلين بتصرفاته .

وبدأت هذه القصة يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ اثناء العدوان
البريطاني الفرنسي الاسرائيلي على مصر ، عندما أصدرت القيادة
البريطانية الفرنسية في بور سعيد بلاغا رسميا نصه كالآتي :

ان ضابطا بريطانيا شابا برتبة ملازم ثان اسمه «مورهاوس»
من ليدز بإنجلترا ، كان مستقلا سيارة جيب في الساعة السابعة
صباح يوم ١١ ديسمبر . ولما غادرها ليسأل أحد المارة عن شارع
في المدينة اختطفته جماعة مسلحة بالبنادق وأركبته سيارة سوداء
واتجهت بسرعة الى الحى العربى حيث تركت السيارة خالية على
مسافة ميل من مكان الحادث .

وقد وقع الحادث فى نفس الشارع الذى ألقى فيه البريطانيون
القبض على سبع من الوطنيين المصريين كانوا مختبئين فى مسكن أحد
أطباء الاسنان وكان الضابط المخطوف على رأس القوة التى اقتحمت
مسكن الطبيب واعتقلت الوطنيين .

وصرح الجنرال ستوكوبل قائد القوات البريطانية الفرنسية
بأنه استقبل السيد محمود رياض محافظ بور سعيد وطلب منه أن
يسمى لاعادة الضابط المخطوف مورهاوس كما أبلغ ستوكوبل نبا
اختطاف الضابط الى الجنرال بيرنز قائد قوات الطوارئ الدولية
وأصدر ستوكوبل أوامره الى قوة كبيرة من الجنود البريطانيين
والفرنسيين باجراء تفتيش شامل فى بور سعيد .

وما قصة خطف الضابط مورهاوس فتبنا فى الساعة التاسعة

من صباح يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ فى شارع توفيق ببور سعيد حيث وقفت سيارة سوداء أجرة فى الشارع وقفز منها أربعة شبان وقفوا دقيقة يتلفتون فى الشارع وأخرجوا من السيارة صندوقا كبيرا حملة الاربعة الى الدور الثانى من المنزل الذى وقفت أمامه السيارة . وأخرج أحدهم مفتاحا من جيبه وفتح به باب الشقة رقم ٥ . وفى غرفة من الشقة وضعوا الصندوق على الأرض . وتركوا الشقة وأغلقوا بابها وانصرفوا وصعد أحدهم الى الدور الثالث وسلم سكان الشقة رقم ٨ بالمنزل مفتاح الشقة رقم ٥ التى بها الصندوق ثم نزل مسرعا حيث لحق بزملائه الذين كانوا فى انتظاره .

وعلى ناصية الشارع كان أربعة آخرون ينتظرون خروج الاربعة من المنزل . وعندما خرجوا انصرف الاربعة المنتظرون فى الشارع ليناموا بعد يومين من العمل المتواصل .

كانت الحطة التى وضعها الثمانية الوطنيون فى بور سعيد هى خطف أى بريطانى بعد أن تعددت حوادث اعتقال الانجليز للمصريين لمجرد الاشتباه فيهم بأنهم فدائيون . وكان موعد انسحاب القوات المعتدية قد تحدد له يوم ٢٥ ديسمبر . وكانت القوات البريطانية تريد حماية انسحابها بمصليات اعتقال وإرهاب واسعة فى بور سعيد لذلك قرر الفدائيون المصريون خطف عدد من الضباط الانجليز ردا على حوادث الاعتقال . ففكروا أولا فى خطف الجنرال ستوكوبل قائد القوات المعتدية الذى كان يخرج أحيانا فى جولات بالمدينة . ثم استبعدت الفكرة لسببين : الاول : انه كان يركب دائما سيارة مصفحة وتصعبه حراسة قوية . والثانى : انه فى حالة نجاح خطفه ستقوم القوات البريطانية بأعمال جنونية ضد أهالى المدينة . وفى الليلة السابقة لتنفيذ خطة الحطف اجتمع ثمانية من الفدائيين فى الشقة رقم ٥ بشارع توفيق التى يملكها أحمد هلالى صاحب مصنع اسنان ببور سعيد وهو الذى يسكن إيقعا فى الشقة رقم ٨ بالمنزل

نفسه • وتقرر في الاجتماع انه في يوم ١١ ديسمبر يجب خطف ضابط بريطاني كبير ويجب ان يتم الخطف قبل الساعة التاسعة صباحا وتتم عملية الخطف على مرحلتين هما ادخال الضابط المخطوف سيارة تكون معهم ثم نقله من السيارة الى المنزل الذي سيودع فيه • يجب الا يصاب الضابط اثناء عملية الخطف • يجب ان يكون المخطوف ضابطا • ممنوع خطف العساكر •

وبعد هذه القرارات فكروا في طريقة لاستحضار السيارة التي سيخطفونه فيها • وقد تم حل الاشكال بالعثور على السيارة رقم ٥٧ اجرة القناة •

وفي الصباح خرج الفدائيون الثمانية ووصلوا الى شارع رمسيس امام مبنى مباحث بورسعيد • كان هناك الضابط مورهاوس وكان معروفا لهم ويعرفون كل تصرفاته ضد المدنيين في بورسعيد • كان مورهاوس ينزل في هذه اللحظة من سيارة «جيب» ويتجه الى الاعمدة التي علقت عليها صور الرئيس جمال عبد الناصر وأخذ مورهاوس يزيل صور الرئيس من فوق الاعمدة •

فقسم الفدائيون الثمانية انفسهم على الوجه الآتي :
اثنان منهم تقفما تجاه السيارة الجيب البريطانية التي كان يقف الى جوارها جندي بريطاني •

واثنان آخران تقفما تجاه مورهاوس الذي كان منهمكا في ازالة صور الرئيس عبد الناصر وخطفوه واودعوه السيارة • وفي نفس الوقت هرب الجندي البريطاني الذي كان يقف عند السيارة الجيب • وكان يطلق الرصاص وهو يجرى على السيارة التي تم فيها الخطف فاصابها برصاص مسدسه ولكن لم يصب احدا ممن فيها •

وبعد ذلك اتجهت السيارة الى جراج حيث نزعتم ملابس الضابط الرسمية وظل بملابسه الداخلية ثم وضعوه في صندوق كبير لمجرد

التضليل حتى اذا مرت قوات بريطانية لاتشعته في شيء . ثم وضع الصندوق في السيارة التي انطلقت الى شارع توفيق . وهناك وقفت السيارة وصعدوا به الى المنزل حيث استقر الصندوق في الشقة رقم ٥ .

وبعد اغلاق الشقة سلموا المفتاح الى احمد احمد هلالى . وكان فى هذا الوقت ينتظر بالشقة رقم ٨ من نفس المنزل . اخذ المفتاح ونزل الى الشقة رقم ٥ وكان معه غريب يونس . فتحا الصندوق واخرجوا مورهاوس حيث نام على سرير .

وسأله احمد هلالى - هل تريد شيئا ؟ فاجاب مورهاوس بالنفى . وعندئذ ربطا قدميه ويديه الى السرير حتى لا يستطيع الهرب . وفى نفس الوقت كان صوت ، الدبابات البريطانية يدوى فى الشوارع المحيطة بالمنزل .

اطل غريب من النافذة فاذا به يرى شارع توفيق وقد اصبح اشبه بميدان حرب كل من فيه يبحث عن مورهاوس الذى كان على بعد امتار من الدبابات . وكانت كل القوات البريطانية تبحث عن السيارة التي خطف فيها مورهاوس . واخيرا وجدوها فى جراج خلف منزل احمد هلالى وبها اثار رصاص . وهنا بدأت عمليات تفتيش جنونية قام بها اكثر من ٥٠٠ ضابط وجندى بريطانى . واعتقل كل المصريين فى المنطقة ثم نقلوا الى النادى المصرى لاستجوابهم حتى زاد عدد المعتقلين على الالف .

واثناء التفتيش حدثت معجزة . لقد التقت قوتان بريطانيتان امام المنزل الذى يرقد فيه مورهاوس . ظهرت كل قوة منهما ان القوة الاخرى قامت بتفتيش المنزل . مرت القوتان امام المنزل دون تفتيش وظلت عمليات الاعتقالات والتفتيش حتى المساء عندما حل موعد حظر التجول .

وفى منتصف الليل قدم احمد هلال كوب شاي باللبن الى مورهاوس وقطعا من « البسكويت » التهمها الى آخرها .

ان زوجة احمد هلال واولاده لم يكونوا يعلمون شيئا عن وجود الضابط المخطوف فى الشقة رقم ٥ لانهم يقيمون فى الشقة رقم ٨ .
ان السر كان محاطا بكل الضمانان لعدم اذاعته . خشى أحمد هلال ان تعلم زوجته فطلب منها ترك المنزل بحجة احتمال اعتداءات الانجليز على المنطقة . فتركت الزوجة البيت الى منزل اهلها .

وفى الساعة التاسعة والنصف من صباح اليوم التالى قمعت الى مورهاوس ، وجبة ثانية من اللبن والشاي والبسكويت .
وفى الساعة الرابعة بعد الظهر بدأ فك حصار المنطقة .
وفى المساء تناول مورهاوس وجبة طعام ثالثة ونام .

جاء صباح يوم ١٣ ديسمبر وهو اليوم الثالث للخطف فخرج هلال لزيارة أسرته واحضار بعض لوازمه . ولما عاد عند الظهر وجد حصارا آخر عند منطقة المنزل ومنعته القوات البريطانية من دخول منطقة الحصار . لقد كانت القوات المعتدية متأكدة من وجود مورهاوس فى هذه المنطقة .

وفى يوم ١٧ ديسمبر فككت القوات المعتدية حصارها . وعاد احمد هلال الى الشقة بعد ان تركها لمدة خمسة أيام . كان متلهفا على أخبار مورهاوس لانه كان وحده فى الشقة ومنع الحصار البريطانى دخول اى احد الى منطقة البيت خمسة ايام . اسرع الهلال يصعد السلم وفتح الشقة فى لحظات . دخل غرفة نوم مورهاوس وجده فاقصد الحياة فوق السرير .

وبدت للفدائيين مشكلة اخرى هى كيف يتخلصون من جثة

الضابط ان الطريقة الوحيدة هي حفر الارض تحت مسلم البيت ودفنه فيها .

وظل سر مورهاوس قائما الى ان تم انسحاب قوات الاعتداء وتولى البوليس المصرى المحافظة على الامن . وتمكن البوليس من العثور على الجثة وتم تسليمها يوم اول يناير سنة ١٩٥٧ الى البوليس الدولى على مسافة ٢ كيلو متر من بور سعيد . ونقلت الجثة الى المستشفى النرويجى فى بورسعيد . فحصها الاطباء فلم يجدوا بها اى اثار للقتل ولا اى جرح انما كانت الجثة متعفنة . نقلت يوم ٤ يناير بالطائرة الى نابولى وهناك تسلمها البريطانيون .

واعلنت وزارة الحربية البريطانية انها اوقعت الى نابولى الدكتور فرانسيس كاميس من كبار خبراء سكوتلانديارد يصحبه خبراء آخرون لفحص الجثة وتقرير سبب الوفاة وتم الفحص وسلمت الجثة الى بريطانيا .

ولعله من الطريف بعد هذا ان نذكر ان الجنرال ستكويل قائد القوات البريطانية اعلن يوم ٢٢/١٢/١٩٥٦ ان الضابط المخطوف سيحاكم عسكريا بتهمة تغيبه وقيادته لعميلة جيب بدون حراسة وتركه المصريين يخطفونه ومعه مدفعه !!

القصة السادسة عشرة :

انها قصة الرئيس جمال عبد الناصر الذى شامت ارادته ان يباشر ارض المعركة بنفسه ، ويتفقد الاستعدادات الحربية وطرق الدفاع والهجوم ويلبس بنفسه روح الكفاح فى المعركة للمحافظة على شرف الوطن وحرية ضد الغزاة المعتدين . وقد لمس سيادته روحا عالية وتصميما على القتال من الشعب والجيش والبوليس على السواء .

وقد تتبع سيادته معركة بورسعيد الباسلة من قيادة منطقة القتال وذلك فى مساء يوم ٥ نوفمبر ثم عاد للقاهرة .
 ان هذه القصة كبيرة المغزى عظيمة الدلالة على الروح الوطنية الصميمة التى تملأ قلب قائدنا المظفر الرئيس جمال عبد الناصر .
 وتدل دلالة واضحة على روح التضحية والبذل والتصميم على الكفاح من اجل الوطن وغيرته على بلده وجيشه . ولا غرو فهو الرئيس الاعلى للدولة ولكنه لا يباشر سلطاته التى اسلمها له الشعب بكل ثقة وايمان فى شخصه ، لا يباشر هذه السلطات من فوق مكتبه بدار الرئاسة بالقاهرة وقد كانت اخبار المعارك تصل اليه اولا باول وليته انتقل ليقف فى قلب المعركة معرضا حياته للخطر فى جراءة وشجاعة ليسأل اصغر جندى فى الجيش عن شعوره واحساسه ولينظمن بنفسه على سلامة الخطط الحربية ويعزز روح الكفاح لدى جنوده ، فلا شك ان احساس الجنود بغيرة رئيس الجمهورية على وطنه وعلى سلامة شعبه تجعل كل جندى وكل ضابط فى الجيش يحس بعظم المسئولية الملقاة على عاتقه فيبذل من ذات نفسه راضيا مطمئنا حتى يحقق النصر .

وليست هذه هى قصة بطولة الرئيس جمال عبد الناصر فحسب وانما ظهرت هذه البطولة عندما ركب سيارة مشيت فى جميع شوارع القاهرة وهو يلقي كلمته فى الميكروفون وسط الفارات الجوية على المدينة ليطمئن الشعب ويبعث فى نفسه القوة على الصبر والاحتمال والايمان بحقه مرددا انشاداته سيضحى فى سبيل الوطن بآخر قطرة من دمه .

وليست هذه هى كل قصص البطولة ولكنها جزء يسير ..

ويسير جداً فلقد شهد العدو بشجاعة قواتنا وبامتثالة الشعب
فى الدفاع عن أرض الوطن ولولا ما لقيه العدو الفاشم من عنف
المقاومة الشعبية لما أذعن فى ٧ نوفمبر لتنفيذ قرار هيئة الأمم
المتحدة بوقف القتال فوراً وانسحاب القوات المعتدية بعد أن كان
العدو قد رفض تنفيذ القرار فور صدوره فى ٢ نوفمبر .

نتائج المعركة

في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ عندما أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قانون تأميم الشركة العالمية لقناة السويس قامت ضجة في الدول الاستعمارية تنكر علينا حقنا في تأميم شركة مصرية تخضع للقوانين المصرية ، بينما وقفت الى جوارنا الدول المحبة للسلام ولم نجد في قرار التأميم أى اخلال بالمواثيق الدولية أو اعتداء على حقوق الآخرين وانما كان قرار التأميم تصرفا من صميم اختصاصاتنا الداخلية ومن أعمال السيادة للدولة على اقليمها .

ومع ذلك اتخذ الاستعمار من قرار التأميم تكتة ليتدخل في شئوننا ويسيطر على سياستنا ويدخلنا ضمن مناطق النفوذ . كان يرى ان القومية العربية قد انتشرت والوحدة العربية في طريقها الى الظهور واتخاذ شكلها القانوني .

كان الغرض من العدوان الثلاثي على مصر القضاء على القومية العربية والقضاء على مبادئ الوحدة والتضامن العربي . ولكن مصر رفضت ان تعدل عن فكرة القومية العربية لاننا جزء من الامة العربية ولان وجودنا مرتبط بوجود الامة العربية ولاننا جزء من كيان الامة العربية . واذا زالت القومية العربية في باقى اجزاء الامة العربية فلن يتبقى للقومية العربية أى اثر في بلدنا .

لقد رفضنا الاغراء والتهديد وكل وسائل الدعاية ونظرنا اليها بسخرية وبإيمان وتصميم وكانت نتيجة الوعي الاعتداء المسلح على إراضيها . وعندما كانت مصر تتعرض للقتال وللعدوان كان أعوان الاستعمار يقيمون الافراح لانهم كانوا يعتقدون ان هذا العدوان فيه قضاء على القومية العربية ففكرتها ، وعلى الوحدة العربية وفكرتها

ولكن الوحدة آمنت بها الشعوب العربية وأصبحت القومية العربية حقيقة واقعة لا يمكن اغفالها .

وكان من نتيجة معركة بور سعيد ان زاد انصار القومية العربية لان انتصارنا في بور سعيد كان انتصارا للمبادئ وانشل العليا وكان تقريرا لمبدأ جديد وحقيقة واقعة هي ان الدول الكهري مهما كانت قوتها واسلحتها لن تستطيع في حرب عدوانية ان تحقق ارادتها . ان القومية العربية انتصرت رغم المؤامرات .

كانت دعوتنا حرية سياسية وقومية عربية ووحدة عربية ثم حرية اقتصادية من التبعية للاستعمار واقطاب الاستعمار . وقد تأمر علينا الاستعمار ونحن الشعب الاعزل الذي لا يحمل من السلاح الا الايمان ، ولا نحمل من السلاح الا العمل والعرق . ولم يكن أمامنا الا ان نعطي الوطن ارواحنا وقد فعلنا فكان النصر حليفنا .

لقد تحققت الوحدة والقومية العربية ونحن نسير في طريق تحرير الحرية الاقتصادية واتجهنا نحو اقامة المصانع والانتاج للاكتفاء الذاتي وأصبحنا ننتج كل ما نحتاجه من المواد الاستهلاكية وغيرها وقد أمنا الممتلكات البريطانية والفرنسية وأمنا قناة السويس وأمنا البنوك والشركات البريطانية والفرنسية التي كانت تحتكر اقتصاد بلدنا . ان الحرية الاقتصادية هي الطريق لتحقيق المجمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني وذلك بعد ان حققنا الاستقلال والحرية السياسية .

ان بقايا عصر الاستعمار دفنت في بور سعيد وان للمبادئ قوة لا تقل عن قوة الجيوش والاساطيل .

لقد حدد السباحي الانجليزى دزرائيل سياسة بلاده بقوله ليس لنا اصدقاء دائمون ولكن لنا مصالح دائمة .

فما هي المصالح التي حققها ايدن لبلاده بمحاولته غزو مصر ؟ ان الطريقة التي اتبعها في غزو مصر اضاعت هيبة بريطانيا في العالم كله باعتراف جريدة التيمس نفسها .

على كسب لبلاده مصدقا جديدا .

لقد فقدت بريطانيا في يوم واحد كل المصداقات التي أضع
أكبر ساسة بريطانيا أعمارهم في تدعيمها وتقويتها وفقدت في يوم
واحد نفوذها واحترامها وقام كل العرب يلعنونها ويتبرأون منها .

هل كسبت اقتصاديا بالهجوم على مصر ؟

كلا . . لقد خسرت مئات الملايين من الجنيهات وسدت القناة
رضاعت تكاليف نقل زيتها ، واضاعت أكبر أسواقها وزعزعت
مركزها في الشرق الأوسط - وبدأ الناس يحسبون موعد خروجها
النهائي من كل أسواق الغرب . وأصبحت آبار البترول الانجليزية
في خطر ومعرضة للنسف في أي لحظة . . هذا فضلا عن أن الأزمة
الاقتصادية اشتدت في بريطانيا وفرنسا ووضعت قيود على استهلاك
البترول في الدولتين وارتفعت أسعار أنواع كثيرة من البضائع .

هل استفادت سياستيا من هذا الهجوم ؟

كلا . . لقد فضحت نفسها ! رأها الناص على حقيقتها ! عرفوا
أنها أصبحت دولة من الدرجة الثانية ! اكتشفوا أنها دولة لا تستطيع
أن تقف وحدها في الأمم المتحدة إذا تخلت عنها أمريكا أو أدارت
لها ظهرها .

لقد انتهت الامبراطورية البريطانية ولم يعد الأمد البريطاني
يخيف الشعوب . أن سياسة القوة التي تسير عليها بريطانيا لم
تعد تلائم الشعوب المتحررة أن بريطانيا ما زالت تنصرف بعقلية
دروغ القرن الماضي .

كان الاستعمار يتوقع أن تنتهي معركة بورسعيد بعودة الاحتلال
الى مصر وبخلق جمال عبد الناصر ولسكن طرد المستعمر وسلمت
مصر لاهلها وكان من نتائج المعركة ما يأتي :

١ - التف شعب مصر حول الرئيس جمال عبد الناصر وأعلن
نقته التي لا حد لها بإزعامة .

٣ - التفت الدول العربية جميعها -حكومات وشعوبا حول مصر وزعيمها جمال عبد الناصر وأصبحت القومية العربية حقيقة واقعة والوحدة العربية تحققت بين مصر وسوريا وهي في سبيل التحقيق بزيادة الشعوب العربية التي آمنت بالوحدة في القريب العاجل بإذن الله .

٣ - ارتفعت مكانة الرئيس عبد الناصر في نظر العالم .

٤ - وقف الرأي العام العالمي الى جانب مصر ضد بريطانيا ورئيس حكومتها .

٥ - أجمع الرأي العام في أمريكا وأوروبا وآسيا وأفريقيا انه لا نجاة لبريطانيا من هذا المأزق الا باستقالة ايدن وانسحابه .
وبعد انتصارنا في معركة بور سعيد وانسحاب القوات المعتدية مرض ايدن مرضا سياسيا وما لبث ان استقال ايدن وبقي جمال عبد الناصر قويا . بل أقوى مما كان .

وقد ارتفعت مكانة مصر في المجال الدولي واصبحوا يحسبون لها حسابا كما بدأ العالم يعمل حسابا للعرب وللقومية العربية وايقنوا اننا لا نتلقى التعاليمات من الشرق أو الغرب واننا لا نتبع احدا ولا ننحاز الى كتلة شرقية أو كتلة غربية واننا نتبع سياسة نتبع من ضميرنا .

لقد ارتكب سياسة الاستعمار ايلن وموئي جرائم وحشية فقد تأمرنا ضد السلام وارتكبوا جريمة اشعال نار الحرب وما ارتكب فيها من آثام واعتداءات ضد النساء والأطفال والسكان الآمنين والشعب الأعزل وغير ذلك من الجرائم التي ارتكبت ضد الانسانية مما كان واجبا ان يحاكموا عنها ويحاسبوا حسابا عسيرا ولكن العالم اكتفى بأن شعوبهم اسقطتهم ونجبت ثقتها منهم وانتهوا سياسيا وأدبيا .

كانوا يريدون خلع جمال عبد الناصر ولكن على الباغين تدور

المؤثر .. كانوا يريدون تدويل القتال ولكننا رفضنا التدويل فكان لنا ما أردنا وبقيت القناة ملكا لمصر . ولم ينجح الحصار الاقتصادي الذي فرضوه ولم يتأثر اقتصادنا بينما أصيبت إنجلترا بكارثة اقتصادية . فقد أصيب احتياطي الذهب والحوارات في منطقة الاسترليني خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٦ . بأكبر هبوط أصابه إذ نقص الاحتياطي ٢٧٩ مليوناً من الدولارات مما جعل الرصيد الباقي منه ينخفض عن الحد الأدنى الذي يكفل سلامة مركز الجنيه الاسترليني واحتفاظه بقيمته .

أما اقتصادنا القومي فلم يتأثر بالعنوان بل زاد التبادل التجاري مع كثير من الدول وفتحت لنا أسواق جديدة مع دول صديقة لنا فضلاً عما أحرزناه من تقدم في طريق التصنيع والاكتفاء الذاتي بما تنتجه مصانعنا من المواد الاستهلاكية وغيرها .

وظلت سياستنا الاستقلالية التي تنبع من ضميرنا كما هي ولم يؤثر فيها العدوان . إن سياستنا التي أعلنناها دائماً هي الحياد الإيجابي والتعاضد السلمي ونبذ الانحلال ، لانحاز الى كتلة شرقية ولا الى كتلة غربية . وكانت سياستنا دائماً واضحة كل الوضوح . نحن دعاة سلام وهم دعاة حرب .. ولقد أراد الله للسلام أن ينتصر وأن تجد سياسة القوة مصرعها في بور سميد .

كان العدوان محنة قاسى منها المستعمر أكثر مما قاضينا لأن العدوان انتهى بنصرنا وبانتصار حقنا على باطلهم . إن البيوت التي تهدمت والمباني التي سقطت شيعتنا غيرها في خلال بضعة أشهر وعادت بور سميد الثغر الحبيب كما كانت دائماً . أما من مات في المعركة شابنا وشيوخنا ونسائنا وأطفالنا فأننا لن ننساهم لأن من استشهد في سبيل الوطن لا يمكن أن يموت . وستظل أرواحهم الطاهرة ترفرف فوقنا كحماة السلام تذكرنا دائماً بوطنيتهم وما أسدوا لوطنهم من خدمات جليلة . اننا مدينون لهم بالنصر .

وكان العدوان تجربة تعلمنا فيها الكثير فعرفنا الصديق
وعرفنا العدو ، من تخلى عنا في المحنة ومن وقف الى جانبنا يشد
أزرنا ويفتدنا بروحه . وتعلمنا أيضا انه لا امان للاستعمار وانه
طالما أن الروح الاستعمارية تطل على العالم بين حين وآخر فلا يمكن
أن يستقر السلام في العالم

ولقد صقلت المعركة الشعب احدى فامتلات روحه بالوطنية
والايمان بحقه وبحريته وبالمبادئ والمثل العليا التي قام عليها
مجتمعنا الديمقراطي الاشتراكي التعاوني .

لقد التف الشعب حول رئيسه وقائده المظفر الرئيس جمال
عبد الناصر ، ووقف الشعب صفًا واحدا وراء زعيمه وقائده
نهضتنا .

أعلنا التعبئة العامة وأصبح التدريب العسكري والقومية
العربية والمجتمع العربي موادا أساسية تدرس في مدارسنا حتى
تكون دائما قوة على أهبة الاستعداد لاي عدوان . وحتى يكون شبابنا
في طليعة شباب العالم يعرف المبادئ التي يقوم عليها مجتمعنا
ويؤمن بها عن عقيدة واقتناع ودراسة مستفيضة .

حتى الفن سواء في الادب أو الموسيقى أو الغناء تأثرت كلها
بالعدوان في أيام المعركة . كانت الاناشيد الوطنية تشحن هممة
الشعب على الكفاح ولا زلنا الى الآن نردد ..

الله أكبر .. الله أكبر الله أكبر فوق كيد المعتدي
وسيطل الشعب دائما يهتف بحياة رئيسه ويدعو الله أن
يحفظه لأمته وشعبه الذي يحبه ..

كلنا بنحك ناصر
وحنا نفضل جنبك ناصر
يا حبيب الكل يا ناصر

لقد أمينا شركة القنصة • تلك الشركة المصرية التي تخضع للقوانين المصرية وأعلننا منذ اليوم الاول أن المسلحة حرة ولكن اسرائيل لن تمر فيها لأن بيننا حالة حرب • وفي نوفمبر سنة ١٩٥٩ مرت بالقناة الباخرة انجى توفت وجنسياتها دانمركية وكانت تحمل بضائع اسرائيلية فحجزتها السلطات المصرية بيميناء بور سعيد ، وصودرت البضاعة الاسرائيلية وأفرج عن الباخرة •

وحذوت اسرائيل بنفوذها الصهيوني أن ترغمنا على تغيير سياستنا • فقاطع عمال الموانئ الأمريكية الباخرة العربية كليبواترة ورفضوا تفريغ شحنتها في ٦ مايو سنة ١٩٦٠ ولكنهم فوجئوا بالقومية العربية تفرض نفسها وقد تكتلت الدول العربية وتكاتفت فايقتت أمريكا أن مصالحها ستعرض للخطر في الشرق الاوسط فعزل عمال الموانئ الأمريكية عن سياحتهم وأفرغت شحنة السفينة كليبواترة ، ولا زالت سياسة مصر كما هي لم تتغير رغم العدوان • وما دامت سياسة مصر تنبغ من ضميرها ويرسمها أبناءها المخلصون وعلى رأسهم السيد الرئيس جمال عبد الناصر فإن النصر سيكون حليفنا دائما • ان اتحاد الشعب يصنع المعجزات •

لقد استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبريطانيا بعد أن ظلت مقطوعة زهاء ثلاث سنوات وعادت في أول ديسمبر سنة ١٩٥٩ بدرجة قائم بالأعمال ثم رفعت درجة التمثيل الدبلوماسي الى درجة سفير في فبراير سنة ١٩٦١ •

وان مصر وشعبها ليمد يده الى كل الشعوب التي تؤمن بحرية الشعوب واستقلالها ، والتي تحترم هذه الحرية وتدافع عنها وتقف الى جانب المعتدى ما دام الحق في جانبه وان مصر وشعبها لعل استعداد لان ينسى العدوان وينسى تلك الحقبة من الزمن وما وقع فيها من أحداث ليبداً عهداً جديداً من الصداقة والود على أساس التعاون الصادق والاحترام المتبادل والمساواة واحترام الحريات • • •
فهذا وحده يتحقق السلام العالمي اذ لا سبيل الى اقرار السلام اذا تنكرت الدول لحقوق الانسان •

تم بحمد الله

